وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاديات العمل

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

بعنوان:

# مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام

## دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990- 2016

**إعداد الطالبتين:**

زرهوني العالية

بوعكاز أمال

**إشراف الأستاذ:**

د. عقبي لخضر

السنة الجامعية: **2017- 2018**

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاديات العمل

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

بعنوان:

# مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام

## دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990- 2016

**إعداد الطالبتين:**

زرهوني العالية

بوعكاز أمال

**إشراف الأستاذ:**

د. عقبي لخضر

**السنة الجامعية: 2017- 2018**

# إهداء

الحمد لله الذي لا يحمد سواه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه ورسوله ومن اصطفاه مُحَمَّد ﷺ.

بداية أحمد الله الذي أوصلني إلى هذه المرحلة وأبلغني إلى هذه الدرجة وأحمده على نعمة إرشادنا إلى حسن اختيار الموضوع وتوفيقه لنا في إتمامه.....فالحمد لله حمدا كثيرا.

إلى من ربتني وسهرت علي.....وتحملت عناء دربي.....إلى من منحتني العطاء بصبرها.....إلى أغلى ما في قلبي وما في الوجود.....إلى أمي الغالية أطال الله عمرها.

إلى من رباني ووقف إلى جانبي.....إلى سندي في مشواري الدراسي.....إلى الرجل العظيم الذي سهل علي جميع سبل العلم.....والدي الغالي أطال الله في عمره.

إلى من لم يبخل علي بالنصيحة والإرشاد.....إلى من يستحق مني جزيل الشكر والعرفان....أستاذي المشرف الدكتور عقبي لخضر.

إلى من تقاسموا معي أعباء الحياة.....وشاركوني في أصعب اللحظات.....إلى أخواتي وإخواني وكل أفراد العائلة.

إلى كل من تقاسموا معي مشواري العلمي.....إلى من شاركوني شغف المعرفة والعلم.....إلى جميع زملائي وزميلاتي في تخصص اقتصاديات العمل.

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد....بالقليل أو الكثير....أشكر الجميع.

# الشكر

وقل ربي زدني علما

"الحمد لله الذي جعل الاسلام هداية لنا وعضمنا بنور العلم"

الشكر للوهاب الجليل جاعل العقل أصل دليل الله ﷻ نتوجه بشكرنا وعرفاننا الكبير للأستاذ الفاضل المشرف عقبي لخضر على تفانيه في تقديم التوجيهات القيمة لنا، فلك منا أرقى عبارات الشكر والتقدير جزاك الله خيرا واطال الله في عمرك وبارك لك في عملك.

دون أن ننسى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ونشكر كل من كان له الفضل في غرس حب العلم و التعب من أجل تبليغ رسالة فاضلة كرسالة العلم.

# فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة ..... أ

## الفصل الأول: عموميات حول الناتج الداخلي الخام

تمهيد ..... 09

**المبحث الأول: مفاهيم عامة للناتج الداخلي الخام**.....10

**المطلب الأول: الناتج الوطني والناتج الداخلي** .....10

أولا: الناتج الداخلي الخام .....10

ثانيا: الناتج الوطني الخام .....11

ثالثا: الفرق بين الناتج الوطني والناتج الداخلي .....12

**المطلب الثاني: أهمية الناتج الداخلي الخام**.....14

أولا: تطور الناتج الداخلي الخام .....14

ثانيا: أهمية حساب الناتج الداخلي الخام .....16

ثالثا: متغيرات التدفق ومتغيرات المخزون..... 17

**المبحث الثاني: مقاييس الناتج الداخلي** ..... 18

**المطلب الأول: الناتج الداخلي والرقم القياسي للأسعار** .....18

أولا: الناتج الداخلي الإسمي والناتج الداخلي الحقيقي .....18

ثانيا: الرقم القياسي للأسعار .....**19**

**المطلب الثاني: الناتج الداخلي والمجاميع الإقتصادية**.....21

أولا: الناتج الداخلي خام بسعر السوق وبسعر التكلفة.....21

ثانيا: محددات الناتج الداخلي الخام.....22

**المبحث الثالث: قياس الناتج الداخلي الخام**..... 25

**المطلب الأول: طرق قياس الناتج الداخلي الخام** ..... 25
أولا: طريقة الإنتاج ..... 25
ثانيا: طريقة الإنفاق ..... 28
ثالثا: طريقة الدخل ..... 29
**المطلب الثاني: التدفق الدائري للإنتاج والدخل** ..... 34
أولا: صعوبة الناتج الداخلي الخام ..... 34
ثانيا: دورة الإنتاج والدخل ..... 35
خلاصة الفصل ..... 37

## الفصل الثاني: واقع القطاعات خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد: ..... 39
**المبحث الأول: القطاعات خارج المحروقات** ..... 40
**المطلب الأول: أهم القطاعات خارج المحروقات في الجزائر** ..... 40
أولا: التقسيم القطاعي ..... 40
ثانيا: مقومات القطاعات البديلة ..... 44
ثالثا: أسباب توجه الجزائر للقطاعات البديلة ..... 48
**المطلب الثاني: آليات ترقية القطاعات خارج المحروقات** ..... 48
أولا: البرامج التنموية ..... 49
ثانيا: إستحداث مؤسسات ..... 52
ثالثا: تحرير التجارة ..... 53
**المبحث الثاني: دور القطاعات خارج المحروقات في الإقتصاد** ..... 57
**المطلب الأول: مساهمة القطاع التقليدي والصناعي في الناتج الداخلي الخام** ..... 57
أولا: مساهمة الإنتاج النباتي والحيواني في تلبية إحتياجات الغذاء ..... 57
ثانيا: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام ..... 61

**المطلب الثاني: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام** ..... 64
أولا: الخدمات في القطاع العام ..... 64
ثانيا: الخدمات في القطاع الخاص ..... 65
**المبحث الثالث: تحديات القطاعات خارج المحروقات في الجزائر** ..... 69
**المطلب الأول: أهمية القطاعات خارج المحروقات في الإقتصاد** ..... 69
أولا: الصادرات خارج المحروقات ..... 69
ثانيا: التشغيل خارج قطاع المحروقات ..... 71
**المطلب الثاني: معوقات القطاعات خارج المحروقات** ..... 73
أولا: معوقات داخلية ..... 73
ثانيا: معوقات خارجية ..... 76
خلاصة الفصل ..... 78
**الفصل الثالث: دراسة قياسية لمدى مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (1990-2016)**
تمهيد: ..... 80
**المبحث الأول: تأثير القطاعات خارج المحروقات على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)** ..... 81
**المطلب الأول: مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام** ..... 81
أولا: وضعية القطاعات خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2005) ..... 81
ثانيا: وضعية القطاعات خارج المحروقات خلال الفترة (2006-2016) ..... 85
**المطلب الثاني: نموذج الإنحدار الخطي المتعدد** ..... 88
أولا: صيغة النموذج ..... 88
ثانيا: تقدير المعالم ومعامل التحديد ..... 89

**المبحث الثاني: الإنحدار الخطي المتعدد وأدوات تحليل السلاسل الزمنية..... 92**

**المطلب الأول: إختبار فرضيات النموذج .....92**

أولا: إختبار معنوية المعالم t-student .....92

ثانيا: إختبار المعنوية الإجمالية t-ficher .....93

ثالثا: إختبار فرضية الإرتباط الذاتي للأخطاء Darbin-Watson Test .....94

**المطلب الثاني: دراسة السلاسل الزمنية .....96**

أولا: إستقرارية السلاسل الزمنية .....96

ثانيا: إختبار الإستقرارية .....97

**المبحث الثالث: بناء نموذج لقياس أثر القطاعات خارج المحروقات على نمو الناتج الداخلي الخام..... 102**

**المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ودراسة الإستقرارية .....102**

أولا: تحديد المتغيرات .....102

ثانيا: دراسة الإستقرارية .....103

ثالثا: إختبار درجة إبطاء نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR .....121

**المطلب الثاني: تقييم النموذج .....122**

أولا: دراسة الإستقرارية .....122

ثانيا: إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي .....126

ثالثا: إختبار صلاحية النموذج .....127

خلاصة الفصل ..... 128

الخاتمة..... 130

قائمة المراجع..... 135

الملاحق .....143

# قائمة الأشكال والجداول

## 1. قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | مخطط توضيحي لمختلف الحسابات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام | 33 |
| 2-1 | التدفق الدوري للدخل والإنتاج | 36 |
| 1-2 | تطور نسب مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000-2016) | 68 |
| 2-2 | تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2016) | 70 |
| 3-2 | تطور نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في التشغيل في الجزائر لسنة 2015 | 72 |
| 1-3 | نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (1990-2005) | 82 |
| 2-3 | تطور نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (1990-2005) | 83 |
| 3-3 | نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2006-2016) | 86 |
| 4-3 | تطور نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2006-2016) | 86 |
| 5-3 | نقاط تحديد الإرتباط | 95 |
| 6-3 | منهجية مبسطة لإختبارات الجذر الوحدوي | 101 |
| 7-3 | تغيرات السلسلة PIB | 104 |
| 8-3 | تغيرات السلسلةDPIB | 105 |
| 9-3 | تغيرات السلسلةRDPIB | 106 |
| 10-3 | تغيرات السلسلةAC | 108 |
| 11-3 | تغيرات السلسلةDAC | 109 |
| 12-3 | تغيرات السلسلةRDAC | 110 |
| 13-3 | تغيرات السلسلةIND | 112 |

| | | |
|---|---|---|
| 14-3 | تغيرات السلسلةDIND | 113 |
| 15-3 | تغيرات السلسلةRDIND | 114 |
| 16-3 | تغيرات السلسلةSER | 116 |
| 17-3 | تغيرات السلسلةDSER | 117 |
| 18-3 | تغيرات السلسلةDDSER | 118 |
| 19-3 | تغيرات السلسلة DDDSER | 120 |


## 1. قائمة الجداول:


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-2 | تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة ( 2005 - 2009) | **53** |
| 2-2 | تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات حسب القطاعات في الجزائر خلال فترة (2000-2005) | **56** |
| 3-2 | تطور نسب الإكتفاء الذاتي لبعض السلع في الجزائر خلال فترة (1990-2012) | **59** |
| 4-2 | تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2011-2014) | **60** |
| 5-2 | تطور إنتاج فروع القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2014) | **63** |
| 6-2 | نسب مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000-2016) | **67** |
| 7-2 | تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2016) | **70** |
| 8-2 | تطور نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2015) | **72** |
| 1-3 | تطور نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (1990-2005) | **81** |

| | | |
|---|---|---|
| 2-3 | تطور نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2006-2016) | **85** |
| 3-3 | إختبار الفرضيات حول معالم الإرتباط | **96** |
| 4-3 | تغيرات كل من تأثير القطاعات خارج المحروقات والناتج الداخلي الخام حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016) | **102** |
| 5-3 | إختبار الجذر الوحدوي للسلسلة PIB | **104** |
| 6-3 | إختبار الجذر الوحدوي للسلسلةDPIB | **106** |
| 7-3 | إختبار الجذر الوحدوي للسلسلةRDPIB | **107** |
| 8-3 | إختبار الجذر الوحدوي للسلسلةAC | **108** |
| 9-3 | إختبار الجذر الوحدوي للسلسلةDAC | **109** |
| 10-3 | إختبار الجذر الوحدوي للسلسلةRDAC | **111** |
| 11-3 | إختبار الجذر الوحدوي للسلسلةIND | **112** |
| 12-3 | إختبار الجذر الوحدوي للسلسلةDIND | **113** |
| 13-3 | إختبار الجذر الوحدوي للسلسلةRDIND | **115** |
| 14-3 | إختبار الجذر الوحدوي للسلسلةSER | **116** |
| 15-3 | إختبار الجذر الوحدوي للسلسلةDSER | **117** |
| 16-3 | إختبار الجذر الوحدوي للسلسلةDDSER | **119** |
| 17-3 | إختبار الجذر الوحدوي للسلسلةDDDSER | **120** |
| 18-3 | نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR | **121** |
| 19-3 | نتائج إختبار الإرتباط الذاتي | **126** |
| 20-3 | نتائج تقدير النموذج | **127** |

# مقدمة

شهد الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تحولات وتغيرات هامة على كافة القطاعات الاقتصادية، حيث تبنت غداة الإستقلال إستراتيجية قائمة على المؤسسات العمومية والملكية العامة لوسائل الإنتاج في إطار النظام الإشتراكي باعتبار أن الجزائر تعتمد وبدرجة كبيرة على قطاع المحروقات كونه القطاع الوحيد الذي يمول الدولة بأكملها، ولكن الجزائر بدأت في اتخاد منحى آخر لتطوير واعادة تنشيط مخلف القطاعات وأهمها قطاع الزراعة والصناعة والخدمات من خلال عدة مخططات وبرامج لإنعاشها وتفعيل دورها في الاقتصاد ومساعدتها للتخلي عن التبعية البترولية، فبعد أن شهد العالم تحولات كبيرة مما صعب على الدول النامية أن تصل إلى تنمية اقتصادية حقيقية لمواكبة التطور الهائل الذي وصلت إليه الدول المتقدمة من ازدهار ورفاهية اجتماعية، وكون الجزائر واحدة من الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التنمية فقد بذلة عدة مجهودات من أجل الرفع من قيمة صادراتها، وتهيئة المحيط المناسب للاستثمار كونه عنصر مهم ومدعم لنشاط الاقتصادي.

في حين أن النهوض بإقتصاد هو موضوع إهتمام كل دولة، فإن الجزائر أيضا تولي عناية فائقة وإمكانيات كبيرة من أجل الرفع من قيمة الناتج الداخلي الخام وتحسين مردودية كل من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات بحيث اعتمدت على إعادة توزيع الحكومة لإرادات المحروقات، عندما كانت أسعار النفط مرتفعة مما سمح للإقتصادي الجزائري ببناء البنية التحتية وتحقيق الإستقرار الإجتماعي وسداد معظم الديون الخارجية للبلد وخلق فرص عمل جديدة، إما في القطاع العام والذي يتسع نطاقه في البلد أو في قطاع البناء والتشييد والذي يقود إلى حد كبير للاستثمارات العمومية، وفي الحقيقة فإن انهيار أسعار النفط قد كشف عن أوجه القصور في نموذج النمو الحالي.

وعلى الرغم من ضبط أوضاع المالية العامة في سنة2016 ،إلا أن حساب الجاري سجل عجزا من سنة 2015 إلى سنة 2016 قدر بحوالي 16.9% من الناتج الداخلي الخام واليوم تبذل الجزائر مجهودا كبيرا لمراقبة الانفاق الجاري وتوسيع نطاق تخفيض الدعم مع حماية الطبقة الفقيرة وزيادة كفاءة الاستثمار العام وتخفيض كلفته وهو ما يمكن أن تتيح مجالا لضبط أوضاع المالية العامة بصورة تدريجية وأكثر تناسقا مما هو متوخى حاليا.

سعت الحكومة إلى تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها، وذلك من خلال تبني حزمة من السياسات الإقتصادية الهدف منها اعادة هيكلة الإقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات البديلة في الناتج الداخلي الخام ومن هذ المنطلق سنتطرق إلى كل من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات.

عرف القطاع الفلاحي الجزائري عدة تغيرات هدفها التخلص من التبعية للخارج في ميدان إستراد المنتجات الإستهلاكية وتحقيق الأمن الغذائي، نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع فقد تبنت الجزائر استراتيجية تنموية عبر السياسات المتعاقبة منذ الاستقلال بدأ من التسيير الذاتي وصولا إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والتجديد الفلاحي تعمل على تطوير الأنظمة الإنتاجية، وإعادة تنظيم الملكية والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

يحتل القطاع الصناعي مكانة إستراتيجية في الدول المتقدمة، وكذا الناشئة في العالم بحيث تطور هذا القطاع هو دلالة على تقدم هذه الدول كما باتت الصناعة التحويلية تحتل حيزا واسعا من تفكير أصحاب متخذي القرار في الدول لأنها تعد إحدى أهم الأنشطة الإنتاجية التي ترتكز عليها، وهي محرك لا غنى عنه في عمليات التقدم الإقتصادي ما يعكس تحسن الوضع المعيشي والاجتماعي للسكان.

نظرا للأهمية الإستراتيجية لقطاع الخدمات ومكانته بين باقي القطاعات بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، حيث أن العديد من المؤسسات الجزائرية العاملة في قطاع الخدمات في حاجة مستمر إلى تحسين قدراتها التنافسية والبحث في مختلف المداخل الممكنة لبلوغ ذلك، خاصة الخدمات السياحية التي يعول عليها كبديل لجلب العملة الصعبة إلى جانب ترقية الخدمات الصحية والتعليمية ومحاولة ضبط وتنظيم الخدمات التجارية.

### ❖ الاشكالية الرئيسية:

على ضوء ما تقدم تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة الموجودة بين القطاعات خارج المحروقات باعتباره من أهم مؤشرات تنويع الاقتصاد الكلي مع إعطاء بعد كمي للدراسة من خلال دراسة الأثر الذي تحدثه القطاعات البديلة على نسبة نموا الناتج الداخلي الخام، وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري غير متنوع مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية وذلك ما يهدد استقراره على المدى الطويل، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

**ما مدى إستجابة الناتج الداخلي الخام في الجزائر لتغيرات القطاعات خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2016؟**

لتوضيح هذه الإشكالية نقوم بطرح عدد من الأسئلة الفرعية:

- ما هو الناتج الداخلي الخام؟ وما أهم القطاعات المساهمة فيه؟
- كيف تؤثر القطاعات خارج المحروقات على الناتج الداخلي الخام؟
- ماهي آليات ترقية القطاعات خارج المحروقات في الجزائر؟
- ماهي العلاقة التي تربط ما بين القطاعات خارج المحروقات والناتج الداخلي الخام في الجزائر؟

❖ **فرضيات البحث:**

- الناتج الداخلي الخام على أنه مجموع قيم النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال سنة، وأهم القطاعات المساهمة فيه القطاع العائلي، القطاع التجاري، القطاع الحكومي.
- يكون هناك تأثير إيجابي على نمو الناتج الداخلي الخام من خلال تفعيل دور القطاعات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني.
- من أهم الآليات التي تبنتها الجزائر خلال برامجها التنموية هو دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحاولة لتنويع اقتصادها.
- هناك علاقة تبادلية بين القطاعات خارج المحروقات ونمو الناتج الداخلي الخام.

❖ **المنهج المتبع:**

- المنهج التاريخي عند التطرق للأحداث التاريخية
- المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في استخلاص النتائج وتحليلها
- المنهج الإستقرائي في الدراسة القياسية لمعرفة أثر القطاعات خارج المحروقات على الناتج الداخلي الخام.

❖ **أدوات الدراسة:**

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على مجموعة من المراجع تنوعت من كتب ومقالات بالإضافة إلى اطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير التي كتبت في نفس الموضوع، وكذلك المواقع الإلكترونية ولإثراء البحث بنتائج واقعية تم الاعتماد على الإحصائيات المنشورة في الديوان الوطني للإحصاء لبناء نموذج أكثر دقة باستخدام برنامج Eviews 08.

❖ **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في طبيعة المشكلة المطروحة والتي ترتبط بأزمة تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع وحيد ألا وهو قطاع المحروقات، والتي بالضرورة أثرت سلبا عليه رغم ما تمتلكه الجزائر من ثروات طبيعية وبشرية، من جهة وما بذلته وما أنفقته الدولة في سبيل تعزيز تنافسية المنتوج المحلي في الأسواق الداخلية والخارجية، إلا أن النتائج المسجلة ومنذ عدة سنوات تأكد عدم نجاح السياسة المتبعة وذلك لوجود عدة مشاكل تحول دون تطورها، وبالتالي نكمن أهمية هذا البحث في مساهمة مختلف القطاعات في نقتل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد ما بعد النفط، ومن مرحلة المستورد إلى مرحلة المصدر وإيجاد حلول واقتراحات يمكن أن تنجح سياسة الدولة في ترقية القطاعات خارج المحروقات.

❖ **أهداف البحث:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع القطاعات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وتطرق إلى أهم الاجراءات التي اعتمدتها الدولة لدعم وترقية كل من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، وكذلك تقديم اقتراحات يمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال دراسة قياسية لأثر هاته القطاعات على الناتج الداخلي الخام.

❖ **أسباب إختيار الموضوع:**

هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية لاختيار هذا الموضوع تتمثل في:

**1. أسباب ذاتية:**

- نظرا لمدى جدارة موضوع القطاعات خارج المحروقات بالدراسة والبحث
- الرغبة الذاتية والميل الشخصي
- قلة الدراسات حول موضوع القطاعات خارج المحروقات ومدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام

**2. أسباب موضوعية:**

- حداثة الموضوع واقترانه بالإصلاحات الاقتصادية الراهنة خاصة المتعلقة بالقطاعات خارج المحروقات وأهم التحديات التي تواجهها
- لدراسة الأثر الذي تحدثه القطاعات خارج المحروقات على الناتج الداخلي الخام

❖ **حدود الدراسة:**

- **حدود مكانية:** حالة الاقتصاد الجزائري
- **حدود زمانية:** الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2016

❖ **صعوبة البحث:**

- تضارب الإحصائيات الصادرة على مختلف الهيئات الرسمية، مما أدى إلى وجود صعوبة في تطبيق النموذج على برنامج Eviews
- ضيق الوقت المحدد لدراسة الموضوع
- صعوبة التوفيق بين مختلف القطاعات من حيث المراجع

❖ **الدراسات السابقة**

من بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

دحو سليمان "التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة سنة 2016/2015 ، حاول الباحث الإجابة على الإشكالية: إلى أي مدى يمكن أن يساهم التسويق الدولي للمنتوج الزراعي في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؟ ومن النتائج التي توصل إليها أن الاهتمام بالتسويق الدولي للمنتجات الوطنية من أهم الوسائل التي تساهم في تنمية الصادرات، كما يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر من القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني الذي يسهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات رغم المشاكل والعوائق التي مازال يتخبط فيها.

1. قاسمي الأخضر "أثر الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة لحاج لخضر باتنة سنة 2014/2013 ،حاول الباحث الإجابة على الإشكالية: ما مدى أهمية ودور الصادرات الغير نفطية في نموا الاقتصاد الجزائري؟ من خلال النتائج التي كشفتها الدراسة القياسية وأهمها هو أن الصادرات غير نفطية لها دور محدود في النمو الاقتصادي الجزائري نتيجة ضعف مساهمتها في إجمالي الصادرات السلعية، كما عرض الباحث تجارب بعض الدول الناجحة في التصدير التي يمكن أن تأخذها الجزائر كمثال لتذليل تلك العقبات التي تحول دون تطور الصادرات غير نفطية.

2. مداخلة الباحث ديب كمال والطالبة غنام أسمة بعنوان "تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة(2000-2016)" في الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط, سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي، بجامعة باجي مختار عنابة يومي14-15 أكتوبر2017 ،للإجابة على الإشكالية: كيف يمكن تقييم التنويع في الاقتصاد الجزائري؟ من خلال ما تم تقديمه من معطيات وإحصائيات وبيانات استنتج أن التنويع الاقتصادي في الجزائر مازال بعيد المنال ويظهر ذلك من خلال مساهمة مختلف القطاعات في الناتج الوطني.

❖ **هيكل البحث:**

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كتالي:

تناول الفصل الأول عموميات حول الناتج الداخلي الخام من خلال ثلاثة مباحث كل مبحث يحتوي على مطلبين، بدأ من المفاهيم العامة للناتج الداخلي الخام بالتطرق إلى تعريف وتطور وأهمية الناتج الداخلي في المبحث الأول، مرورا إلى المبحث الثاني الذي تناول مقاييس الناتج الداخلي الخام وأهمها الناتج الداخلي الإسمي والناتج الداخلي الحقيقي مقوما بسعر السوق وبسعر التكلفة، ثم قمنا في المبحث الثالث بعرض طرق قياس الناتج الداخلي الثلاثة( الإنتاج , الدخل , الإنفاق) مع إظهار الصعوبات التي تواجه حساب الناتج الداخلي الخام وشرح عملية تدفق الدخل والإنتاج.

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان واقع القطاعات خارج المحروقات في الجزائر، حيث تناول المبحث الأول دراسة ثلاثة قطاعات استراتيجية تتمثل في كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات من خلال المقومات التي تتوفر عليها هاته القطاعات وآليات ترقيتها بما جادت به البرامج التنموية المسطرة خلال فترة الدراسة، وفي المبحث الثاني حاولنا إبراز دور القطاعات خارج المحروقات في الاقتصاد من خلال مساهمة الفروع الإنتاجية لكل من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات في تكوين القيمة المضافة، أما في المبحث الثالث تم إبراز أهمية القطاعات في الصادرات خارج المحروقات و توفير مناصب عمل، وفي الأخير تطرقنا إلى مختلف المشاكل الداخلية والخارجية التي تعيق عملية ترقية القطاعات خارج المحروقات.

وأخيرا الفصل الثالث بعنوان دراسة قياسية لمدى مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(1990-2016)،حيث تناولنا فيه مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، من خلال إبراز وضعية كل من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات في تلك الفترة، وبعد ذلك

تطرقنا إلى دراستنا القياسية، عن طريق إبراز نموذج الإنحدار الخطي المتعدد وبعدها قمنا ببناء نموذج لقياس أثر القطاعات خارج المحروقات على الناتج الداخلي الخام.

# الفصل الأول

تمهيد:

تقوم الدراسة الاقتصادية لأي بلد على مجموعة من النشاطات الاقتصادية التي ترتكز في عملياتها الإنتاجية على السلع والخدمات المختلفة للموارد الاقتصادية المتاحة من موارد بشرية ومادية إلى تطوير المستوى التقني للحصول على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات التي لها قيمة نقدية تدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية حيث يستخدم في المقارنة بين اقتصاديات الدول المختلفة كمقياس يعكس النمو الاقتصادي للدولة وذلك لكونه اكثر المعايير شمولا.

يعتبر الناتج الوطني جزء من المؤشرات التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الاحصاءات التي تتيح امام صانعي السياسات امكانية تحديد ما اذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الإنكماش أو التوسع وتقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته وصولا إلى قياس حجم الاقتصاد الكلي وبناء على هذا الأساس تطلب منا الموضوع القيام بمسح نظري حول الناتج الداخلي بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تم تقسيمهم على النحو التالي:

- مفاهيم عامة حول الناتج الداخلي الخام
- مقاييس الناتج الداخلي الخام
- طرق قياس الناتج الداخلي الخام

## المبحث الاول: مفاهيم عامة للناتج الداخلي الخام

يعتبر الناتج الداخلي الخام من المفاهيم الاقتصادية الهامة والشائعة، واذا ما أريد فهم العلاقة الاقتصادية المتشابكة والمتداخلة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، فلابد من الفهم الجيد لمفهوم الناتج الداخلي الخام وأهميته.

### المطلب الأول: الناتج الوطني والناتج الداخلي

#### أولا- الناتج الداخلي الخام PIB:

تعددت تعاريف الناتج الداخلي الخام وأهمها:[1]

- **عرفه مارشال:** علي أنه عبارة عن كمية الانتاج السنوي من السلع المادية والغير مادية ،بما فيها الخدمات التي يحققها العمل ورأس المال في تفاعله مع الثروة الطبيعية.
- **عرفه هيكس:** بأنه مجموعة من السلع والخدمات ردت الى أساس عام قوم بالنقود.
- **عرفه سام ولسون:** بأنه المقدار الكلي من الدخل المكتسب بواسطة اصحاب عوامل الانتاج، والتي تتكون من الأجور، الفائدة الصافية على القروض والسندات، الربح الصافي للملكية الخاصة، أرباح الشركات، الدخل الصافي للمشروعات الفردية.

ويعرف الناتج المحلي الاجمالي على أنه مجموع القيم النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة مما سبق يتضح أن أهم ما يرتكز عليه في قياس الناتج الداخلي الخام ما يلي:[2]

**1 – جميع السلع والخدمات النهائية:** بالنسبة لكلمة جميع التي وردت في التعريف، فإن معناها ينطوي على شمولية حسابات الناتج المحلي الاجمالي لكل ما ينتج في الاقتصاد من سلع وخدمات، فالمنتجات الزراعية والصناعية المنتجة في الاقتصاد تدخل ضمن حسابات وخدمات تأجير المنازل، والخدمات الم المصرفية والسياحة العلاجية تسجل ضمن الناتج المحلي، بل إن حسابات الناتج تأخذ في الاعتبار حساب الاجار الذي كان يجب أن يدفعه مالك المنزل لنفسه وكأنه مستأجر للمنزل، وذلك تفعيلا لفكرة الفرصة البديلة ،أما بالنسبة لكلمة النهائية فالمعروف أن انتاج العديد من السلع التي تستهلكها يدخل في انتاجها

[1]: حسام علي داوود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر وتوزيع والطباعة، عمان 2010، ص 63.

[2]: خالد واصف الوزاني وأحمد حسين الرفاعي،" مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر، عمان 2006، ص 107.

مواد تسمى السلع الوسطية، ومن هنا فإن الناتج المحلي الاجمالي يحتوي على قيمة السلع النهائية، وذا لك نظرا لمشكلة ازدواجية الحساب، فالسعر النهائي للسلعة يشمل أسعار السلع الوسطية جميعا ،ويمكن إستخدام مفهوم القيمة المضافة حساب الناتج المحلي كبديل لطريقة القيمة النهائية للسلع والخدمات.

**2 – القيمة السوقية:** وذلك حتى يسهل تقدير قيمة الناتج للسلع والخدمات المختلفة، فكيف يمكن أن نجمع المنتجات الاقتصادية الغير متجانسة مثل (السيارات، الفواكه، الخدمات البنكية، التأمينات وغيرها...)، فالتغير النقدي هو الوسيلة التي تعالج ذلك، فما علينا الى أن نضرب كمية السلعة A في ثمن السلعةA.

**3– إعتماد فترة زمنية معينة:** حيث من الضروري عند حساب الناتج المحلي الإجمالي لأي اقتصاد أن يتم تحديد الفترة الزمنية التي يحسب لها الناتج، وقد اعتادت الدول أن تأخذ بمعيار السنة الميلادية التي تبدأ في 01/01 من كل عام وتنتهي في 12/31 من ذا لك العام، كما اعتمدت بعض الدول بدايات أخرى لسنواتها الانتاجية، منها من يبدأ في 07/01 وينتهي في 06/30 من العام التالي، أو على أساس الربح السنوي لأغراض المقارنة أو القياس، بيد أن لأساس هو احتساب الناتج لفترة عام كامل مهما اختلفت فترة البداية.

**ثانيا- الناتج الوطني الخام:**

يعرف الناتج الوطني الإجمالي لدولة ما بأنه مجموع السلع والخدمات النهائية، التي يقوم بإنتاجها أفراد المجتمع سواءً داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويقصد بأفراد المجتمع المواطنون سواءً كانوا أشخاص طبعيين أو معنويين، الذين يحملون جنسية الدولة سواءً المقيمين داخل الدولة أو خارجها، كما يمكن تعريف الناتج الوطني بأنه مجموع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها باستخدام عناصرنتإج وطنية سواءً داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.[1]

و إن مستوى الناتج الوطني ممكن ان يتزايد أو يتناقص وذلك يعود إلى عوامل مختلفة أهمها:[2]

- ✓ حجم عوامل الإنتاج.
- ✓ مستوى كفاءة عوامل الإنتاج

[1]: السيد محمد السرايا وعلي عبد الوهاب نجا، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص 38.

[2]: السيد محمد السرايا وعلي عبد الوهاب نجا، نفس المرجع ص 39.

- ✓ شكل التناسب بين عوامل الإنتاج
- ✓ مستوى توظيف عوامل الإنتاج
- ✓ طريقة تخصيص أو إستخدام عوامل الإنتاج
- ✓ الاطار الذي تعمل في داخله عوامل الإنتاج

فالناتج الوطني الاجمالي عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه عوئد عناصر الإنتاج الوطنية تعمل في الخارج مطروحا منه عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية تعمل في الداخل وفقا للعلاقة التالية :

$$PNB = PIB + ( RR - RV )$$

حيث تمثل ( RR – RV ): صافي عوائد عناصر الإنتاج من وإلى الخارج

PNB: الناتج الوطني الاجمالي

PIB: الناتج المحلي الاجمالي

ويقصد بالناتج الوطني عموما، مجموع الدخول المتحصلة لعوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد الوطني خلال سنة، وذلك نتيجة إسهامها في النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال هذه الفترة، أي نتيجة إسهامها في تحقيق الناتج القومي، أي ان الدخل الوطني يتضمن كافة الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج مقابل مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية، ومن هنا فإن الدخل الوطني يتضمن كافة الدخول التي يتم إكتسابها حتى تلك الدخول التي تكتسب ولا تدفع لأصحابها، كالأرباح الغير موزعة.[1]

**ثالثا- الفرق بين الناتج الوطني والناتج الداخلي:**

نجد أن الفرق بين مصطلحي الناتج الوطني والمحلي، يرتبط بصفة أساسية بجنسية أصحاب عناصر الإنتاج الذين ساهموا في تحقيق الناتج الوطني، فالناتج الوطني الإجمالي كما عرفناه سابقا يشير إلى إجمالي السلع والخدمات التي أنتجت بواسطة عناصر إنتاج وطنية التي يمتلكها أفراد المجتمع، والذين يتمتعون بجنسية البلد الذين يقيمون فيه وذلك خلال فترة زمنية معينة، بغض النظر عن المكان الذي تحقق فيه ذلك الإنتاج أو بمعنى آخر سواءً تحقق ذلك الإنتاج داخل البلد بالكامل أو تحقق جزء منه خارج نطاق البلد، أما الناتج المحلي الإجمالي فيشير إلى إجمالي السلع والخدمات التي امتدت بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل البلد

[1]: محمد روان السمان ومجد ظافر محبك وأحمد زهير شامية، "مبادى، التحليل الاقتصادي"، دار الثقافة، عمان، 2011، ص 180.

فقط، خلال فترة زمنية عادة تكون سنة، بغض النظر عن جنسية الأفراد الذين يمتلكون تلك العناصر الإنتاجيةأو بمعنى آخر سواء ً كانت تلك العناصر مملوكة بالكامل للأفراد الوطنيين الذين يتمتعون بجنسية البلد.[1]

وبعبارات أكثر تحديدا فإن مفهوم الناتج الوطني الإجمالي يركز على جنسية أصحاب عناصر الإنتاج والذين يجب أن يكونوا وطنيين يتمتعون بالجنسية الكاملة للبلد الذي يقيمون فيه بغض النظر عن مكان الإنتاج، أما الناتج المحلي الإجمالي فيركز على مكان الإنتاج والذي يجب أن يكون داخل حدود البلد، بغض النظر عن جنسية أصحاب عناصر الإنتاج الذين ساهموا في ذلك الناتج، أي سواء ً كانوا وطنيين يحملون جنسية البلد أم كانوا أجانب لا يحملون جنسية ذلك البلد، فإذا كان صافي عوائد عناصر الإنتاج من وإلى الخارج يساوي الصفر فإن الناتج الوطني يتعادل مع الناتج المحلي، أما إذا كان الفرق موجبا أي زاد إنتاج المواطنين خارج البلد عن إنتاج الأجانب داخل البلد، فإن الناتج الوطني سيزيد عن الناتج المحلي، وإذا كان الفرق سالبا أي قل إنتاج المواطنين خارج البلد عن إنتاج الأجانب داخل البلد، فإن الناتج الوطني سيقل عن الناتج المحلي.[2]

كما تجدر الإشارة أيضا إلى تفرقة هامة أخرى بين كل من الناتج الوطني الإجمالي والناتج الوطني الصافي، حيث نجد أن الناتج الوطني الصافي يتمثل في الناتج الوطني الإجمالي مطروحا منه قيمة اهتلاك رأس مال (استثمار إحلالي) وفق المعادلة التالية :

$$PNN = PNB - AM$$

حيث يمثل:

PNN : الناتج الوطني الصافي.

AM: إهتلاك رأس المال.

[1]: محمود فوزي ابو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، مصر 2010، ص 13.

[2]: محمود فوزي أبو السعود، نفس المرجع، ص 14.

ويعبر إهتلاك رأس المال عن مقياس الانخفاض في القيم الجارية لرصيد الأصول الثابتة التي يملكها ويستخدمها المنتجون، نتيجة لتدهور المادي والتقادم العادي والأضرار العرضية العادية خلال الفترة المحاسبية.[1]

## المطلب الثاني: أهمية الناتج الداخلي الخام

### أولا - تطور الناتج الداخلي الخام:

في القرن الثامن عشر قدم الطبيعيون في فرنسا نموذجا لتدفق الدخل يعرف بالجداول الاقتصادية وأبرزهم فرانسوا كيني الذي يعتبر من قبل بعض الاقتصاديين أنه أبو المحاسبة الوطنية، وفي سنة 1791 قام لافوا زيه في كتابه حول " الثورة القطرية لمملكة فرنسا " بدراسة الزراعة الفرنسية في شكل حسابات سنوية، ولكنهم حددوا مفهوما ضيقا للإنتاج واقتصر على الزراعة دون غيرها، وأما بقية النشاطات الاقتصادية كالصناعة والتجارة فاعتبروها نشاطات عقيمة غير منتجة.[2]

وقد كانت هناك محاولات أخرى في نفس الفترة تقريبا لقياس الناتج المحلي من خلال ثلاث مفاهيم أساسية للإنتاج، حيث يعرف المفهوم الأول بالمفهوم الشامل ويتضمن حساب السلع والخدمات في الاقتصاد، أما الثاني هو الإنتاج المحدود للدخل ويتناول السلع المادية فقط ويستثني الخدمات وهذا ما كان سائدا في الاقتصادات الاشتراكية، أما المفهوم الثالث هو مفهوم الإنتاج السوقي ويتضمن حساب السلع والخدمات التي تدخل السوق فقط ذلك المفهوم الذي ساد في الاقتصادات الرأسمالية، وفي أواخر القرن الثامن عشر تبنى الاقتصادي "آدم سميث (1723-1790)" مفهوم الإنتاج المحدود والذي عارضه في القرن التاسع عشر عدد من الاقتصاديين في كل من فرنسا وألماني وبريطانيا، وقد كان الاقتصادي الإنجليزي "ألفريد مارشال (1842 – 1924)" أول من أدخل تعديلات هامة على حسابات الناتج القومي حيث ميز بين الناتج الداخلي الخام والصافي وبين الفرق بين القيم النهائية والقيم الوسطية، وقد زاد الاهتمام بالحسابات القومية بعد ظهور كتابات "جون ما ينرد كنز (1883- 1946)، الذي وضع الأساس

[1]: هيئة الامم المتحدة، "دراسة في اساليب دليل الحسابات القومية"، إ دارة الشؤون الاقتصادية الشعبة الاحصائية، نيويورك، السلسلة واو العدد 85، سنة2005، ص 29 .

[2]: اقاسم قادة "المحاسبة الوطنية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2002، ص 6.

النظري الحديث لتحليل الناتج القومي، وأبرز أهميته وعلاقاته بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى، وقد تبنى كنز فكرة أو مفهوم الإنتاج الشامل في تحليلاته للحسابات القومية.[1]

كما بدأت فكرة نظام الحسابات القومية ذو الصفة الدولية في الأربعينيات من القرن الماضي عندما مولت منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي OEEC وحدة بحوث الحسابات الوطنية بجامعة (كامبردج) التي انبعثت منها فكرة ما يعرف الآن بنظام الحسابات الوطنية SNA ، بعد ذلك قام المكتب الإحصائي في الأمم المتحدة عام 1953، وفي عام 1968 جرى تطوير النظام حيث أدخل عليه عدة تعديلات ومع تطور الأسواق المالية وزيادة الاهتمام بالاعتبارات البيئية وتعقد المعاملات الاقتصادية بدأ العامل في منتصف الثمانينات لتطوير النظام من خلال اجتماعات كافة لجان الأمم المتحدة ونتيجة لتلك الاجتماعات تم إصدار النظام بشكله المتطور عام 1993، ثم صدرت النسخة الأخيرة من هذا الدليل عام 2008، حيث تم اعتماد هذا النظام بشكل أساسي لهدفين: الأول تسهيل الحسابات الوطنية، والثاني جعل المقارنات بين الدول منطقية وقابلة للتطبيق، ومع ذلك لا يمكن تطبيق النظام بشكل موحد والسبب يعود إلى اختلاف بنية وطبيعة النظام الاقتصادي من بلد لآخر.[2]

أما في الجزائر فتعود الأعمال الأولى للمحاسبة الوطنية، إلى ما قبل الاستقلال سنة 1958 بمناسبة وضع مخطط قسنطينة، وهذا النظام هو الذي تم استخدامه مع بعض التعديلات بعد الاستقلال إلى سنة 1977، وبعد ذلك ظهر نظام جديد هو نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الذي يتجاوب مع حاجات الاقتصاد المخطط، وهذا النظام يستمد بقوة من SCN، وإن إدخال هذا النظام الجديد رافقه على مستوى محاسبة المؤسسات وضع المخطط المحاسبي الوطني الجديد المنسجم بشكل أفضل مع الواقع الاقتصادي الجزائري، وأخيرا فإن SCAE تزامن أيضا مع تحسين وإثراء الإعلام الإحصائي الذي أوكل لمدة طويلة إلى المديرية العامة للإحصائيات في وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية عبئ وضع الحسابات القومية، ومنذ سنة 1985 أصبحت من اختصاص الديوان الوطني للإحصائيات.[3]

[1]: محمود حسين الوادي وأحمد عارف عساف ووليد صافي، "الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة عمان، 2009، ص 32.

[2]: دراسة وصفية حول الناتج المحلي الاجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، WWW.SAMA-GOV.SA.

[3]: اقاسم قادة، "محاسبة وطنية"، مرجع سبق ذكره، ص 09.

**ثانيا- أهمية حساب الناتج الداخلي الخام:**

تحتل حسابات الناتج الداخلي الخام أهمية كبيرة بالنسبة لجميع الدول سواء الدول المتقدمة أو النامية، وتتجلى أهميتها في النقاط التالية :[1]

1. **واحدة من المؤشرات الاقتصادية العامة التي تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي في الدولة:** حيث تظهر البيانات الخاصة بالناتج الداخلي مساهمة كل قطاع في تكوين هذا الناتج، فنقول أن القطاع الفلاحي يساهم بنسبة كذا في الناتج، أما قطاع المحروقات فيساهم بنسبة كذا في الناتج، كما تظهر هذه البيانات البنيان الاقتصادي للدولة وتوجيهها.
2. **يبين لنا كيفية توزيع الدخل على عناصر الإنتاج:** أي نصيب عوامل الإنتاج نتيجة مساهمتهم في الناتج الداخلي في إطار التوزيع العادل للدخل في شكل رواتب وفوائد وريع وأرباح .
3. **وسيلة تساعد في وضع سياستها الاقتصادية:** من خلال تقديرات الناتج الداخلي للسنوات السابقة، تستطيع الحكومة اتخاذ الإجراءات والقرارات الملائمة للنشاط الإنتاجي وتوجيهه توجيها صحيحا.
4. وسيلة تساعد في بناء وصيانة النماذج الاقتصادية واختبارها.
5. وسيلة تساعد في التنبؤ عن بعض الظواهر الاقتصادية: كالتضخم والبطالة والنمو الاقتصادي... الخ.
6. **يبين لنا مستوى رفاهية الافراد:** ليس من الضروري أن تعبر الزيادة في الناتج الداخلي الخام عن مستوى رفاهية الأفراد لكنه من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية التي تعطي صورة أدق على المستوى المعيشي للأفراد.

**ثالثا- المتغيرات المتدفقة والمتغيرات المخزون:**

تعدد أنواع المتغيرات المستخدمة لدراسة ظاهرة اقتصادية معينة أهمها ما يلي:[2]

[1]: محمود حسين الوادي وآخرون، "الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2]: عمران بن عيسى، "دراسة اقتصادية لتغير المتبادل ما بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي"، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2011/2010، ص 61.

1. **المتغيرات المتدفقة:** هي متغيرات تقيس الكمية بالزمن، فإجمالي الناتج الداخلي الخام عبارة عن قيمة كافة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة فنقول الناتج الداخلي الخام خلال السنة كذا مثلا، كما يعتبر الدخل الوطني وصافي الناتج الداخلي ومقاييس أخرى مستخدمة في تحليل الناتج الداخلي الخام هي عبارة عن متغيرات متدفقة.
2. **المتغيرات المخزونة:** هي متغيرات تقيس الكمية دون أن تأخذ بعين الاعتبار الزمن، فعندما نقول أن قيمة مخزون رأس المال لبلد ما هو مليار دولار مثلا فهو عبارة عن آلات ومعدات ومصانع وغيرها، فهذا يعني أن هذه القيمة قد تراكمت خلال عدة سنوات، غير أن المتغيرات المتدفقة والمخزونة مرتبطة مع بعضها البعض، فمثلا يرتفع مخزون رأس المال في الاقتصاد وهو من بين المتغيرات المخزونة واما يكون صافي الاستثمار موجب وهو الأخير يعتبر من المتغيرات المتدفقة .

كما تتضمن المعادلة في النموذج الاقتصادي المتغيرات التالية:

- **المتغيرات الخارجية:** وهي المتغيرات التي لا تتحدد قيمتها عن طريق النموذج وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، وبعض الأحيان تتحدد قيمها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي، ولها مسميات مختلفة كالمتغيرات التفسيرية والخارجية والمستقلة.
- **المتغيرات الداخلية:** وهي المتغيرات التي تتحدد قيمها عن طريق النموذج، أي بواسطة تقدير معاملات النموذج، أي معرفة قيم المعلمات وقيم المتغيرات الخارجية، ولها مسميات أخرى كالمتغيرات التابعة والمتغيرات الغير مفسرة.

## المبحث الثاني: مقاييس الناتج الداخلي

يقدر الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في السوق، إلى أن الارتفاع المستمر في الأسعار قد يغيب قيمة الإنتاج الحقيقي للبلد والتي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري ومعدل ادخار الأمة وهذا ما ستتطرق إليه الدراسة.

### المطلب الأول: الناتج الداخلي والرقم القياسي للأسعار

#### أولا - الناتج الداخلي الإسمي والناتج الداخلي الحقيقي:

**1-الناتج الداخلي الإسمي** :هو قيمة الناتج من السلع النهائية والخدمات المقدمة بأسعار السوق والمنتجة داخل الدولة ؛ أي أن الناتج الداخلي الإسمي يقيس قيمة الناتج في الفترة المعطاة بأسعار استهلاك الفترة، أو كما يفترض أحيانا بالأسعار الجارية، ولذلك فإن الناتج المحلي الإسمي في الو م أ عام 1993 يقيس قيمة السلع القيمية عام 1993 بالأسعار السائدة في تلك السنة.[1]

ويتضح لنا أن الناتج المحلي الإسمي يتغير من عام لآخر لسببين:

- **السبب الأول** هو أن الناتج العيني من السلع يتغير.
- **السبب الثاني** هو ان أسعار السوق تتغير.

وبالنسبة للحالات المتطرفة والغير واقعية يمكن تصور أن اقتصاد ما ينتج نفس الناتج لسنتين تضاعفت بينهما الأسعار، وفي هذه الحالة نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الإسمي قد تضاعف أي أصبح في السنة الثانية ضعف ما كان عليه في السنة الأولى، بالرغم من أن الناتج العيني في الاقتصاد لم يتغير كلية .[2]

**2-الناتج الداخلي الحقيقي** :هو قيمة ناتج الاقتصاد مقاسا بأسعار سنة الأساس، حيث يعتبر مقياسا أفضل للتغير في الناتج العيني في الاقتصاد بين فترات زمنية مختلفة وذلك من خلال تقويم جميع السلع المنتجة في الفترتين بنفس الأسعار أي بالأسعار الثابتة، على عكس الناتج المحلي الإسمي الذي يقوم على أساس تقويم الناتج بالأسعار الجارية، ومن ثم يعكس حالة التضخم.[3]

---

[1]: محمود حسين الوادي وآخرون، "الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2]: أحمد فريد مصطفى، "تحليل الاقتصاد الكلي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص 121.

[3]: أحمد فريد مصطفى، نفس المرجع، ص 148.

يتضح لنا أن الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الجارية **الإسمية** ذات فائدة محدودة في التحليل الأدق لأن القيمة يمكن أن تزيد بسبب إرتفاع مستوى الأسعار **التضخم** كما يعكس مؤشرا بعيد عن الدقة في الحساب، لأن التغيرات في المقادير الإسمية تخفي أكثر مما تفصح، ولذلك يركز الاقتصاديون عادة على التغيرات في المقادير الحقيقية لأنها تستبعد التغيرات في الأسعار من عام لآخر، وتعكس فقط التغيرات الحقيقية في عدد أو حجم أو نوعية بنود الإنفاق، فالمقدار الحقيقي هو الذي يعبر عن الناتج المحلي الذي هو القيمة معبرا عنها بدلالة سعر الأساس المختارة تحكميا وهي الأسعار التي تعود إلى أحد السنوات السابقة التي يتم اختيارها على أساس أنها حديثة وطبيعية وخالية من الحوادث والحروب، وأي مفهوم حقيقي مقاسا بأسعار سنة الأساس واحدة يكون مصمما لعزل آثار التغيرات في الأسعار من عام لآخر ويعتبر مقياسا أكثر دقة لقياس مستوى أداء وإنجاز الاقتصاد، أو لقياس التغيرات في الإنتاج الحقيقي وبالتالي الوصول إلى معرفة مستوى الرفاهية المادية الحقيقية التي يتحصل عليها أو يحققها أفراد الدولة.[1]

**ثانيا- الرقم القياسي للأسعار:**

إن الاستخدام الأساسي للرقم القياسي للأسعار هو تحويل القيمة الإسمية إلى قيمة حقيقية، أي يجب أن يقيم الناتج المحلي الإجمالي في فترات زمنية مختلفة بالأسعار الثابتة لسنة أساس معينة وذلك لغرض حساب معدلات النمو الحقيقية.[2]

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس} = \frac{\text{الناتج المحلي الإسمي بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \times 100$$

فالأرقام القياسية المستخدمة غالبا ما تكون الأرقام القياسية لأسعار المنتج والأرقام القياسية لأسعار المستهلك، بحيث تمثل كلا منهما :[3]

**1- الأرقام القياسية لسعر المنتج**: السعر الذي يجمع لمنتج مشمول في الأرقام القياسية لسعر المنتج هو العائد الذي يحصل عليه المنتج، والسعر لا يشمل ضرائب المبيعات وضرائب الإنتاج لأنها لا تمثل عائدا

[1]: حسام علي داوود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2]: حسام علي داوود، نفس المرجع، ص 72.

[3]: هيئة الامم المتحدة، "دراسات في اساليب الحسابات القومية"، مرجع سبق، ذكره ص 93.

للمنتج، وعلى هذا فإن الأرقام القياسية لسعر المنتج هي في الواقع أرقام قياسية لأسعر أساسية تشمل السلع والخدمات.

**2-الأرقام القياسية لسعر المستهلك**: هذا السعر يعكس ما تدفعه بالفعل الأسر المعيشية وهذا السعر هو سعر المشترين في نظام الحسابات القومية، وقد يشمل أيضا المصروفات المحتسبة مثل مصروفات السكن التي يشغلها مالكوها، وفي بلدان كثيرة لا تؤخذ في الاعتبار في حساب الأرقام القياسية بسعر المستهلك إلا للمتعاملات في المناطق الحضرية التي قد لا تكون ممثلة لتغيرات السعر في المناطق الريفية، ويستخدم مخفض الناتج المحلي الإجمالي **أو مثبط الأسعار** كمؤشر للرقم القياسي للأسعار ويوضح لنا المخفض نسبة الارتفاع في الأسعار عن مستوى الأسعار لسنة الأساس، وسنة الأساس هي السنة التي تجمع فيها بيانات السعر بأكبر درجة من التفصيل والتي تستخدم كبيان مرجعي للأسعار المختلفة من اجل الحصول على رقم قياسي واحد .

$$\text{مثبط الأسعار} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

كما تستخدم الأرقام القياسية للحجم الناتجة عن تجميع كميات مختلفة مع أرقام قياسية مختلفة لسعر وأنواع الأرقام القياسية للحجم تتعلق باستخدام سنة الأساس، وذلك لأن تغير سنة الأساس يؤثر عادة على معدلات الزيادة في الحجم والسنة المرجعية هي أنه سنة يتم اختيارها بحيث يمكن أن تقارن سلسلة من القيم المرتبطة بسنوات أساس مختلفة وينبغي ألا يؤدي تغير السنة المرجعية إلى حدوث تغير في معدلات النمو حيث يستخدم رقم لا سبر القياسي للحجم للأسعار لسنة الأساس المعينة كعوامل ترجيح ثابتة لسنة الأساس، أما رقم فيشر القياسي للحجم هو المتوسط الهندسي لرقمي لا سبر وباش القياسيين.[1]

[1]: هيئة الامم المتحدة، نفس المرجع، ص ص 94 – 95.

## المطلب الثاني: الناتج الداخلي والمجاميع الاقتصادية

### أولا - الناتج الداخلي الخام بسعر السوق وبسعر التكلفة:

**1- الناتج الداخلي الخام بسعر السوق:** يقدر الناتج الداخلي بالأسعار السائدة أي على أساس أسعار السوق الجارية للسلع والخدمات النهائية في فترة تقديم الناتج الداخلي، كما أن السعر الجاري للعديد من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة يشمل الضرائب الغير مباشرة التي تفرض عليها خلال تلك الفترة، مما يجعل السعر الذي يدفعه المستهلك أكبر من السعر الذي يحصل عليه المنتج النهائي لتلك السلعة أو الخدمة بمقدار تلك الضريبة، أما في حالة تقديم دعم أو إعانات لمنتجي بعض السلع أو الخدمات نجد أن قيمة الناتج الداخلي بسعر السوق سوف يكون أقل مما تحصل عليه عناصر الإنتاج في المجتمع مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية، وبالتالي عوائد خدمات عناصر الإنتاج، سوف تختلف عن قيمة الناتج الداخلي بسعر السوق. كما نتطرق إلى الناتج الداخلي الصافي الذي يعبر عن الناتج الداخلي بسعر السوق مطروحا منه اهتلاك رأس المال وفق العلاقة التالية:[1]

$$PIN_m = PIB_m - Am$$

حيث تمثل $PIN_m$ الناتج الداخلي الصافي بسعر سوق.

$PIB_m$: الناتج الداخلي الخام بسعر السوق.

Am: اهتلاك رأس المال.

**2-الناتج الداخلي الخام بسعر التكلفة:**

هو عبارة عن قيمة الناتج الداخلي بسعر السوق مطروحا منه قيمة الضرائب غير المباشرة مضاف إليه إعانات الانتاج، ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية:

الناتج الداخلي = الناتج الداخلي بسعر السوق –الضرائب غير المباشرة + الإعانات بسعر التكلفة

$$PIB_f = PIB_m - T_{xi} + T_{RP}$$

[1]: اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، "مفاهيم ونظم اقتصادية"، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 70.

حيث يمثل كل من:

$PIB_f$: الناتج الداخلي بسعر التكلفة.

$PIB_m$: الناتج الداخلي بسعر السوق.

$T_{xi}$: الضرائب الغير مباشرة.

$T_{RP}$: الإعانات بسعر التكلفة.

أما بالنسبة إلى الناتج الداخلي الصافي بسعر التكلفة هو عبارة عن قيمة الناتج الداخلي الصافي بسعر السوق مطروحا منه الضرائب غير المباشرة مضافا إليه الإعانات ويعطى وفقا للعلاقة التالية: [1]

$$PIN_f = PIN_m - T_{xi} + T_{Rp}$$

و تمثل كل من :

$PIN_f$: الناتج الداخلي الصافي بسعر التكلفة

$PIN_m$: الناتج الداخلي الصافي بسعر السوق

يعد الناتج المحلي بسعر السوق الأكثر استعمالا في النظم الاقتصادية المعاصرة التي تطبق نظام الضرائب غير المباشرة والإعانات وهنالك دول أخرى تسبب الأعباء العامة فيها إلى الدخل القومي بثمن تكلفة عوامل الإنتاج.

**ثانيا- محددات الناتج الداخلي الخام:**

يتوقف الإنفاق الاستهلاكي للفرد على مستوى دخل الفرد والميل الحدي للاستهلاك وأسعار السلع ومرونتها، فهنالك حالات مثل الرواج والكساد تؤثر تأثيرا إيجابيا وسلبيا على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وينمو تبعا لذلك حجم الناتج الحقيقي، أما في فترات الكساد فيتباطأ معدل النمو لكل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وتزداد نسبة البطالة وتتولد الأزمات المالية وتنخفض مستويات الإنتاج الحقيقي عن المستويات الممكن تحقيقها، وهنالك مجموعة متنوعة من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية، ومختلف الخدمات التي تحتاجها كل وحدة اقتصادية لإشباع رغباتها بطريقة مباشرة.[2]

[1] :إسماعيل عبد الرحمن – حربي عريقات، "مفاهيم ونظم اقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2]:إسماعيل عبد الرحمن – حربي عريقات، نفس المرجع، ص 101.

بالإضافة إلى أن هنالك العديد من العوامل المؤثرة على الاستهلاك التي قد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك أو انخفاضه ومن بين هاته العوامل نذكر الثروة بحيث يوزع دخل الفرد على جانبين الاستهلاك والادخار، لذا فإنه كلما ارتفع دخل الفرد أدى ذلك إلى زيادة حجم إنفاقه والعكس صحيح، **المستوى العام للأسعار** لأن القيمة الحقيقية للأصول السائلة تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات في المستوى العام للأسعار فاتجاه الأسعار إلى الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية مما يؤدي إلى زيادة نسبة الدخل التي تخص الاستهلاك ،**أما معدل الفائدة** فقد اعتبر سعر الفائدة المحدد الأول للادخار ومن ثم للاستهلاك، وكان من المعتقد أن المدخرات ترتبط إيجابيا مع سعر الفائدة، ويؤثر عليه عن طريق تغيير تكلفة الاقتراض أو القيمة الجارية للثروة، **ميول المستهلك وتوقعاته**، فالأفراد الذين يتوقعون اتجاه دخولهم إلى الثراء يميلون إلى الإكثار من الإنفاق الاستهلاكي أي زيادة الاستهلاك عند شيوع حالة الرواج، **توزيع الدخل** فالفئات مرتفعة الدخل تتميز بانخفاض الميل المتوسط للاستهلاك مقارنة بالفئات الأقل دخلا، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالتغير في أذواق المستهلكين، التغير في السياسة المالية كالضريبة، التغير في التوقعات كالحروب يؤدي إلى نقص في السلع ودرجة مديونية المستهلك، كما يعتبر الدخل الجزء الذي لا ينفق على الاستهلاك مع العلم أن الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار، ذلك لأن جزءا منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية، إذ ليس من الضروري أن يضع صاحب دخل ما نقوده في حساب ادخار أو يشتري به أي نوع من أنواع الأصول حتى يعتبر ادخارا بالمعنى الاقتصادي، إذ بمجرد وضع النقود في الحساب الجاري في أي مكان يعتبر ادخار، طالما أنه يمثل عدم الإنفاق للدخل الجاري، والادخار إما يكون فرديا أو من قبل الشركات المختلفة أو حكوميا عندما يزيد دخل الحكومة على إنفاقها على الاستهلاك وتحتفظ بالفائض كالاحتياطي لمواجهة العجز الذي يمكن أن يصيب الموازنة العامة في سنوات أخرى مقبلة.[1]

إن السياسة الرشيدة للادخار لابد أن تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي وضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية، ومن الضروري هنا توزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك وبين الاستثمار، ذلك لأن عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار وهذا يتطلب تقليل الاستهلاك الحالي لكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الإنتاج، كما يعتبر الاستثمار عاملا حيويا للنمو الاقتصادي في المستقبل لأنه يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية وقد تكون

[1]: عبد العزيز فهمي، " هيكل موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية"، دار النهضة العربية، لبنان 1986، ص ص 760-761.

هذه الاستثمارات موجهة لإنتاج السلع والخدمات أو استثمارات مالية كالأسهم والسندات واستثمارات معنوية كبراءة الاختراع [1].

كما توجد عوامل أخرى تؤثر على حجم الناتج الداخلي الخام تتمثل في:[2]

- ❖ الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها مثل الزلازل والظروف الجوية والمناخية المختلفة.
- ❖ الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات، فالحروب مثلا لها أثر مدمر على الناتج الداخلي من خلال تدمير المصانع.
- ❖ كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية ما ينتج وبالتالي قيمة الناتج الداخلي الخام.
- ❖ علاقة عناصر الإنتاج والبيئة المحيطة بها، ومدى تحقيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج، والتقدم التكنولوجي.

[1]: حسين بن عجوز الجودي، "تقييم واختبار المشاريع الاستثمارية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013، ص 06 .

[2]: مهند بن عبد الملك السلمان وأحمد بن بكر البكر، "مفهوم الناتج المحلي الاجمالي"، مؤسسة النقد العربي السعودي، جامعة الملك سعود، العدد2016/03، ص 28.

## المبحث الثالث: طرق قياس الناتج الداخلي الخام

يمثل الناتج الداخلي الخام المحور الأساسي وحجر الزاوية في تقرير حسابات الدخل القومي والإنفاق إلا أن هنالك عدة مشاكل وصعوبات تواجه حسابات الناتج الداخلي، وتلك المشاكل قد تؤثر على صحة ودقة النتائج المحققة ونظرا لأهميته تعددت طرق قياسه وهذا ما سنوضحه من خلال الدراسة .

### المطلب الأول: طرق قياس الداخلي الخام

لصعوبة تقدير الناتج الداخلي الخام تعددت طرق حسابه من أجل الوصول إلى نتائج تكس الواقع الاقتصادي للبلد وذلك بقياس الناتج الداخلي الخام لأي مجتمع خلال فترة زمنية معينة باستخدام ثلاث طرق :

**أولا - طريقة الإنتاج:**

يقدر الناتج الداخلي بضرب الكميات المنتجة في أثمانها وكذلك حساب قيمة الخدمات بأسعارها في السوق، ولصعوبة جمع الإحصائيات الدقيقة بسبب تكرار حساب قيمة السلع عدة مرات لأن بعض المنتجات يتم استخدامها في نفس الفترة من أجل إنتاج منتجات أخرى مثلا: قيمة القمح تدخل في قيمة الدقيق وهذه الأخيرة تدخل في قيمة الخبز فيمكن حساب القمح ثلاث مرات، ولهذا يجب تفادي التكرار في حساب الناتج الداخلي الخام باستخدام طريقة المنتج النهائي أو طريقة القيمة المضافة كالآتي:[1]

1. **طريقة المنتج النهائي**: يتم بهذه الطريقة قياس الناتج المحلي بحصر كميات السلع والخدمات النهائية والمنتجة في المجتمع خلال عام، ثم ضرب كمية كل سلعة أو خدمة في سعرها بالسوق للوصول إلى قيمتها النقدية، وبجمع قيم مختلف السلع والخدمات نصل في النهاية إلى قيمة الناتج مقومة بأسعار السوق أي:

**الناتج المحلي ( كمية السلعة × سعرها ) + ( كمية السلعة y. سعرها ) + ( كمية الخدمات سعرها ).**

$$PIB = Q_X.P_X = Q_Y.P_Y + \dots\dots\dots\dots\dots + Q_Y . P_Y$$

.

بحيث تمثل كل من Q: كمية السلعة

P: سعر السلعة

[1] إسماعيل عبد الرحمن – حربي عريقات، "مفاهيم ونظم اقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص ص،74-78 .

كما تعتبر: Qx, Qy, Qc ... Qn سلع وخدمات نهائية، أي المعدة للاستهلاك المباشر بمعنى أنه استبعدت السلع والخدمات الوسطية التي تدخل في إنتاج السلع والخدمات النهائية لتفادي ازدواجية الحساب، أي تكرار قيمة بعض السلع والخدمات عند تقدير الناتج الداخلي الخام.

**2. طريقة القيمة المضافة :**

تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي على أساس حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية محددة، وتعرف القيمة المضافة على أنها الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج، أو بمعنى آخر أن القيمة المضافة تتمثل في مقدار ما تضيفه كل وحدة إنتاجية إلى الناتج المحلي بعد استبعاد قيمة ما استخدمته من مستلزمات إنتاج من قيمة إنتاجها الكلي خلال فترة تقدير الناتج، وتحسب القيمة المضافة كالتالي :

**القيمة المضافة = قيمة الإنتاج النهائي – قيمة الاستعمالات الوسطية**

$$VA = VPT - CI$$

حيث تمثل كل من :

**VPT:** قيمة الإنتاج النهائي الموجه إلى الاستهلاك النهائي**CF** الذي يعرف على أنه مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجيات الأعوان غير منتجة القيم، فالسلع والخدمات التي تستهلك نهائيا لا تدخل في إطار عملية الإنتاج كالاستهلاك النهائي للعائلات، الإدارات العمومية، المؤسسات المالية وشؤون الإسكان أما فروع الإنتاج والشركات وأشباه الشركات لها استهلاك إنتاجي، وحسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (**SCEA**)، أن الاستهلاك النهائي يستجيب لمعيار الإقامة أي أن الاستهلاك النهائي للمقيمين يشمل المشتريات المباشرة في الخارج من قبل الأعوان المقيمين، ويستبعد المشتريات المباشرة في الداخل من قبل منتجيها، كما فرق بين استهلاك العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة فالأولى لها استهلاك نهائي، والثانية لها استهلاك إنتاجي ونهائي في آن واحد.[1]

**الاستهلاك الوسطي CI:** يشمل السلع والخدمات التي يستخدمها بالكامل منتجون خلال عملية إنتاجية لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات خلال الفترة المحاسبية، ولا تشمل تكاليف الإنتاج الأخرى مثل تكلفة

[1]: اقاسم قادة، " المحاسبة الوطنية "، مرجع سبق ذكره، ص 65.

اليد العاملة والتكاليف المالية وضرائب الإنتاج، فهذه الأخيرة هي تكاليف تتحملها الشركات التجارية، ولكنها تعامل في نظام الحسابات القومية كدخول مولدة للاقتصاد في عملية الإنتاج.[1]

ولتوضيح طريقة القيمة المضافة يجب أن نعلم أن العملية الإنتاجية لمنشأة تتوقف على نواتج منشآت أخرى كمستلزمات للإنتاج الذي تقوم به، ولذا فالقيمة المضافة لمنشاة ما خلال فترة إنتاج معينة لا تظهر مباشرة في النشاط الإنتاجي لهذه المنتجة بل يقتضي الأمر استخلاصها من ناتجها الإجمالي وتستخدم طريقة القيمة المضافة لحساب الناتج الداخلي الخام من خلال المعادلة التالية :[2]

**الناتج الداخلي الخام = مجموع القيم المضافة + الرسم على القيمة المضافة + حقوق الرسوم الجمركية – الإعانات**

$$PIB = \sum va + TVA + DIM - G$$

تمثل كل من :

**$\sum va$ :** مجموع القيم المضافة

**TVA :** الرسم على القيمة المضافة

**DIM :** حقوق الرسوم الجمركية

**G**: الإعانات

لا تسمح القيمة المضافة باستبعاد التسجيل المزدوج فقط وإنما تسمح أيضا باستبعاد خطر مفارقة التجميع الذي يظهر عند استخدام الإنتاج الخام وخاصة عند دمج مؤسستين أو أكثر معا، فالحل يكمن في إدخال مفهوم القيمة المضافة الذي يسمح لنا باستبعاد خطر التسجيل المزدوج ومفارقة التجميع في آن واحد لتعتبر مؤشرا جيدا على القدرة الاقتصادية للوطن.

**ثانيا- طريقة الإنفاق:**

**1.** حسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الناتج المحلي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموعة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة، وفقا لهذا النهج يتم حساب النفقات على أساس

[1]: هيئة الامم المتحدة، "دراسات في اساليب دليل الحسابات القومية"، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2]: أقاسم قادة ، "محاسبة وطنية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 80 – 140.

مستخدمها النهائي، وعليه الإنفاق المحلي الإجمالي يمثل المجموع الكلي لإنفاق القطاعات الأربعة ( قطاع الأعمال، القطاع العائلي، القطاع الحكومي، قطاع العالم الخارجي ) وفقا للعلاقة التالية:[1]

$$PIB = C+I+G+(X-M)$$

حيث ينقسم الإنفاق المحلي إلى العناصر الأساسية التالية :

2. **الإنفاق الاستهلاكي (C):** هو إنفاق القطاع العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية أي أن الأفراد يخصصون العوائد التي يحصلون لاستهلاك حاجياتهم من السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال .
3. **الإنفاق الاستثماري(I):** يمثل القطاع الإنتاجي على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية وبعبارة أخرى فإن الإنفاق الاستثماري يمثل الاحلال أو الإضافة إلى رصيد الأمن من السلع الرأسمالية بما في ذلك المصانع والآلات والمعدات والمخزون منها، وغيرها من الأصول الإنتاجية الغير بشرية، حيث يعتبر هذا القطاع من أهم قطاعات الاقتصاد القومي في الدولة لأنه يمثل أساس دورة النشاط الاقتصادي، لأن الإنتاج هو أساس الاستهلاك في الداخل والتصدير للخارج ويسمى كذلك قطاع الأعمال .[2]
3. **الإنفاق الحكومي(G):** هو ذلك الإنفاق الذي يقابله نشاط إنتاجي ويتكون الإنفاق من السلع والخدمات المشترات من قطاع الأعمال بالإضافة إلى الخدمات المشترات مباشرة من موظفي الحكومة وتقاس خدمات العمل المذكورة بمقدار ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتبات لمقدمي هذه الخدمة أما الإنفاق الحكومي الذي لا يقابله أي سلع أو خدمات فإنه لا يدخل في حساب الناتج الداخلي الخام بل تحكمه أسس وقواعد المحاسبة الحكومية.[3]

[1]: اسماعيل عبد الرحمن، "مفاهيم ونظم اقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص ص82 – 84.

[2]: مُحَمَّد السيد سرايا، "المحاسبة في الوحدات الحكومية والحسابات القومية "، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[3]: اسماعيل عبد الرحمن، "مفاهيم ونظم اقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 83.

4. **صافي المعاملات الخارجية (X - M):** يمثل المعاملات الاقتصادية المختلفة مع دول العالم الخارجي، باعتبار أننا نعيش في ظل اقتصاد عالمي مفتوح، وتشمل الصادرات والواردات بين الاقتصاد المحلي وبقية العالم حيث تمثل كل من :[1]

**الصادرات (X):** تمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل المقيمين والمحولة بصفة نهائية لغير المقيمين، أي تمثل اتفاق الأجانب على الصادرات المحلية من السلع والخدمات المختلفة .

**الواردات (M):** مجموع السلع والخدمات المنتجة من قبل الغير المقيمين والمحولة بصفة نهائية للمقيمين، والتي تعبر عن الإنفاق المحلي على الواردات المنتجة في الخارج .

وتجدر الإشارة إلى مفهوم المقيمين وغير المقيمين: حيث تعتبر أية وحدة مؤسسية هي وحدة مقيمة عندما يكون لها مركز لمصلحة اقتصادية بمعنى ملكية أرض أو ملكية هياكل أو ممارسة نشاط إنتاجي في منطقة لفترة طويلة من الزمن ،كما يعتبر الدبلوماسيين المعينين في الخارج من جانب منطقة اقتصادية أشخاصا مقيمين تابعين للمنطقة التي عينتهم، وأما الطلاب هم أشخاص مقيمون تابعون لبلدهم الاصلي، أين كانت مدة دراستهم في الخارج ،بينما المنظمات الدولية لا تعتبر جهات مقيمة تابعة لأي اقتصاد وطني ولكن العاملين فيها هم أشخاص مقيمون في المنطقة الاقتصادية التي يتوقع أن يقيموا فيها لفترة سنة على الأقل .[2]

**ثالثا- طريقة الدخل:**

لإنتاج أي سلعة أو خدمة ما لابد من استخدام عناصر أساسية لتحقيقها، وهذه العناصر هي (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم)، ومن خلال مزجها نحصل على النتائج المطلوبة، ولكن هذه العناصر التي ساهمت في هذه العملية الإنتاجية لها أصحاب أي مالكوا هذه العناصر، فلا بد أن يحصل كل عنصر من هذه العناصر على عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية، وعلى أشكال مختلفة ( أجور، ريع، فوائد، أرباح ) وعندما نقوم بجمع هذه الفوائد نحصل على الناتج الداخلي الخام بالشكل التالي :[3]

$$PIB=\sum w+\sum i+\sum R+\sum p+Am+T_{XI}-TRP$$

[1]: أقاسم قادة، "المحاسبة الوطنية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 63 –64.

[2]: هيئة الامم المتحدة "دراسات في اساليب الحسابات القومية"، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3]: اسماعيل عبد الرحمن، "مفاهيم ونظم اقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 79 – 80.

**الناتج الداخلي الخام = مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الريع + اهتلاك + ضرائب غير مباشرة – إعانات الإنتاج**

ولمزيد من الإيضاح سوف نتطرق إلى عوائد عناصر الإنتاج:

- **الأجور (W):** تتمثل في مجموع المدفوعات النقدية والعينية من قبل المستخدمين لعمالهم مقابل النشاط والجهد الذي يبذلونه في العملية الإنتاجية، وتضم الأجور والمرتبات وجميع أقساط التأمينات الاجتماعية التي تدفعها المؤسسات الخاصة والحكومية إلى مؤسسات الضمان الاجتماعي والاشتراكات الاجتماعية الصورية التي تدفع من قبل المستخدم لنفسه لتمويل الإمداد المباشر للعمال بالخدمات الاجتماعية .[1]
- **الريع (R):** يمثل عائد الأرض مقابل استغلالها أو تأجيرها للغير في العملية الإنتاجية ويجب أن تكون هذه القيمة خالية من نفقات تشغيل هذه العقارات، كرسوم التأمين ونفقات الصيانة، والضرائب المطروحة على ملكية هذه العقارات والفوائد على المنازل المرهونة وأقساط امتلاكها السنوي، كما يضاف إلى الريع عائدات براءات الاختراع وحقوق الطبع.[2]
- **الفوائد(i):** هي ثمن استخدام رأس المال ويحصل عليها الأفراد مقابل مساهمة أرصدتهم النقدية في العملية الإنتاجية لأجل محدد، وتشمل جميع الفوائد المدفوعة بالإضافة إلى الفوائد التي تدفعها الحكومة عن سنداتها وأقساط التأمين على الحياة وفوائد الخدمات التي تقدمها المصارف المختلفة وجميع المؤسسات المالية.[3]
- **الأرباح (p):** وهي عن الثمن الذي يحصل عليه أصحاب المشروعات مقابل ممارستهم حق اتخاذ القرارات التنظيمية لهذه المشروعات، وتشمل جميع الأرباح التي تحققها المؤسسات التجارية والشركات ومؤسسات قطاع الأعمال، وهي تحسب قبل توزيع الأرباح على أصحابها ومستحقيها من مالكي الأسهم، وكذلك قبل خصم أو دفع الضرائب عنها .[4]

[1]: اقاسم قادة، "المحاسبة الوطنية"، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2]: محمد روان السمان وآخرون،" مبادئ التحليل الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[3]: محمد روان السمان وآخرون، "مبادئ التحليل الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[4] :اسماعيل عبد الرحمن، "مفاهيم ونظم اقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 81 .

- **ضرائب غير مباشرة ( $T_{SCI}$):** هي الضريبة التي ينتقل فيها العبء الضريبي من المكلفين بها قانونيا إلى المستهلك الأخير، وأبرز مثال على ذلك هي الرسم على القيمة المضافة ،إذ أن البائع يتحمل الرسم في تكلفة البيع التي تساوي ثمن الشراء مضافا إلى مختلف المصاريف الواجب تحملها والرسم على القيمة المضافة .ومن هنا نستنتج أن المستهلك الأخير هو الذي يدفع الرسم على القيمة المضافة.[1]

- **إعانات الإنتاج (TRP):** هي عبارة عن تحولات جارية مقدمة من الدولة للمنتجين بغية تخفيض أسعار المنتجات التي تقرر دعمها كبعض المواد الغذائية الأساسية.[2]

- **الدخل الشخصي (RP):** يعرف الدخل الشخصي بأن ذلك الجزء من الدخول المكتسبة التي تعود لمالكي عوامل الإنتاج والتي يستلمونها فعلا ويعطى وفق العلاقة التالية :[3]

الدخل الشخصي = الدخل القومي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح الغير موزعة + مساهمات الضمان الاجتماعي) + تحويلات إلى القطاع العائلي.

$$RP = RN - (T_{X\pi} + \pi + T_{XSS}) + TRF$$

حيث :

**$\pi$الأرباح الغير موزعة:** تمثل أرباح محتجزة بغرض إعادة استثمارها من أجل التوسع في نشاط الشركات.

**$T_{X\pi}$الضرائب على أرباح الشركات:** هي ضريبة سنوية، وحيدة، عامة، نسبية وتصريحية على مجموع الأرباح والمداخيل المحققة من طرف المؤسسات والأشخاص المعنويين .[4]

**$T_{XSS}$مساهمات الضمان الاجتماعي:** وتتمثل في المدفوعات النقدية والعينية النقدية منقبل المؤسسات وخاصة من طرف الإدارات العمومية كتعويضات نفقات العلاج ومعاشات التقاعد .[5]

[1]: خلاصي رضا، "النظام الجبائي الجزائري الحديث"، دار هومه، الجزائر 2006، ص 18 .

[2]: عبد القادر محمد رضوان، "مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص05 .

[3]: حسام علي داوود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[4]: خلاصي رضا، "النظام الجبائي الجزائري الحديث"، مرجع سبق ذكره، ص 31 .

[5]: عبد القادر محمد رضوان، "مبادئ الحسابات القومية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص 06.

**$T_{RF}$تحويلات إلى القطاع العائلي**: وهي نموذج للتحويلات الجارية بدون مقابل وهي عبارة عن دفع من غير الخدمات الاجتماعية عينا ونقدا تقوم به الإدارات العمومية لصالح العائلات مثل إعانات التكوين، المساعدة القضائية، منح الدراسة .[1]

- **الدخل المتاح ($Y_d$):** يعرف الدخل المتاح بأنه الدخل الذي يستطيع الأفراد التصرف به أو الإنفاق منه لأغراض الاستهلاك أو الادخار، كما لابد من أن نأخذ بعين الاعتبار الضرائب المباشرة على الدخل (الضرائب الشخصية )، ويعطى وفق العلاقة التالية :[2]

**الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل**

$$Y_d = RP - TXD$$

حيث تمثل:

TXD **الضرائب المباشرة على الدخل**: وهي ضرائب تورد إلى الخزينة من قبل المكلف بها قانونيا بمعنى أن العبء الضريبي يستقر على المكلف بها مثلا: الضريبة على الدخل هي ضريبة مباشرة كون أن المكلف بها لا يستطيع تحمل عبئها على أي طرف آخر مهما كانت صفتها .[3]

حيث أن الدخل المتاح ($Y_d$) ينفق إما لأغراض الاستهلاك(C) أو الادخار (S).

$$Y_d = C + S$$

[1]: أقاسم قادة، "المحاسبة الوطنية"، مرجع سبق ذكره، ص 103 .

[2]: حسام علي داوود، "مبادئ الاقتصاد الكلي" ، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[3]: خلاصي رضا، نفس المرجع، ص 18 .

**الشكل (1-1) مخطط يوضح مختلف الحسابات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام**

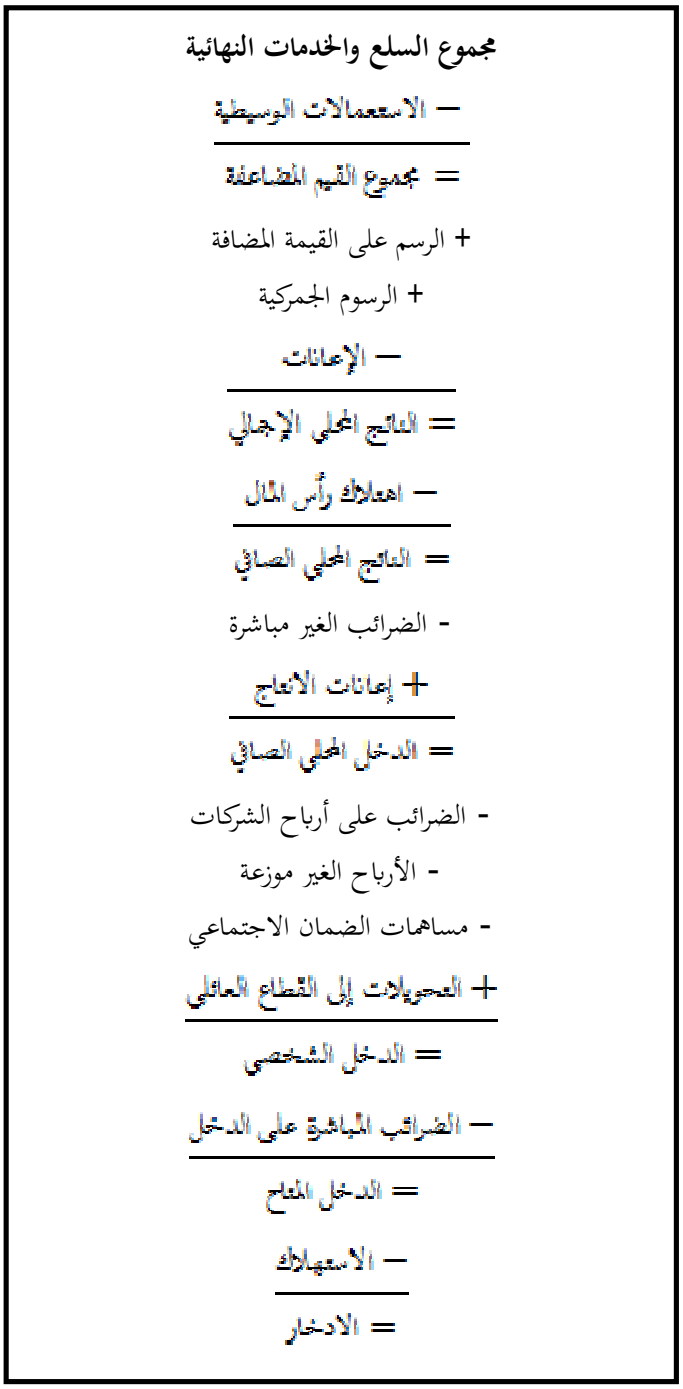


**المصدر**: أحمد حسين الرفاعي – مبادئ الاقتصاد الكلي – مرجع سبق ذكره، ص120.

## المطلب الثاني: التدفق الدائري للإنتاج والدخل

### أولا - صعوبة حساب الناتج الداخلي الخام:

هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه حسابات الناتج الداخلي وتلك المشاكل قد تؤثر على حصة ودقة النتائج المحققة، ونظرا لأهمية حسابات الناتج الداخلي ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة، فإنه يقتضي الأمر معالجة علمية ومنطقية لتلك المشاكل وأهمها ما يلي :[1]

1. **مشكل التغيرات في هيكل الأسعار**: إن تغير مستوى الأسعار يولد مشكلة مقارنة قيم الناتج المحلي عبر الزمن خاصة عندما تتغير سنة الأساس أو سلة الداخلة في حسابات الرقم القياسي للأسعار عندما نريد حساب الناتج المحلي بالأسعار الثابتة .
2. **مشكلة أخطاء القياس وعدم توفر البيانات الدقيقة**: تواجه القائمين بإعداد حسابات الناتج الداخلي مشاكل عديدة عند معالجة مختلف النشاطات (عملية الإنتاجية)، بسبب عدم توفر البيانات الإحصائية عنها وبذلك يصعب التعرف على القيمة المضافة لمراحل الإنتاج المختلفة فكثيرا ما يحدث ازدواج حسابي مما يؤدي إلى إظهار الناتج المحلي أكبر من قيمته الحقيقية في الاقتصاد الوطني.
3. **مشكلة الإنتاج الغير متداول في السوق**: وجود بعض الأنشطة الاقتصادية الغير نقدية التي تنتج سلعا وخدمات تستهلك مباشرة من قبل أصحابها دون أن تدخل حركة التداول في السوق لعدة أسباب منها:

- لأنه يؤخذ في الاعتبار عند الاحتساب جميع النشاطات الغير نقدية والتي قد تتسع دائرتها في الدول النامية.
- لأنه يتضمن نوع من التناقض حتى بالنسبة للإنتاج من السلعة الواحدة، فقد يدخل في حساب ذلك الجزء من الإنتاج الزراعي، مثلا الذي يخضع للتبادل بينما لا يدخل الجزء الآخر من نفس الإنتاج في الحساب، والذي يستخدم ذاتيا من قبل المزارعين لعدم طرحه للتبادل في السوق وبما يتعلق بخدمات ربات البيوت فإنها عادة لا يتم إدخالها في حسابات الناتج المحلي لصعوبة تقدير تلك الخدمات نظرا لتعددها من جهة، ولعدم وجود مثيل لبعض تلك الخدمات يخضع للتبادل في

[1]: عمران بن عيسى، "دراسة اقتصادية للتأثير المتبادل ما بين بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي "، مرجع سبق ذكره، ص ص 55 – 56 .

السوق، أما بالنسبة للخدمات التي يقدمها الأفراد لأنفسهم ولعائلاتهم مثلا، قيام الفرد بتصليح سيارته بنفسه فقد جرت العادة على عدم إدخال مثل تلك الخدمات في حساب الناتج الداخلي.

**4.مشكلة التمييز بين السلع النهائية والسلع الوسيطة:** لصعوبة التمييز بين السلع النهائية والسلع الوسيطة تم اعتماد معيار طبيعة استخدام السلعة، أي الأسلوب الذي تستخدم به السلعة ومن قبل من ومن أجل من، لذ واستنادا إلى ذلك المعيار فالسلع النهائية هي السلع التي تستخدم استخداما نهائيا ولا يعاد استخدامها مرة أخرى سواء من قبل المنتج أو المستهلك، أما السلع الوسيطة فهي السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى .

**5.مشكلات أخرى:** وجود نشاطات اقتصادية غير قانونية وغير رسمية وتدر على أصحابها عائدات لكنها لا تدخل في حسابات الناتج الداخلي الخام كجملة السلع والخدمات في السوق الموازية .[1]

**ثانيا- دورة الإنتاج والدخل:**

يعتبر كل من الإنتاج والدخل عنصران مهمان أساسيان باعتبارهما يبرزان العلاقة الاقتصادية بين مختلف القطاعات، بحيث يمثل الإنتاج من وجهة نظر الاقتصاديين أي نشاط يهدف إلى خلق منفعة اقتصادية معينة بغرض تحقيق اشباع حاجات الأفراد في حين يمكن التفرقة بين مفاهيم الإنتاج الرئيسية من إنتاج شامل الذي يتضمن الانتاج المادي أو غير مادي سلعي أو خدمي، وصعوبة استخدام هذا المفهوم تتمثل في تقديم الخدمات الشخصية وكيفية تقدير ثمنها، والانتاج المادي والإنتاج السوقي، كما يعتبر الدخل الوطني عموما مجموع الدخول المتحصلة لعوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة عاد سنة، وذلك نتيجة إسهامها في النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال تلك الفترة، وهذا ما سنوضحه في الشكل التالي الذي يمثل التدفق الدوري للإنتاج والدخل.[2]

[1]: محمود حسين الوادي وآخرون، "الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 56 – 59.

[2]: محمد السيد سرايا، "المحاسبة في الوحدات الحكومية والحسابات القومية"، دار المعرفة الجامعية، بيروت 1999، ص ص 22- 23 .

**الشكل رقم (1-2): التدفق الدوري للدخل والانتاج**

**المصدر**: مُحَّد حسين الرفاعي، "مبادئ الاقتصاد الكلي" ،مرجع سبق ذكره، ص 115 .

يوضح المخطط العلاقة بين مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة بداية من القطاع العائلي الذي يزود القطاع التجاري بعوامل الإنتاج من عمالة ورأس مال وتنظيم ( الخبرة الإدارية والفنية )، وبالمقابل يتلقى هذا القطاع عوائد مالية في شكل أجور، فائدة، ريع ،أرباح جراء تزويد القطاع التجاري بعناصر الإنتاج، فإذا جمعنا العوائد كلها في الاقتصاد الوطني نحصل على الناتج الداخلي الخام، ومن جهة أخرى نرى أن القطاع العائلي قد حصل على الدخل الذي ينفق منه الجزء الأكبر في شراء مختلف السلع والخدمات في حين يقتطع منه جزء في شكل ضرائب التي تذهب لتمويل مختلف المشاريع الحكومية أما الجزء المتبقي من الدخل يوجه إلى الادخار في المؤسسات المالية التي تقوم بدورها إلى تقديم قروض للقطاع التجاري لتمويل مختلف الاستثمارات كشراء آلات ومعدات أو توسيع منشأة .[1]

[1]: مُحَّد حسين الرفاعي، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 102.

خلاصة الفصل:

تناولت الدراسة مفهوم الناتج الداخلي الخام ومفاهيم أخرى ذات علاقة موضحة طرق قياس الناتج الداخلي الخام وأهم الصعوبات التي تواجه قياسه وأهميته في تقدير مستوى النشاط الاقتصادي لبلد ما، حيث يرتبط مفهوم النمو الاقتصادي بارتفاع الثروات الإنتاجية وزيادة المنفعة، ليأخذ بذلك مفهوما كميا بالدرجة الأولى لذلك تتم دراسته من خلال دراسة الناتج الداخلي الخام الذي هو عبارة عن القيمة السوقية الإجمالية لمقدار ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات .

كما أن تقسيمه من حيث المصدر بين قطاعات النشاط الاقتصادي وإعادة توزيع الدخول بين القطاعات لتستخدم في الاستهلاك النهائي أو الادخار أو الاستثمار، ومدى مساهمة كل قطاع يسمح لنا بأخذ صورة عن مدى تقدم البلد، أو كونه سائرا في طريق النمو، وعلى الرغم من اختلاف آراء الاقتصاديين حول أن الناتج الداخلي الخام يعتبر كمقياس لمستوى رفاهية المجتمع إلى أنه يبقى من أحسن المعايير المعبرة عن النمو الاقتصادي ومدى رفاهية المجتمعات.

# الفصل الثاني

## تمهيد:

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا والاقتصاد الجزائري يعاني من الأحادية القطاعية حيث يستحوذ فيه قطاع المحروقات على حوالي97% من إجمالي الصادرات الوطنية، مما يجعله رهينا لتقلبات أسعارها ونظرا لكون سلعة النفط هي سلعة ناضبة وغير متجددة وجب على الجزائر التفكير في مرحلة ما بعد البترول وإعادة النظر في تركيبة اقتصادها.

وفي بداية الألفية الجديدة اعتمدت الجزائر جملة من الإجراءات عن طريق وضع برامج ذات مبالغ مالية مهمة وضخمة، بغية تنويع الاقتصاد محاولة الخروج من التبعية التي أخلت بتوازن النمو الاقتصادي واعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تتشارك في تكوين الناتج الداخلي الخام، ببناء استراتيجية مستقلة قائمة على ديناميكية النشاط الإنتاجي والاستثمار في القطاعات خارج المحروقات، وبناءً على هذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى واقع القطاعات خارج المحروقات في الجزائر من خلال ثلاثة مباحث:

-القطاعات خارج المحروقات في الإقتصاد الوطني

-دور القطاعات خارج المحروقات في الاقتصاد

-تحديات القطاعات خارج المحروقات في الجزائر

## المبحث الأول : القطاعات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني

في ظل الانخفاض الكبير لعائدات المحروقات وتداعياته السلبية على الاقتصاد الوطني، فإن الكثير من الخبراء الاقتصاديين يرون أن هناك قطاعات بديلة تساهم في تحقيق التنمية ويعول عليها كثيرا في خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، باعتبارها قطاعات حساسة في النشاط الاقتصادي، حيث ساهمت بدجة كبيرة في تقدم الدول العظمى التي اصبحت تتحكم في باقي الدول النامية المتخلفة اقتصاديا وسياسيا، فما هي أهم هذه القطاعات ؟ وماهي آليات ترقيتها ؟

### المطلب الأول: أهم القطاعات خارج المحروقات

لقد أصبح توجه الجزائر الى ترقية القطاعات خارج المحروقات أمرا حتميا واختيار استراتيجية لابد منه نظرا لعدة عوامل ودوافع سواء على المستوى الداخلي أو خارجي لاسيما القطاع الفلاحي والصناعي والخدماتي، باعتبارهم من أهم القطاعات الاستراتيجية البديلة في الاقتصاد الوطني لتحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى جميع المنتجات من أجل الوصول الى معدل نمو اقتصادي مرتفع لا يهدد توازن ميزان المدفوعات.

**أولا- التقسيم القطاعي:**

1) القطاع الزراعي : "إن كلمة الزراعة مشتقة من كلمة AGRE أي الحقل أو التربة وكلمة CULTURE أي العناية و الرعاية".[1]

-كما عرفته جمعية الاقتصاد الزراعي عام 1949 "على انه عمل الغرض منه أن يسوس قوة الطبيعة من أجل انتاج محاصيل نباتية وحيوانية تسد حاجات الانسان".[2]

-كما عرفت الزراعة بانها علم وفن وصناعة الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة و التحكم فيها بقصد انتاج الزروع النباتية والحيوانية اللازمة لإشباع حاجات الانسان، حيث ان النشاطات الزراعية

[1] :مُحَّد لمين علون ، حليمة عطية، " قراءة في مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية و تطوير الاقتصاد الوطني "، مجلة النور للدراسات الاقتصادية ، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة ، العدد 3 – 2016، ص 135 .

[2] : مهدي احمد رشيد، "الجغرافيا الاقتصادية"، الجدارة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الاولى 2015، ص 47 .

الحديثة لا تقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية التربة والارض بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوانات وتحسين النباتات ومستلزمات الزراعة من آلات والاسمدة والبذور .[1]

- وتعرف الزراعة حسب هيئة الأمم المتحدة: "يركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة، اذ يتعلق خاصة بالموارد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الانتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية "، أما التعريف الواسع بالإضافة الى التعريف الضيق نضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية.[2]

2) القطاع الصناعي: التصنيع أمر ضروري ومكمل للقطاع الزراعي، فتصنيع المنتجات الزراعية يزيد من دخل الدولة حيث عرف الاستاذ ROBIN SON الصناعة على أنها "مجوعة من المؤسسات تشترك في إنتاج سلعة متقاربة أو استخدام مادة خام رئيسية واحدة أو طريقة صنع واحدة أو نوع واحد من الآلات".[3]

كما إقترح الاستاذ SAVGANT FLORENCE تعريفا وسطا للصناعة يوفق بين المفهوم الفني والانتاجي للصناعة بانها "مجموعة من المصانع تقوم في الغالب بإنتاج نوع معين من السلع، أي يكون نشاطها الرئيسي انتاج سلعة معينة".[4]

تعد عملية التصنيع تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي والسياسي والثقافي، حيث يلزمه المزيد من التخصص في الانتاج ليتماشى مع متطلبات الأسواق العالمية والمحلية ورفع قدرتها على استيعاب القدر الأكبر من المصادر المتاحة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الانتاج الصناعي لزيادة الانتاج ورفع الجودة.[5]

وهناك أربع أنواع رئيسية للصناعات تتمثل في:[6]

---

[1] :رحمن حسين الموسوي، "الاقتصاد الزراعي "، دار أسامة لنشر و التوزيع ، الاردن ، الطبعة الاولى، 2013 ، ص25.

[2]: مُحَّد لمين وحليمة عطية، "قراءة في مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني "، مرجع سبق ذكره، ص 135 .

[3]: مُحَّد محروسي اسماعيل، "اقتصاديات الصناعة والتصنيع "، مؤسسة شباب الجامعة ،مصر 1997، ص 129 .

[4]: مُحَّد محروسي اسماعيل، نفس المرجع، ص 130.

[5]: مُحَّد زوري،" تجربة القطاع الصناعي الخاص ودورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2010/2009 ، ص14 .

[6]: يدو مُحَّد، "الصناعة في الجزائر بين الواقع و الامل و اثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات"، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، جامعة البليدة، العدد 2 سبتمبر 2014 ،ص 188.

- الصناعات التحويلية: هي تلك الصناعات تقوم على أساس تحويل شكل المادة الخام الى شكل آخر مختلف تماما من حيث الخصائص وطبيعة المادة الأصلية مثل صناعة الورق.
- الصناعات التحليلية: هي تلك الصناعات التي تعتمد على تحليل المادة الاصلية الى مواد جديدة عن طريق التركيب الكيماوي أو تركيز او الخلط بمواد أخرى، وذلك مثل صناعة تكرير البترول.
- الصناعات الاستخراجية: هي تلك الصناعات المتعلقة باستخراج الخامات من باطن الارض وتشمل مراحل الكشف ثم الاستخراج ثم التركيز وفصل المواد الغريبة، مثل استخراج الفحم من المناجم.
- الصناعات التجميعية: هي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تجميع اجزاء معينة لتكوين منتج نهائيا.

3. القطاع الخدماتي: تتمز الخدمات بتنوعها وتوسعها لتمس كافة مرافق الحياة اليومية للمجتمعات المعاصرة، وظهور خدمات جديدة تختلف عن الخدمات التقليدية، اذى اختلفت وجهات نظر الكتاب في تحديد مفهوم الخدمة، فقد عرفتها جمعية التسويق الامريكية بانها "عبارة عن الانشطة او المنافع التي تعرض للبيع، أو التي مرتبطة مع السلع المباعة".[1]

كما عرفها STANTON على انها "النشاطات الغير ملموسة التي تحقق اشباع الرغبات ،و التي لا ترتبط أساسا ببيع سلعة ما أو خدمة أخرى".[2]

وحسب COTLERالخدمة هي "كل نشاط او منفعة يقدمها طرف ما لطرف آخر وتكون غير ملموسة ولا يترتب عليها أية ملكية ،وان انتاجها او تقديمها قد يكون مرتبط بمنتج مادي ملموس او لا يكون مرتبطا بها".[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان الخدمة هي عبارة عن نشاط تفاعلي غير ملموس قد يكون مرتبطا بمنتج مادي او لا يكون، يهدف أساسا لإشباع حاجات ورغبات المستفيد منها ويحقق له

[1]:محمود جاسم الصميدي، "مداخل التسويق المتقدم"، دار الزهران للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ،عمان 2013، ص 213 .

[2]:محمود جاسم الصميدي، نفس المرجع، ص 213 .

[3]:علاوي صفية، "واقع ادارة العلاقات العامة في المؤسسات الخدمية"، المجلة الدولية العلمية المحكمة الاقتصادية ،جامعة الاغواط الجزائر العدد 24 جوان 2015، ص 147 .

منفعة خلال فترة زمنية محددة، دون ان ينتج عن تلك أي نقل للملكية، واكثر ما يميز قطاع الخدمات عن غيره من القطاعات هو التنوع، فهناك مؤسسات دولية في مجال الطيران، المصارف والتأمين الاتصالات وهناك ايضا الشركات المحلية الصغيرة المملوكة من قبل اشخاص مثل المطاعم دون ان ننسى مؤسسات التعليم الخاصة التي صارت تقدم خدمات الى شرائح كبيرة من الباحثين عن فرص التعلم والتدريب والتأهيل، كما ان هناك قطاعا خدميا مخفا ضمن هيكلة العديد من المؤسسات الكبيرة فهو قطاع فرعي يغطي جملة من النشاطات الواسعة مثل خدمات النشر والخدمات القانونية.[1]

وعليه فان هذا القطاع يتنوع بتنوع الخدمات التي يقدمها ومنها نذكر:[2]

- الخدمات التعليمية: المنتجات التي تقدمها المدارس وجامعات بمختلف تخصصاتها العلمية بغرض تأهيل المجتمع.
- الخدمات الصحية: المنتجات التي تقدمها المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية والعيادات.
- الخدمات الثقافية: المنتجات التي تقدمها المنتديات الثقافية والنشاطات ذات العلاقة والتي تغذي الانسان بالمعرفة .
- الخدمات الاستشارية: المنتجات التي تقدمها الجهات ذات العلاقة بنوع المعلومات المطلوبة والاشخاص المتخصصين بنوع الاستثمار المطلوبة.
- الخدمات الاجتماعية: المنتجات التي تقدمها المنتديات الاجتماعية والجهات المتخصصة في هذا المجال.
- الخدمات السياحية: المنتجات التي تقدمها المنظمات السياحية والمراكز السياحية كل حسب تخصصه سواء كانت سياحة طبيعية، سياحة أثرية، سياحة دينية بغرض تقديم المعلومة للسائح.
- الخدمات المصرفية: المنتجات التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى سواء خاصة أو عامة .

[1]: سلكة أسماء، "أثر تحرير الخدمات المصرفية في ظل انضمام الجزائر الي المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،جامعة الجزائر 03 سنة 2014 ص 49 .

[2]:أم الخير ميلودي "تأثير الترويج على سلوك المستهلك الخدمات الاتصالات الهاتفية النقالة في الوسط الجامعي" أطروحة دكتوراه ادارة أعمال جامعة الجزائر 03 ، 2013 ،ص ص 66-67 .

- الخدمات المرورية: المنتجات التي تقدمها أجهزة المرور بغرض ارشاد السائقين وتنظيم العمليات المرورية.
- الخدمات الترفيهية: المنتجات التي تقدمها بعض المنظمات كالنوادي والجمعيات للجمهور.
- الخدمات الحكومية: مجموعة متنوعة من المنتجات تقدمها الدولة للمواطنين من خلال مؤسساتها العمومية لتسيير معاملاتهم.
- الخدمات القضائية: المنتجات التي تقدمها المنظمات القضائية بغرض تحقيق العدالة.
- الخدمات التأمينية: المنتجات التي تقدمها المؤسسات التأمينية للمواطنين.
- خدمات النقل : المنتجات المتعلقة بالنقل البري والجوي والبحري.
- خدمات الاتصالات: منتجات تقدم للمستفيدين بغرض تيسير عملية اتصالهم بجهات قريبة كالهاتف مثلا، خدمات الماء والكهرباء والغاز.
- الخدمات الأمنية: وهي خدمات تقدم من طرف الأجهزة الامنية من الجيش والشرطة لتأمين حياة المواطنين.

**ثانيا- مقومات القطاعات البديلة:**

تحوز الجزائر على عدة مقومات من حيث الموقع الجغرافي، فهي تعتبر بوابة إفريقيا ومحورا لدول المغاربية وقربها من السوق الأوروبية، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد طبيعية وبشرية ومالية تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير، مما يجعلها تعتمد على عدة قطاعات كبديل عن قطاع المحرقات لتمويل التنمية الاقتصادية، وتتلخص الموارد المتاحة في القطاع الزراعي فيما يلي:

I. **الموارد الطبيعية** وتتمثل في :[1]

- الارض الزراعية: تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كم اما بالنسبة للأراضي القابلة لزراعة، والتي تعد من بين أهم عناصر الانتاج الزراعي تقدر بـ 40,9 مليون هكتار أي ما يعادل 17% من المساحة الاجمالية، إلا ان هذه الاراضي تعاني من عدة مشاكل أهمها قلة المساحة الصالحة للزراعة وتناقص إنتاجيتها، فهي لا تتعدى سنويا 20% من المساحة القبلة للزراعة، وقد قدرت سنة 2005 حوالي

[1]: بن لاغة محمد رضا " انعكاسات السياسة الفلاحية على تطوير قطاع الصيد البحري في الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 03 سنة 2013، ص ص 23 – 30 .

8458680 هكتار فقط، وان زيادة مساحة الاراضي الصالحة للزراعة تتوقف على مدى حمايتها من التصحر والانجراف والبناء، وكذا لك على مدى قيام الدولة باستصلاح الاراضي حيث تقدر خسائر القطاع الزراعي في الجزائر بـ 130 ألف هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة قد حولت من نشاطها الاصلي بفعل عوامل عدة أهمها عملية البناء والحرائق، كما تشير دراسة أجراها قسم الزراعة التبع لمنظمة الاغذية والزراعة من استعمال الاسمدة الكيماوية في الزراعة الجزائرية، الى ان متوسط المردودية المحقق للهكتار الزراعي في الجزائر أقل بكثير من الممكن تحقيقه، فمتوسط المردودية للسنوات الاخيرة لزراعة القمح قد بلغ في الجزائر 1200كلغ/هكتار في حين انه كان من الممكن ان يصل الى 5000 كلغ/هكتار ويرجع ذا لك الى قلة الاسمدة اللازمة للحفاظ على جودة التربة أو اتباع تسميد مكثف للأرض بما يفوق احتياجها.

- الموارد المائية: تعد الموارد المائية من بين أهم عوامل الانتاج اللازمة للقيام بأي نشاط زراعي، فالجزائر تعتمد على الزراعة المطرية حيث يتراوح عائد المتوسط السنوي لسقوط الامطار في الجزائر الشمالية ما بين 95 الى 100 مليار $م^3$، كما انها تتوفر على موارد سطحية تتمثل في الوديان والسدود حيث تقدر سعة أكبر الوديان بأكثر من 1000 مليون $م^3$ سنويا على غرار واد شلف و واد كبير رمل، بينما تمتلك الجزائر 113 سدا لكن سعة هذه السدود لا تتعدى5.2 مليار $م^3$ في حين أن المغرب مثلا بها 90 سدا يجمع سنويا 14 مليار $م^3$ ،كما تقدر الموارد المائية في الجوفية في الشمال الجزائري بما يزيد عن 2 مليار $م^3$ والعديد من الاحواض الجوفية تستخدم حاليا بصورة جد مكثفة.
- الثروة الحيوانية: تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الانتاج النباتي وتمثل إحدى أهم مصادر الانتاج الفلاحي، كما يوفر الموارد الأولية للعديد من الصناعات وله أهمية اقتصادية باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الفلاحي، حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الارادات على خلاف الانتاج النباتي، ولذا لك هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية.

I. **الموارد البشرية**: يعتبر العنصر البشري المحرك الاساسي لأي قطاع انتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية خاصة إذا

كان العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط رفع الانتاج الزراعي، فهذا القطاع يحتوي على عدد كبير من قوة العمل حيث تمثل نسبة العمالة الزراعية 50% من مجموع السكان العاملين سنة 1969 ،كما أن وزارة الفلاحة قامت بتنفيذ برنامج واسع لتكوين الاطارات الفلاحية، وذا لك بإنشاء معاهد فلاحية ومراكز تكوين مما أدى إلى تضاعف عدد الاطارات الزراعية المتخرجة.[1]

II. **الدعم المالي والتقني**: إن تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة مخصصة لتسيرها، وفيها يتعلق بالقطاع الفلاحي فإن الدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي، كما أن للمستثمرين والفلاحين دورا في زيادة رؤوس الأموال حيث تراوحت قيمة الرأس مال الزراعي الصافي بين 9.15 و14.08 مليار دولار خلال عامي 1980 -2009 على التوالي، وتعد المكننة الزراعية من العوامل الرئيسية التي أحدثت الثروة الزراعية في الدولة المتقدمة إلا أن دول العالم الثالث لا تزل تتبع إمكانية التوسع الأفقي باستعمال أكبر مساحة من الاراضي الزراعية، كما أن إحلال الآلات في إنجاز النشاطات الفلاحية محل الانسان يؤدي الى زيادة إنتاجية الارض.[2]

واعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرض على تطور العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع، فهناك بعض العوامل الموضوعية الهامة في عملية التصنيع نذكر منها:[3]

1. **الموارد الاقتصادية**: يؤدي توافر الموارد الاقتصادية الى إفادة الصناعة المحلية واتساع السوق الداخلية وتوفر الأموال اللازمة للاستثمار في المشروعات الضخمة.
2. **الاستثمارات الاجنبية**: تلعب الاستثمارات الاجنبية المباشرة دورا هاما في عملية التصنيع وهذا لا يتوفق على حجمها، ولكن على توجيه هذه الاستثمارات فإذا كانت المستثمرات تعمل في السوق المحلية وتخضع للضريبة الجمركية المرتفعة، فإن نتائجها ستكون سلبية على النقد الأجنبي للدولة المضيفة، وذلك لأن الدولة سوف تضطر إلى استراد الموارد الخام والآلات ثم تقوم بتحويل الأرباح

[1]: عياش خديجة "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر03 ، سنة 2011/2010 ، ص30 .

[2]: عياش خديجة، نفس المرجع، ص 35 .

[3]: محمد محروسي إسماعيل "اقتصاديات الصناعة والتصنيع " مرجع سبق ذكره، ص ص 11 -16.

إلى الخارج وهذا من شأنه جعل النقد الأجنبي الذي تم إنفاقه يفوق النقد الأجنبي الذي سوف تتحمله الدولة في حالة استراد السلعة من الخارج.

3. **التكنولوجيا:** هي إحدى مستلزمات الانتاج، وتتكون التكنولوجيا من المعرفة العلمية التي قد تكون متضمنة في السلع الرأسمالية والمعدات الرأسمالية، كما تكون متضمنة في العنصر البشري التي ترفع من قدرة المجتمع على تطور أساليب أداء العمليات الانتاجية، وهو العنصر الذي تفتقده معظم الدول النامية.

بالإضافة إلى هذه العوامل هناك مقومات أخرى للصناعة كالمورد البشري والظروف السياسية والاجتماعية السائدة في البلد. وللقطاع الخدماتي في الجزائر مجموعة من المقومات التي تتنوع حسب تنوع النشاط في كل من القطاع السياحي والتعليم والصحة وغيرها من القطاعات، نذكر منها:[1]

- العوامل الطبيعية والجغرافية.
- العوامل التاريخية والثقافية.
- المواصلات (الجوية، البحرية، البرية).
- الاتصالات السلكية واللاسلكية.

**ثالثا- أسباب توجه الجزائر للقطاعات البديلة:**

يعود اهتمام الجزائر بسياسة تنويع الاقتصاد إلى الانهيار الحاد في أسعار النفط من 110 دولار أمريكي في جوان 2014 إلى حوالي 48 دولار أمريكي في جوان 2017 بنسبة تراجع تقدر بـ 56**%** ما خلف أثار وخيمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر وذلك من خلال:[2]

- استنزاف موارد صندوق ضبط الايرادات بحيث شهد انخفاض بـ 82% خلال الفترة 2014-2016 بسبب لجوء الدولة اليه لسد العجز المتفاقم في الميزانية العامة.

[1]: مناجلية الهذبة "إمكانيات ومقومات السياحة في الجزائر" مجلة الدراسات والابحاث، جامعة باجي مختار عنابة ،العدد 26 مارس 2017 السنة التاسعة، ص ص 4-6 .

[2]: شيخي الطاهر "واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الازمة النفطية 2014 " الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط ،سياسات الاصلاح وتنويع الاقتصاد، جامعة باجي مختار عنابة من 14-15 أكتوبر 2017، ص 12 .

- ❖ تسجيل عجز في الميزان التجاري قدر بـ 17841 مليار دولار لنفس الفترة من السنة 2016 و3.97 مليار دولار خلال بداية سنة 2017 مقابل 8.71 مليار دولار لنفس الفترة من السنة الماضية وهذا التراجع في العجز كان سببه الزيادة في الصادرات وتقليص فاتورة الواردات.
- ❖ تأثر الاحتياطات الرسمية للجزائر بالأزمة النفطية بحيث شهدت تدهورا بمقدار 30 مليار دولار بين سنتي 2015- 2016 .
- ❖ خسارة كبيرة في أرصدة الميزانية العامة بحيث تضاعف العجز في سنة 2015 ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي.
- ❖ ارتفاع معدلا التضخم والبطالة، حيث عرف معدل التضخم ارتفاع من 2.92% في سنة 2014 إلى 4.78% في سنة 2015 ،ويرجع ذلك إلى الارتفاع المستمر في أسعار السلع الاستهلاكية وهو ما يعكس نوعا ما التأثر الناجم عن الانخفاض الاسمي لقيمة العملة بحوالي20% بهدف تصحيح اختلال ميزان المعاملات الخارجية، كما ارتفاع معدل البطالة بين الشباب ليفوق 11% في سنة 2015 وعجز الدولة للحد من الفقر وعدم المساواة واتساع نطاق السوق الغير رسمي.

## المطلب الثاني: آليات ترقية القطاعات خارج المحروقات

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة عملية إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وعصرنة المجتمع وتكيف اقتصادها مع قواعد السوق لتجاوز الأزمة متعددة الجوانب، والتكيف مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة سواءً على الصعيد الوطني أو الدولي، مما جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها وتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي على عدة برامج تخص الاصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية.

**أولا - البرامج التنموية:**

في مطلع التسعينات طبقت الجزائر عدة إصلاحات على الاقتصاد الوطني والمدعمة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تهدف إلى تنظيم الاقتصاد من أجل الدخول إلى اقتصاد السوق وتعلق الامر هنا بتحرير الأسعار وإلغاء الدعم عنها، الاصلاحات الضريبية، إصلاح القطاع المالي، إصلاح السياسة النقدية، تحرير النجارة الخارجية، إصلاح المؤسسات العمومية، تنمية القطاع الخاص من أجل تخفيض معدل التضخم

وإرجاع التوازن لميزان المدفوعات، وتخفيض المديونية الخارجية من خلال أهم البرامج الموجهة من طرف صندوق النقد الدولي.[1]

**1. برنامج التعديل الهيكلي(مارس1995 – أفريل1998):** تم بموجبه الحصول على مبلغ 1169 مليون وحدة حقوق سحب حاصة، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق وقد تمثلت الاهداف الرئيسية لهذا البرنامج في تحقيق متوسط نمو سنوي يقدر بـــ 5%خارج قطاع المحروقات، تنمية الادخار الوطني، خفض التضخم إلى10.3% وعجز الموازنة إلى 1.3% والحفاظ على معدل خدمة الدين في حدود 45 إلى50% خلال سنة 1995 ،تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود المفروضة على الأسعار قبل نهاية سنة1995 ،ووضع الاطار التشريعي للخوصصة، وتشجيع القطاع الانتاجي والتحكم في نمو النفقات العامة، حيث تم صدور قانون الخوصصة بموجب الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية؛ وبعد النتائج السلبية المحققة من طرف صناديق المساهمة التي كانت تعتبر مجرد عون مجرد عون مجرد عون ائتماني للدولة، قامت السلطات بإصدار الأمر رقم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، وبموجبه قد أعيد النظر في تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية في إطار الشركات القابضة العمومية الصناعية والمالية، كما قامت السلطات بوضع قانون تمهيدي للتوجه الفلاحي يهدف إلى إعادة هيكلة العقار الفلاحي واسترجاع الاراضي المؤممة لأصحابها.[2]

**2. مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (أفريل2001):** هو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة وتبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا لاحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة2000 والمقدر بـــ11.9 مليار دولار، حيث وجه الدعم للمستثمرات الفلاحية للرفع من مستويات الانتاج وتم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]: مدني بن شهرة "الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل" دار الحامد، عمان الطبعة الاولى 2009، ص ص 130- 134.

[2]: دواوية مُحَمَّد "الاصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر" المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة الجزائر03 العدد 70 أفريل2017 المجلد الثاني، ص ص 256-257 .

الذي يعتبر نقطة انطلاق حاسمة في مسار هذا القطاع، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات ترقيتها ودعمها.[1]

**3. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009):** يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته التي بلغت 4203 مليار دينار جزائري، حيث خصص ما قيمته 300 مليار دينار لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية بهدف تطوير الاستثمارات الفلاحية وحماية الاراضي، وخصص لقطاع الصناعة مبلغ 13.5 مليار دينار لتحسين التنافسية بين المؤسسات وتطوير الملكية الصناعية، وحوالي 4.5 مليار دينار لترقية الاستثمار سواءً كانت محلية أو أجنبية، وقدم مبلغ 12 مليار دينار لدعم الصيد البحري و تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وخصص مبلغ 203.9 مليار دينار موزعة على قطاعات البريد وتكنلوجيا الاعلام والاتصال والتجارة وقطاع الجمارك والضرائب.[2]

**4. البرنامج الخماسي (2010-2014):** هو البرنامج الذي يأتي استكمالا للبرامج السابقة المسطرة منذ 2001 حيث يتضمن نفقات تقدر بـ 21214 مليار دولار، وخصص منها حوالي 9386.6 مليار دينار للتنمية البشرية و379 مليار دينار للخدمة العمومية، كما خصص هذا البرنامج ما بقارب 40% من مواردها لمواصلة تطوير المنشآت القاعة الأساسية لتحسين الخدمة العمومية، وركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية، وتخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دينار لما يتعلق بالتنمية الصناعية وأكثر من 2000مليار دينار من القروض البنكية الميسرة لإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البيتروكيميائية وتحديث المؤسسات العمومية، وفي مجال التشغيل خصصت الحكومة 350 مليار دينار من البرنامج الخماسي لمراجعة الادماج المهني وخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء مؤسسات صغيرة، كما خصص مبلغ 250 مليار دينار لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي واستعمال وسائل الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم.[3]

---

[1]: سعيدي بختة "أثر دور الدولة على برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2009 " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03 سنة2013/2012، ص ص 154-157 .

[2]: سعيدي بختة، نفس المرجع، ص ص 160-161 .

[3]: بيان اجتماع مجلس الوزراء حول برنامج التنمية الخماسي عبر الموقع algenianembassy-saui.com/PDF/quint.pd

**5. النموذج الاقتصادي الجديد(2015):** تبنت الجزائر نموذج الاقتصادي يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة لتغطية الفترة (2016-2019 ) بتطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسة للتسيير، ومن جهة أجرى يقوم على استراتيجية لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق2030 بتحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود **6.5%** سنويا خلال فترة (2020-2030 )، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030 ،ويهدف النموذج أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي وتنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع، بتقسيمه إلى ثلاثة مراحل للنمو:[1]

- مرحلة الاقلاع(2016-2019): وهي مرحلة لتجميع المؤشرات القطاعية.
- مرحلة التحول(2020-2025): وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد.
- مرحلة الاستقرار(2026-2030): وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية.

**ثانيا- إستحداث مؤسسات:**

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما صحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي توجهت الحكومة نحو الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الانشطة وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم وإعادة الديناميكية للنسيج الصناعي باعتبارها من أهم القطاعات القادرة على إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي وتحقيق التنمية، وبعد سنة 1994 بدأت الجزائر بإنشاء هيئات عامة كآلية لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (**ANSEJ**) بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 08سبتمبر1996، بحيث ساهمت الوكالة سنة 2007 في تمويل 24438 مؤسسة مصغرة في قطاع الخدمات، أما في القطاع الزراعي 10023 مشروع مصغر والحصة الأقل لقطاع الصناعة من خلال 4480 مشروع، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (**ANDI**) بموجب الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و في 03 ماي 2005 تم إنشاء الوكالة

[1]: ناصر بوعزة "النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد" مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر العدد 10 الجزء 2017/02 ، ص 91 .

الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**ANPME**) لتجميد سياسة التعاون والشراكة إضافة لبعض الصناديق التي ساهمت في خدمة أصحاب المشاريع كصندوق تدعيم التصدير(**EPE**)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (**FNRDA**) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (**CNAC**) ...إلخ.[1]

**الجدول (2-1):تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2005-2009)**

| السنوات | مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | معدل النمو % | نسبة التشغيل % |
|---|---|---|---|
| 2005 | 342788 | 9.04 | 11.61 |
| 2006 | 376767 | 9.91 | 12.51 |
| 2007 | 410959 | 9.08 | 13.50 |
| 2008 | 519526 | 26.41 | 15.41 |
| 2009 | 625069 | 20.31 | 17.03 |

**المصدر**: محسن عواطف "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" الملتقى الدولي حول، استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في ورقة يومي 18-19 أفريل2012 ص 07

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود تزايد مستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2005 بنسبة 9.04% أي بمجموع 342788 مؤسسة إلى غاية سنة 2009 بـــ625069 مؤسسة وبمعدل نمو يفوق 20%، كما سجلت أعلى نسبة تطور في عدد المؤسسات سنة 2008 بـــ26.41% ويتضح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي من خلال رفع مستوى التوظيف للعنصر العمل، الذي يعتبر أبرز عوامل الإنتاج وبالتالي رفع مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، حيث تراوحت نسبة التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 11.61% سنة 2005 إلى غاية 17.03% سنة 2009 .

[1]: هرقون تفاحة "سياسة دعم المؤسسات المصغرة وأثارها على التشغيل" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران سنة2012/2011، ص ص 70-80 .

**ثالثا- تحرير التجارة:**

يرى أنصار السياسة التجارية أن تحرير التجارة هو "ضرورة إطلاق التبادل السلعي بين الدول دون قيود وبعيدا عن تدخل السلطات العامة فلا يحكم التبادل إلا واقع وحيد هو السعي إلى تحقيق الربح".[1] أي أن تحرير التجارة يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية للعالم عن طريق إزالة كافة القيود، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى أن تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية؛ ومع بداية الألفية الجديدة سعت الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية بتوقيعها لاتفاقية الشراكة مع لاتحاد الأوربي، حيث باشرت في اتخاذ جملة من الإجراءات لتحرير تجارتها الخارجية جزئيا بداية من صدور قانون النقد والقرض رقم(90-10) سنة1990، حيث صار لكل مستورد الحق في الحصول على النقد الاجنبي وتم إلغاء تراخيص الاستيراد وسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل بعض النشاطات الاقتصادية، كما ركزت على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتطوير نظام الصرف بإقامة سوق لصرف ما بين البنوك سنة1995.[2]

**1. التسهيلات الجمركية:**

تشكل الانظمة الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك والمستوحاة من اتفاقية كيوتو، حيث تسمح هذه الأنظمة من تخزين وتحويل واستخدام وتقل البضائع دون تطبيق أي حق أو رسم دون القيام بإجراءات التجارة الخارجية، بالإضافة إلى أنها تسمح مؤقتاً باستيراد مستلزمات الانتاج التي تدخل في تصنيع منتجات محلية موجهة للتصدير وفي هذا الصدد تم إنشاء العديد من الأنظمة أهمها:[3]

- التصدير المؤقت: فقد نصت المادة195 على أن البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو عرضها في المعرض أو أية تظاهرة أخرى يمكنها أن تصدر بصفة نهائية من الخارج.
- نظام القبول المؤقت: عرفت المادة74 هذا النظام على أنه يسمح بالقبول في الاقليم الجمركي البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي، وذلك بقبولها على حالاتها أو إخضاعها لتحويل أو التصنيع.

[1]: محمد نجيب حمادي الجوعاني "ضوابط التجارة في الاقتصاد الاسلامي" دار الكتب العلمية ،لبنان 2005، ص 421 .

[2]: مدني بن شهرة "الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل" مرجع سبق ذكره، ص 131.

[3]: حمشة عبد الحميد "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2012 ، ص ص 98-99.

- نظام المستودعات الجمركية: ويقصد به النظام الجمركي الذي يتم تخزين البضائع في محلات تعينها الجمارك في مدة معينة، وهناك وسيلة أخرى تستخدمها الجمارك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات وتتمثل في إجراءات تسهيل الطريق الجمركية عند التصدير مثل عملية فحص البضائع في محل المصدر وإزالة تراخيص التصدير، أما الوسيلة الثالثة تتمثل في الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية المتعلقة بالصادرات النهائية مثل السماح بمقايضة منتوج جزائري بمواد أولية أو منتجات نهائية أجنبية دون دفع أي حقوق المقايضة على الحدود مثل ما هو معمول به في الجنوب.

**2. الإستثمار الأجنبي المباشر:**

أصبح موضوع الاستثمار الاجنبي في الدول النامية محل اهتمام الخبراء والمؤسسات وهذا ما دفع بالجزائر إلى وضع إطار تشريعي لترقية الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال:[1]

- القوانين: بداية بقانون النقد والقرض لسنة1990 والذي بموجبه تم الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فرع في الجزائر لبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، كما يرخص للمقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الاموال بين الجزائر والخارج، ومن خلال المرسوم التشريعي رقم193-12 الذي يحدد النظام المطبق على الاستثمارات الاجنبية والوطنية المتعلقة بالإنتاج، والأمر رقم01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار من خلال النظام التحفيزي والامتياز الجبائي التي تتمثل في الإغفاء من الضريبة نقل الملكية والاعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع الداخلية في إنجاز الاستثمار وتطبيق نسبة منخفضة في مجال الرسوم الجمركية، والإعفاء من سنتين إلى 05 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات.
- ضمانات الاستثمار: يتم معاملة المستثمر المحلي أو الأجنبي باعتباره شخص طبيعيا أو معنويا بنفس الحقوق والالتزامات الخاصة بالاستثمار وفق للمادة 14 لا يجوز الاستلاء على المشاريع بأمر إداري وكذلك في حالة المصادرة ينبغي التعويض للمستثمر، كما يمكن تحويل رؤوس الاموال الجزائرية طبقاً للمادة31 من الأمر 01-03 ،وكذلك تم اعتماد الأمر رقم05-03 الصادر في 06

[1]: شناق حنان "تأثير الاستثمارات الاجنبية في قطاع الادوية على الجزائر" رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص ص 96-98.

جوان2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية ويحدد كيفيات تحويل الأرباح والفوائد والنواتج في حالة التنازل أو التصفية للاستثمارات.

**الجدول(2-2): تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة(2000-2005)**

| الاستثمارات / القطاعات | عدد المشاريع | النسبة% | المبلغ(مليون دينار) | النسبة% |
|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 10 | 02 | 2110 | 0.37 |
| البناء والاشغال | 54 | 10.74 | 19799 | 3.5 |
| الصناعة | 322 | 64.14 | 229407 | 40.3 |
| الصحة | 04 | 0.8 | 891 | 0.15 |
| النقل | 12 | 2.4 | 1624 | 0.28 |
| السياحة | 09 | 1.8 | 14685 | 2.9 |
| الخدمات | 87 | 17.31 | 36348 | 6.42 |
| الاتصالات | 04 | 0.8 | 260672 | 46.08 |
| المجموع | 502 | 100 | 565491 | 100 |

**المصدر**: حمشة عبد الحميد "دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات" مرجع سبق ذكره، ص116.

يتبين من الجدول أعلاه أن الصناعة لها الحصة الأكبر من المشاريع الاستثمارية بحوالي322 مشروع ومبلغ قيمته229407 مليون دج، ويليه قطاع الخدمات بـ 87 مشروع بقيمة 36348 دج، ثم قطاع البناء والاشغال العمومية بحوالي 54 مشروع بقيمة 19799 مليون دج، وهناك قطاعات لم تستقطب إلا عدد ضعيف من المشاريع كقطاع الصحة بـ 12 مشروع، والاتصالات 04 مشاريع رغم إصلاح القطاع من خلال قانون البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية سنة2000 الذي فتح المنافسة في مجال الهاتف النقال، أما القطاعات الأخرى تبقى دون المستوى كالسياحة والزراعة والصحة فلازالت تحتاج إلى تكثيف الشراكة فيها مع عدم الاكتفاء بالنوايا فقط إضافة إلى تسويق الفرص المتوفرة عليها.

## المبحث الثاني: دور القطاعات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني

يرى معظم الاقتصاديين أن الاستراتيجية التي تعد أفضل لعملية نمو الدول النامية هي أن تركز الدولة على مجموعة القطاعات الرئيسية في المجتمع وهذه القطاعات ستؤدي إلى جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن، وهذا ما يتماشى والمرحلة التي تتسم بالتقشف ونقص الإيرادات، مما جعل الجزائر تتبع استراتيجية جديدة قوامها تنويع الصادرات وترقية صادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات، وذلك بمختلف الإجراءات والسياسات والحوافز التي ترمي إلى تطوير وتعزيز الهيكل الإنتاجي المحلي، حيث يتضح دور هذه القطاعات في مدي مساهمتها في توليد الناتج المحلي ونسب المساهمة في التشغيل.

### المطلب الأولى: مساهمة القطاع التقليدي والصناعي في الناتج الداخلي الخام

تتجلى مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج الداخلي من خلال الانتاج النهائي السنوي للقطاعين.

**أولا- مساهمة الإنتاج النباتي والحيواني وتلبية الاحتياجات الغذائية:**

**I الانتاج النباتي في القطاع التقليدي:**

1. إنتاج الحبوب: لقد عرف معدل إنتاج الحبوب تأرجحا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض، وكذا عدم الانتظام من حيث الكمية وذلك نظرا لتأثره المباشر بالعوامل المناجية، حيث قدر متوسط إنتاج الحبوب ما بين سنتي(1990-1999) بحوالي 2412736 قنطار، بينما قدر متوسط إنتاج الحبوب بـــ 31696682 قنطار خلال الفترة(2000-2009)، حيث احتل القمح المرتبة الأول ضمن إنتاج الحبوب ويعتبر القمح من أهم الحبوب الغذائية التي تدخل في التجارة الدولية، وقد زاد الضغط على طلب القمح عقب الثورة الصناعية وارتفاع مستوى المعيشة مما شجع على زيادة مساهمة القمح في التجارة الدولية بنسبة كبيرة تصل إلى 15%، كما بلغ إنتاج القمح في

الجزائر سنة2015 حوالي37.7 مليون قنطار لتصل الحصيلة النهائية للإنتاج سنة2016 إلى حوالي 34.11 مليون قنطار.[1]

2. إنتاج البقول الجافة: عرف إنتاج البقوليات تذبذبا خلال الفترة الممتدة من (1990-2000) أين سجل الإنتاج أدنى مستوى له سنة2000 حيث بلغ218640 قنطار بمعدل نمو سالب قدر بـ (44.5-%) مقارنة بسنة1999 ،أما عن مستوى التغطية الوطنية للإنتاج فقد غطت سوى12% من احتياجات الاستهلاك بنسبة لهذه السنة، كما واصل الانتاج اتجاهه التصاعدي بعد ذلك فقد قدر الإنتاج سنة2002 بما يعادل435340 قنطار أي بمعدل نموا يساوي 13.3% مقارنة بالسنة السابقة، وفي سنة2003 بلغ حوالي577480 قنطار بمعدل نموا 32.6% مقارنة بسنة 2002 .[2]

3. المحاصيل الصناعية: لقد عرف الإنتاج الإجمالي لهذه المحاصيل تذبذبا طيلة الفترة الزمنية(1990-2004) ،حيث تحتل الطماطم الصناعية المكانة الأول ضمن مجموع مساحة المحاصيل الصناعية فقد سجل إنتاجها تصاعدا على طول الفترة، حيث انتقل من 1.1 مليون قنطار إلى حوالي 06 مليون قنطار لسنة 2004 وذلك بمعدل نموا بلغ37.7% مقارنة بسنة 2003 ،وكذلك عرف إنتاج التبغ أعلى مستوى له سنة1997 بما يعادل81530 قنطار وأدنى مستوى له سنة1995 فقد بلغ27900 قنطار.[3]

4. إنتاج الخضر: كان الانتاج معتبرا خلال2000 ومنذ هذه السنة بدأ يعرف إنتاجها ارتفاعا، حيث قدر بـ 33081560 قنطار، ثم يستمر في الارتفاع ليسجل سنة2004 ما يعادل5400000 قنطار أي بمعدل نموا 11.6% مقارنة بالسنة التي سبقتها.[4]

5. إنتاج الحمضيات: عرف انتاج الحمضيات ارتفاعا طفيفا خلال الفترة الممتدة من1990إلى2003

[1]: مفتاح صالح "دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية" المؤتمر الدولي حول: تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال(2001-2014)، جامعة سطيف 01 يومي 11-12 مارس2013، ص 28 .

[2]: غربي فوزية "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية" أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة2008/2007، ص ص 141 -142.

[3]: مفتاح صالح "دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية " مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

[4]: غربي فوزية،"الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، ص 150.

حيث قدر الانتاج سنة1990 بـ 3235700 قنطار وفي سنة2003 قدر بحوالي8444950 قنطار.[1]

6. إنتاج التمور: تحتل الجزائر مكانة مرموقة في إنتاج التمور وتعتبر التمور الجزائرية من بين أجور التمور عالميا، ولقد عرفت كل من المساحة والإنتاج والإنتاجية اتجاها تصاعديا خلال الفترة(1990-2004) حيث تم تسجيل زيادة في الإنتاج المستمر بمعدل نموا قدر بـ 8.8%، وقد بلغ أعداد النخيل في المتوسط ما يعادل 7.6 مليون نخلة حسب حصيلة سنة2005 ، كما قدر إنتاج التمور لسنة 2009 بحوالي 6007 مليون قنطار، أما في سنة 2014 فتقدر بـ 9904 ألف قنطار.[2]

كما تسعى السلطات المعنية إلى تنويع الإنتاج النباتي الزراعي واستغلال أكبر مساحة ممكنة من أجل تغطية الطلب الكلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول(2-3): تطور نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع في الجزائر خلال الفترة(1990-2012)**

| | 1990 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|
| الحبوب | %41.9 | %32.0 | %39.3 |
| القمح | %79.0 | %33.5 | %40.4 |
| الذرة | %01.3 | %00.0 | %00.1 |
| البقوليات | %41.2 | %27.7 | %29.0 |
| الزيوت | - | %13.3 | %08.4 |

**المصدر**: عمراني زهرة "القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانيات المتاحة وإشكالية الاكتفاء الذاتي" الملتقى الدولي التاسع حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة جامعة حسيبة بن بوعلي شلف يومي23-24 نوفمبر 2014، ص 04.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي منها وبدرجة أكبر الزيوت و البقوليات والذرة خلال الفترة(1990-2012) رغم أن هناك تحسين طفيف بالنسبة للحبوب ومنها القمح في حدود 40% وهي نسبة تطرح الكثير من علامات الاستفهام في ظل الدعم الموجه للقطاع.

[1]: غربي فوزية ،"الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية" مرجع سبق ذكره، ص 158.

[2]: مفتاح صالح، "دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية" المرجع سبق ذكره، ص ص 38- 39.

## II الإنتاج الحيواني في القطاع التقليدي:

يمكن معرفة وضعية الإنتاج الحيواني في الجزائر من خلال متابعة تطور الكميات المنتجة من اللحوم بنوعيها وكذا تطور إنتاج الحليب والبيض وإنتاج قطاع الصيد البحري من خلال الجدول الموالي:

**الجدول(2-4): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة(2011-2014) بالألف طن**

| الإنتاج / السنوات | إنتاج اللحوم الحمراء | إنتاج اللحوم البيضاء | إنتاج الحليب | إنتاج البيض | إنتاج الصيد البحري |
|---|---|---|---|---|---|
| 2011 | 254.82 | 220.45 | 2425.41 | 2425.41 | 104.00 |
| 2012 | 240.87 | 365.40 | 3063.84 | 3063.84 | 108.20 |
| 2013 | 242.20 | 418.40 | 3400.67 | 3400.67 | 102.22 |
| 2014 | 252.64 | 463.18 | 3648.55 | 3648.55 | 100.15 |

**المصدر**: باشوش حميد "واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية" مجلة دفاتر بوادكس العدد رقم 06 سبتمبر 2016، ص 12.

عرف إنتاج اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء اهتمام كبيرا من طرف الوزارة المعية نظرا للتأثر الكبير لهذه المادة الغذائية على المستوى المعيشي إلا أن اللحوم الحمراء عرفت انخفاضا من 2011 إلى غاية 2013 أما بخصوص اللحوم البيضاء عرفت ارتفاعاً من220.45 إلى غاية 463.18 إلف طن بفضل سياسة دعم المنتجين، أما إنتاج البيض فقد عرف ارتفاعا متواصلا فبعد أن كان في حدود 200 ألف طن خلال سنة 2011 ارتفع إلى حدود 300 ألف طن في سنة 2014 ،وذا إنتاج الحليب عرف ارتفاعا بأكثر من 120ألف طن بين سنتي 2011 و2014 ويعود هذا الارتفاع المتواصل إلى اهتمام السلطات العمومية بمادة الحليب نظرا للأهمية الاستراتيجية في خفض قيمة الواردات الغذائية، أما إنتاج قطاع الصيد البحري لقد عرف انخفاضا مستمرا خلال السنوات الأخيرة.

**ثانيا- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام:**

**I فروع القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر**

يرتكز قطاع الصناعة في الجزائر على إنتاج عدة فروع منها ما يلي:[1]

- الصيدلة: تشمل نشاطات فرع المواد الصيدلانية، حيث تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الفترة(2002-2012) في مجال الصناعة الصيدلية بـــ 130 مشروع بقائمة تشمل حوالي 1400 دواء، أي حوالي 22% تمثل أدوية ضرورية ونجد أكبر المؤسسات في هذا المجال مجمع صناعة الأدوية(**SAIDAL**).
- مواد البناء: يضم هذا الفرع عشرة مجمعات عمومية تضم108 مؤسسة فرعية ويشغل الفرع نحوا 32947 عاملا ويمثل إنتاجه 14% من مجمل إنتاج القطاع الصناعي ويتمثل نشاط هذه الصناعة في معالجة المواد المحلية الأولية لإنتاج مواد البناء.
- الصناعة الغذائية: يمثل إنتاجه 41% من مجمل إنتاج القطاع الصناعي العمومي كما يعتمد 80% على مدخلاته من الخارج وأهم المؤسسات نشطة في هذا الفرع نجد **ERIAD - ENCG -ENASUCRE** .
- البلاستيك: يشمل القطاع الفرعي لصناعة المطاط والبلاستيك المؤسسات التي يتمثل نشاطها الرئيسي في صناعة المنتجات المعالجة وفقا لتقنيات تكنولوجية حديثة، حيث قدر عدد المشاريع في هذا المجال للفترة(2002-2012) بـــ 836 مشروع.
- المنسوجات والملابس: قطاع المنسوجات والملابس متنوع وغير متجانس حيث يغطي مجموعة واسعة من الأنشطة أهمها إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات الصناعية مثل الخيوط الاصطناعية، النسيج التشطيب(الصباغة، الطباعة)، الملابس الجاهزة حيث بلغ رقم أعمال هذا الفرع 38.5 مليار دينار سنة 2014 بمعدل نموا قدره 10% ولتطوير مرافق الإنتاج لبعض الشركات يراد استثمار ما قدره

[1]: سفيان بن عبد العزيز "دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات" مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، جامعة بشار، العدد 61-62 /شتاء- ربيع 2013، ص ص 181-182.

8.2 مليار دينار وأهم مؤسساته نجد مجمع المنتجات **TEXMACO** ومجمع خياطة الملابس **C-H**.

- تحويل الخشب والورق: يعتمد هذا الفرع على إستراد مدخلاته من الخارج، ويشعل حاليا نحو 9604 عاملا ويمثل إنتاجه 03% من محمل إنتاج القطاع الصناعي العمومي، ويواجه الفرع منافسة شديدة محلية بدخول القطاع الخاص فضلا عن المنافسة الخارجية نتيجة تحرير التجارة الخارجية.
- الحديد والصلب والتعدين: يغطي مجال التعدين عدة نشاطات صناعية منها رسكلة المعادن، السباكة ،صناعة المواد المصنعة في مجال الصناعة والبناء والنقل، حيث قدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة(2002-2012) بـ 835 مشروع بمبلغ استثماري قدره 301566 مليون دج؛ لصناعة الحديد والصلب أهمية خاصة في عملية التنمية الاقتصادية بسبب شدة ارتباط هذا الفرع بقطاعات أخرى فإن توفر منتجات صناعة الحديد والصلب تحفز الصناعات المستخدمة لها على التوسع فهي تبدأ بإنتاج حديد الزهر والحديد الاسفنجي من خامات الحديد ثم تستخدم هذه المواد في إنتاج الصلب الخام، حيث أعيد هيكلة هذا الفرع في سنة 2001 وأصبح يضم خمسة مجمعات عمومية ( **ENB-SIDER- ANABIB - METANOF- ENTPL - SIDEM- PROCIM** ) وست مؤسسات ( **PROTUIL- ERO- ERC- ERE**).[1]

## II مساهمة القطاع الصناعي في تكوين القيمة المضاف:

تظهر أهمية إنتاج الفروع الصناعية في مدى مساهمتها في تكوين القيمة المضافة في تكوين القيمة المضافة ونسبتها في الناتج الداخلي الخام من خلال الجدول التالي:

[1]: فرهنك جلال " التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية" مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1991 ،ص 117.

**الجدول(2-5): تطور إنتاج فروع القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة(2010-2014)**

**الوحدة:** المليون دينار جزائري

| الصناعات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| ص. ح م م ك | 31111 | 41759 | 47679 | 50513 | 59384 |
| ص. مواد البناء | 1507 | 351 | 242 | 360 | 2184 |
| ص. الكيمياوي والبلاستيكية | 25202 | 48836 | 77779 | 79403 | 90759 |
| ص. الغذائية | 54094 | 68598 | 78307 | 84179 | 93880 |
| ص. النسيجية | 895 | 2636 | 2914 | 3570 | 3936 |
| ص. الجلود والأحذية | 0 | 493 | 519 | 609 | 604 |
| ص. الخشب والورق | 10336 | 10596 | 11625 | 14076 | 14939 |
| صناعات مختلفة | 18671 | 1874 | 2118 | 2399 | 2492 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على http://www.ons.dz

من خلال الأرقام المتضمنة في الجدول أعلاه تبين أن حصة القيمة المضافة المنتجة من طرف الصناعة خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام هي الأضعف إذا ما قورنت بحصة القطاعات الأخرى، على الرغم من تسجيل فروع القطاع الصناعي تحسن خلال الفترة (2010-2014)، حيث عرفت مواد البناء قفزة نوعية من سنة 2013 بما يقابل 360مليون دينار إلى ما قيمته 2184مليون دينار سنة 2014، وكذلك بنسبة لصناعة الجلود والأحذية فبعد أن كانت معدومة سنة 2010 ليعيد الفرع نشاطه ويسجل ما قيمته 604مليون دينار سنة 2014 ،وعلى اعتبار أن صناعة الحديد والصلب تمتلك أكبر المجمعات فقدرت قيمة إنتاجها سنة 2014 بـ 59384 مليون دينار، أما فيما يخص الصناعة الغذائية فهي تسجل أعلى قيمة مقارنة بالفروع الأخرى، حيث قدرت قيمة إنتاجها لسنة 2014 بـ 93880 مليون دينار لكنها غير قادرة على تغطية الطلب على السلع الاستهلاكية وهذا ما بعكس الوضعية الصعبة التي تتواجد فيها الصناعة الجزائرية, وضعف هذه القيم هو تأكيد إضافي على صلابة العرض الكلي وهذا دليل على أن الاقتصاد الجزائري ذو قدرة صناعية وتكنولوجية ضعيفة نسبيا، ويترجم هذا الضعف بارتفاع فاتورة واردات

السلع الصناعية التي زادت بشكل غير مسبوق وغياب استراتيجية صناعية وطنية حقيقية للرفع من أداء القطاع.

## المطلب الثاني: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي

يرتكز أي اقتصاد على القطاع العام والقطاع الخاص وتبرز مساهمتها من خلال عدة مجالات منها المجال الخدمي، فإن المؤسسات الخدمية تمكنها التميز من خلال تقديم أعلى جودة دائما مما تقدمها منافستها، كما أن قطاع الخدمات أصبح المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الكثير من البلدان.

### أولا - الخدمات في القطاع العام:

الخدمة العمومية هي "كل وظيفة يكون أداؤها مضمونا ومضبوطا ومراقبا من قبل الحاكمين" لأن تأدية هذه الوظيفة أمر ضروري لتحقيق وتنمية الترابط الاجتماعي من طرف التنظيمات المشكلة هيكلة الدولة، وهذا يعني أن الإدارة هي التي تنتج منافع للمصلحة العامة من خلال الجماعات المحلية والوزارات والإدارات أو منظمات تابعة لهم ونجد هنا على سبيل المثال: المستشفيات والمراكز الصحية، مؤسسات التكوين والتعليم ومراكز البحث العلمي وكل مؤسسات الدفاع الوطني، شركة الكهرباء وغاز، الجزائرية للمياه، مؤسسة البريد والاتصالات ودور الثقافة وغيرها من المؤسسات التي تقدم خدمات للمواطنين سواء في الداخل أو في الخارج.[1]

- **مميزات الخدمات العمومية:**

هناك عدة مميزات تتصف بها الخدمات العمومية ذكر منها ما يلي: [2]

1. أغلب مؤسسات الخدمات العمومية موجودة في وضعية احتكارية للسوق مثل احتكار الكهرباء والغاز من طرف (**SONALGAZ**)، واحتكار (**SNCF**) للسكك الحديدية، واحتكار (**PTT**) لخدمات البريد والاتصالات.

[1]: الأسود عبد الحليم "المزيج التسويقي كمدخل لتحسين تنافسية خدمات القطاع الغير ربحي في الجزائر" مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي الوادي ، العدد الرابع 2011 ، ص 127.

[2]: براينيس عبد القادر " التسويق في مؤسسات الخدمات العمومية" رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر03 ،2007/2006، ص ص 57-59.

2. أغلب مؤسسات الخدمات العمومية هي مؤسسات ضخمة وكبرى، من حيث معدل تشغيلها ورقم أعمالها ومعدل استثماراتها المحققة، خاصة في القطاعات القاعدية كالبريد والاتصالات، الطاقة، النقل...إلخ.
3. ليس من أولويات أغلب المؤسسات الخدمية العمومية تحقيق الربح المادي بل تحقيق الرضى الاجتماعي.
4. للخدمات العمومية نظام خاص فهي تخضع لمجموعة من القواعد الموضوعية لغرض المصلحة العامة ويمكن تلخيصها في مبدأ الاستمرارية، مبدأ الملائمة، مبدأ المساواة.

**ثانيا- الخدمات في القطاع الخاص:**

يمكن تعريف القطاع الخاص على أنه قطاع مملوك لخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ويتميز القطاع الخدمي الخاص في الجزائر بعدة نشاطات في مختلف القطاعات منها:[1]

- الخدمات التعليمية: هي من الخدمات التي يمكن أن تقدم من طرف القطاع الخاص في مختلف المراحل، إلا أن الجزائر سمحت للقطاع خاص أنيسهم في تقديم الخدمات التعليمية لكن بشكل متواضع، ثم شهد النشاط توسع من خلال إنشاء مدارس ومعاهد خاصة حيث قدر عدد المؤسسات التعليمية الخاصة 300 مؤسسة في سنة 2014 .
- الخدمات الصحية: ساهم القطاع الخاص في تقديم أفضل خدمة صحية من خلال زيادة عدد المؤسسات الصحية الخاصة حيث بلغ عدد العيادات الخاصة سنة 2014 حوالي 450 عيادة خاصة تتنوع ما بين العيادات الطبية والجراحية، لكن الجزائر لا تتوفر على مستشفيات كبرى خاصة فجلها عبارة عن عيادات صغيرة خاصة، بالإضافة لوجود 16 مدرسة لتكوين الشبه طبي الخاص موزعة على سبعة ولايات تقوم بالتكوين الأولي لفئة الشبه طبي حسب إحصائيات 2014 .
- الخدمات التجارية: تعد الخدمات التجارية من النشطات المهمة في الجزائر ويهيمن القطاع الخاص على الخدمات التجارية بينما يقتصر دور الدولة في هذا المجال على توجيه النشاطات المختلفة

[1]: مُحَمَّد توفيق ماضي "تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الخدمية في مجالي الصحة والتعليم" المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2002 ، ص 71.

داخل القطاع وتنظيمها، بحيث تتولى وزارة التجارة تنظيم وتطوير التجارة الداخلية والخارجية الغير بترولية وتوفير السلع للسوق المحلية من أفضل المصادر وبأنسب الأسعار، إلا أنه في بعض الحالات يلزم التأكد من شمولية وجودة الخدمات المقدمة في هذا القطاع وبصفة خاصة لمساندة القطاعات الإنتاجية وما تتضمنه من شركات صناعية وزراعية ومؤسسات تمويلية فضلا عن إسهام في تحقيق النمو المرتقب بها.

- الخدمات السياحية: تستمر الدولة في دراسة سبل دعم الخدمات السياحية وتطويرها مع تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال من أجل التوسع في إنشاء مرافق سياحية وبناء فنادق ومطاعم سياحية وكذا إنشاء وكالات للسفر والسياحة، وهذا بدوره يسهم على خلق مناصب عمل وتدفق الأموال الأجنبية وزيادة خلق الاستثمارات الخاصة، حيث بلغ عدد المؤسسات السياحية الفندقية في الجزائر سنة 2014 حوالي 8783 مؤسسة منها 1000 مؤسسة سياحية أجنبية، كما ساهم القطاع السياحي في الناتج الداخلي بحوالي 6% خلال سنة 2014، ونمو قطاع الخدمات لا يقتصر على الدول المتقدمة فقط بل حتى الدول الأقل نموا حيث أشارت الإحصائيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (CNUCED) أن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في الفترة(2009-2012) تجاوزت نسبة 50% في 21 دولة إفريقية ومن بينها الجزائر كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

[1]: براجي صباح "دور السياسة السياحية الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي" مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد04 مارس 2018 ، ص 143 .

**الجدول(2-6):نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة(2000-2016)**

| السنوات | نسبة الخدمات العمومية % | نسبة الخدمات الخاصة % |
|---|---|---|
| 2000 | 11 | 21.9 |
| 2001 | 12 | 23.5 |
| 2002 | 12 | 24.2 |
| 2003 | 11.4 | 22.9 |
| 2004 | 10.6 | 22.9 |
| 2005 | 8.9 | 21.5 |
| 2006 | 8.4 | 21.5 |
| 2007 | 9 | 21.9 |
| 2008 | 10.3 | 20.6 |
| 2009 | 12.9 | 25.6 |
| 2010 | 14.1 | 23.3 |
| 2011 | 17.3 | 21.1 |
| 2012 | 16.3 | 20.4 |
| 2013 | 15.3 | 23.1 |
| 2014 | 15.8 | 24.4 |
| 2015 | 17.2 | 27.4 |
| 2016 | 17.3 | 27.8 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على http://www.ons.dz

http://www.bank -of- algeria.dz

**الشكل رقم (2-1) :تطور نسب مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (2000 -2016)**

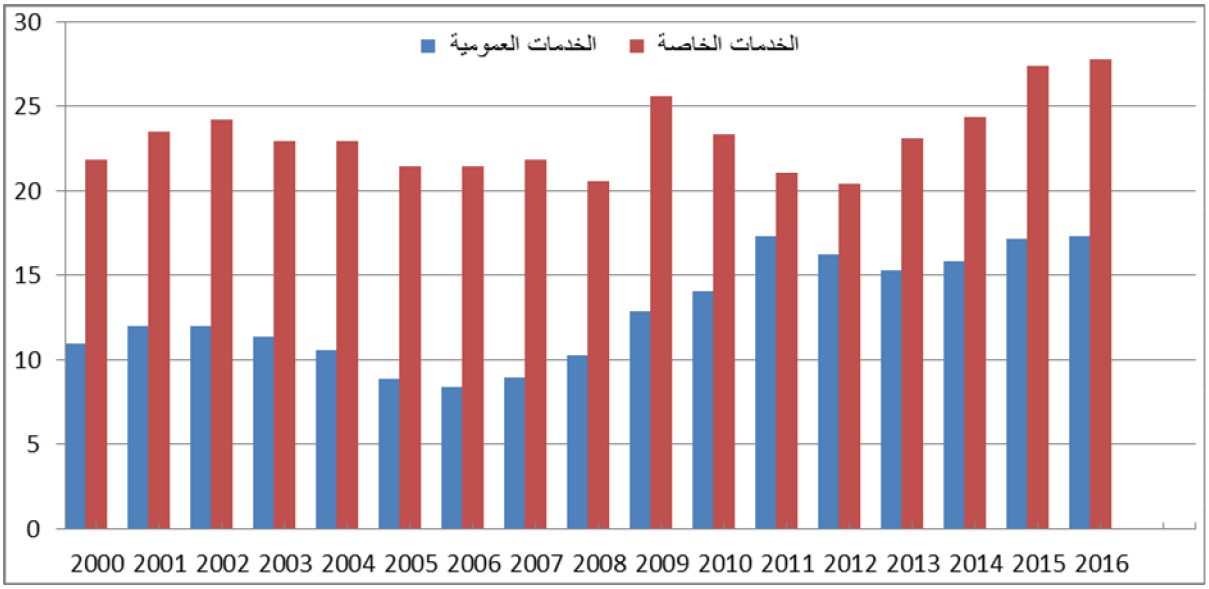


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2-6)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل المرافق له أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام من خلال الخدمات العمومية والخدمات في القطاع الخاص متذبذبة تتأرجح بين النقصان والزيادة، حيث سجلت الخدمات العمومية أعلى نسبة لها سنة 2016 بحوالي17% وأقل نسبة مسجلة خلال سنة 2006 بـ 8.4%، غير أن هناك تطور ملحوظ في نسبة وجودة ونوعية الخدمات المقدمة من طرف القطاع الخاص مقارنة بسبقتها، حيث تراوحت نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام ما بين 21% إلى غاية حوالي 28% خلال الفترة(2000-2016)، كما تبقى نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد أحسن من قطاع الصناعة والزراعة من ناحية الدخل والشغل.

## المبحث الثالث: تحديات القطاعات خارج المحروقات في الجزائر

يعاني الاقتصاد الجزائري من عجز كبير في تنويع الصادرات، وهذا ما نتج عنه ضرورة ملحة من أجل تشجيع القطاعات خارج المحروقات في الجزائر لتوسيع عملية الانتاج والتصدير وإستعاب قدر كاف من العمالة، غير أن هناك جملة من المشاكل تعترض تنفيذ مجمل البرامج المسطرة من طرق الحكومة لترقية هذه القطاعات.

### المطلب الأول: أهمية القطاعات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني

إن تطوير التصدير خارج المحروقات يجب أن يكون بمثابة حتمية دائمة وليس ظرفية خاصة وأن الجزائر بالقدرات والطاقات الهائلة التي تمكنها من ذلك في ظل وجود الإرادة قوية من طرف السلطات العمومية لتشجيع ومرافقة التصدير، قصد تهيئة محيط متكامل سواء من جانب الدولة أو المؤسسات الاقتصادية التي تستوعب عدد من العمالة تساهم في تخفيض نسبة البطالة.

#### أولا - الصادرات خارج قطاع المحروقات:

تم إنشاء عدة هيئات مكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين، أهمها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتوفر هذه الوكالة المرافقة التقنية المستمرة للمصدرين، بداية من دراسة واستشراف الأسواق العالمية مرورا بمختلف إجراءات التصدير إلى غاية إتمام الصفقة وتحويل الأموال، كما تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، إضافة إلى الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين وفيما يخص تدابير دعم ومرافقة المؤسسات المصدرة من خلال الإعانات من خلال إنشاء صندوق ترقية ودعم الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996 ،غير أن الصادرات الجزائرية في معظمها هي من النفط بما نسبته97% من الصادرات الإجمالية.[1]

[1]:بومعزة حليمة "دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة(2000-2015) في ظل دعم ومرافقة الدولة" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد2017/18، ص 94 .

نقوم بإلقاء نظرة بسيطة على واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وذلك قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم(2-7): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2010-2016) بالمليون دولار**

| | الصادرات الاجمالية | صادرات المحروقات | صادرات خارج المحروقات | صادرات خارج المحروقات % |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 57053 | 55527 | 1526 | 2.67 |
| 2011 | 73489 | 71427 | 2062 | 2.80 |
| 2012 | 71866 | 69804 | 2062 | 2.86 |
| 2013 | 64974 | 62960 | 2014 | 3.09 |
| 2014 | 62886 | 60304 | 2582 | 4.10 |
| 2015 | 37787 | 35724 | 2063 | 5.45 |
| 2016 | 28883 | 27102 | 1781 | 6.00 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على **http://www.cnis.fr**

**الشكل رقم(2-2): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2010-2016) بالمليون دولار**

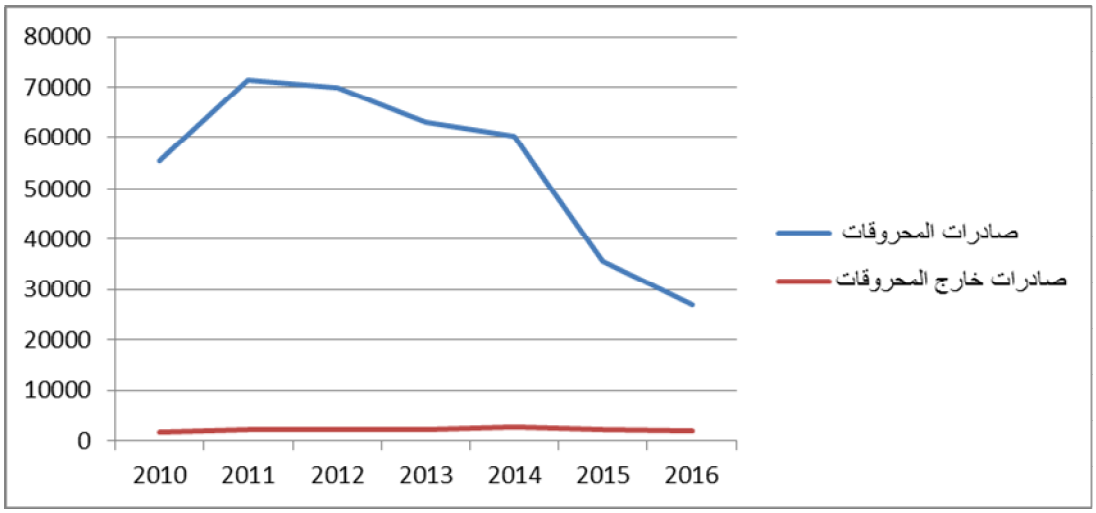


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-7)

من خلال الجدول السابق والشكل المرافق له نلاحظ أن الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة في صادراتها على قطاع المحروقات بينما الصادرات خارج المحروقات لا تتعد نسبتها 6% خلال فترة الدراسة، فهي في تزايد

مستمر من 1526مليون دولار سنة 2010 إلى غاية 2036مليون دولار سنة 2015 لتتراجع نوعا ما في سنة 2016 حيث قدرة بـ 1781 مليون دولار، لكن بنسبة نموا قليلة من 2.67%إلى 5.45% خلال الفترة(2010-2015)، وهذا التحسن الطفيف جراء توجه الجزائر لتنويع مداخيل الدولة من العملة الصعبة بعد أزمة انخفاض أسعار البترول في سنة 2014 وهذا ما نلمسه من خلال تراجع قيمة صادرات المحروقات من 55527 مليون دولار في سنة 2010 إلى حاولي 27102 مليون دولار خلال سنة 2016 ،إلا أن نسبة الصادرات خارج المحروقات تبقى هامشية حيث لم تتجاوز في أحسن حالاتها 2.6 مليار دولار أمريكي.

**ثانيا- التشغيل في القطاعات خارج المحروقات:**

يرتبط التشغيل بمجموعة من العوامل والمحددات الأساسية بما فيها السياسة الاقتصادية، النمو الديمغرافي، التكوين التعليم وتطوير الفئة النشطة، فعالية الجهاز الإنتاجي وسياسة التشغيل ...إلخ، إذ تشكل هذه الجوانب العامة المحيطة بعالم الشغل أهمية بالغة من حيث تقييم وضعية وتطوره عبر مختلف المراحل الزمنية التي تضمنت سياسة تنموية تمركزت أساسا حول القطاع الصناعي، والذي استطاع أن يستوعب عددا كبيرا من العمالة، ثم انتقل التوجه لكن بدرجة أقل إلى القطاع الزراعي، الذي يعد بآفاق واسعة في مجال الشغل على اعتبار أنه يتميز بالاستخدام المكثف لليد العاملة خاصة في الوسط الريفي، إلا أن قطاع الخدمات يتسع فيه نطاق الشغل خاصة العمالة الغبر رسمية، وهذا النموذج يعكس مدى فعالية هاته القطاعات في تقليل نسبة البطالة، وهذا ما يحتويه الجدول الموالي:[1]

[1]: ناصر دادي عدون وعبد الرحمن العايب " البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010 ص 156

**الجدول رقم (2-8): تطور معدل البطالة ونسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)**

| السنوات / النسبة % | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التشغيل في قطاع الزراعة | 11.7 | 10.8 | 9.0 | 10.6 | 9.5 | 8.7 |
| التشغيل في قطاع الصناعة | 13.7 | 14.2 | 13.1 | 13.0 | 12.6 | 13.0 |
| التشغيل في قطاع الخدمات | 55.2 | 58.4 | 61.6 | 59.8 | 61.4 | 61.6 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على http://www.ons.dz

**الشكل رقم(2-3): تطور نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في التشغيل في الجزائر لسنة 2015**

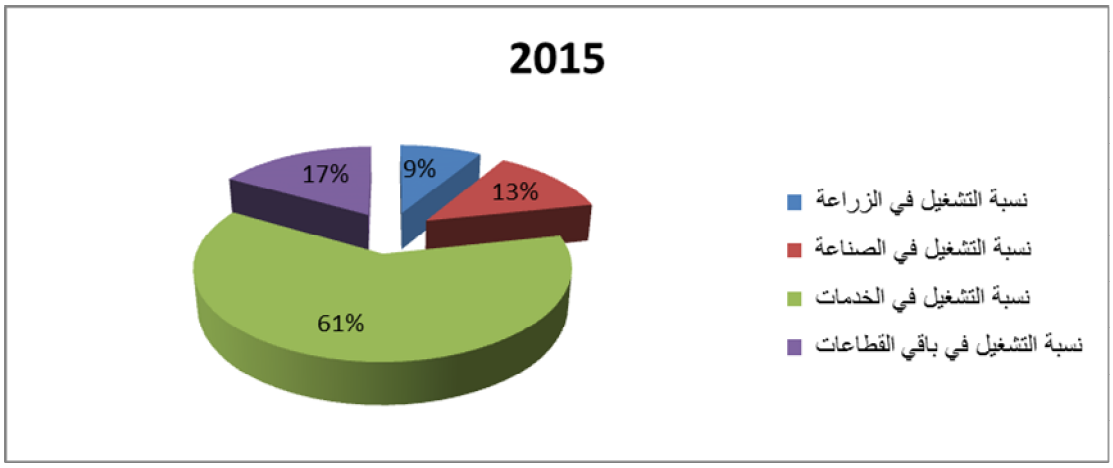


**المصدر**: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2-8)

من خلال الجدول والشكل المرافق له أن معدل البطالة تزايد من سنة2010إلى غاية 2015 بحيث انتقل من نسبة 10% إلى حوالي 11% نتيجة لسياسة التشغيل الترقيعية التي تم تطبيقها في السنوات الأخيرة نجد أن أغلب مناصب الشغل مؤقتة وليست دائمة تغلب عليها عقود ما قبل التشغيل وعديد المشاريع الفاشلة والوهمية التي باشرها الشباب في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب وبقيت مجرد حبر على ورق لتصل نسبة البطالة إلى 12% حسب إحصائيات سنة 2016 .

إن عدم التوازن في استيعاب اليد العاملة بين القطاعات، يعد عاملا آخر من عوامل الاختلال في سوق العمل، حيث استوعب قطاع الخدمات 61.6% من العمالة خلال سنة 2015 على اعتبار أن الالتحاق به لا يتطلب في معظم الحالات تخصصات ولا قدرات معينة، أما القطاع الصناعي استوعب 13% سنة 2015 وأخيرا قطاع الزراعة فسجل أدنى معدل عمالة بلغ حوالي8.7% سنة2015 .

## المطلب الثاني: معوقات القطاعات خارج المحروقات

على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلطات المعنية بمختلف برامجها التنموية للنهوض بالقطاعات خارج المحروقات، إلا أن هناك خلل في تنفيذ هذه البرامج ومدى فعاليتها على تجاوز العقبات، ما يؤثر سلبا على فعالية القطاعات بصفة خاصة وعل القطاع الاقتصادي الكلي بصفة عامة، حيث تتمثل هذه المشاكل فيما يلي:

**أولا - معوقات الداخلية:**

هناك عدة مشاكل داخلية تعيق عملية التنمية من بينها:

- ضعف درجة الاندماج القطاعي( الفلاحة ،الصناعة ،الخدمات)
- غياب سياسة التحديث التكنولوجي لدى المؤسسات وانعكاساتها السلبية على مدى مطابقة المنتجات لمواصفات الجودة، التعبئة التغليف، الابتكارات التقنية والتكنولوجية المستعملة في التصنيع، الصيانة وحتى مجالات البحث
- عدم الاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية بطريقة عقلانية
- تميز الاستثمار في الجزائر بعدم الأمن القانوني نتيجة للتغير المستمر لقوانين الاستثمار، كعدم الاستقرار التشريعي في مجال العقار الصناعي وكذا الفلاحي والسياحي
- تتميز غالبية أسواق السلع والخدمات في الجزائر بوضعية احتكار خاصة من جانب المتدخل العمومي لا سيما في قطاع الخدمات، حيث نجد احتكار وهيمنة المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي التي تكتفي بتقديم خدمات عمومية بدون الاهتمام بسياسة التصدير وهذا ما انعكس سلبا على دخول وبروز متدخلين خواص يعملون على الرفع من درجة المنافسة والتصدير

- التهميش الذي يعاني منه المصدر الجزائري والعراقيل التي يواجها خاصة الادارية منها أو الجبائية أو الجمركية أو المالية وكذلك الحمائية المتعلقة بتأمين صادرات من مختلف الأخطار.[1]
- ضعف حجم المبالغ المالية المخصصة للاستثمارات الفلاحية قبل 1990 نظرا لتوجه الدولة خلال هذه الفترة إلى القطاع الصناعي بتباع سياسة الصناعة المصنعة وتوجيهها له مبالغ هامة من حجم الاستثمارات الكلية في ظل ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار المدخلات
- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية
- معوقات أمنية تتمثل في المشاكل الأمنية التي شهدتها البلاد في العشرية السوداء التي أثرت على الاستقرار في المناطق الريفية وحتى المدن ما أدى إلى تخلف الاقتصاد.[2]
- غياب عقد الملكية من بين المشاكل الكبرى التي اعترضت سير عملية الخوصصة بالنسبة لبعض المؤسسات
- العوائق الادارية والإجراءات البيروقراطية التي تتطلب العديد من التراخيص والموافقة على العديد من الوثائق من الجهات التي يتطلب الاتصال بها
- ضعف الجهاز المصرفي اذ أنه لم يتكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الوطني
- انخفاض الإنتاجية في مختلف فروع القطاع الصناعي والزراعي بسبب تدني مستوى التقنية المستخدمة أو سوء استخدامها، وكذا سوء توزيع القوى العاملة بين أنشطة هذه القطاعات ،مما نتج عنه تدني المستوى المعيشي لهاته الفئة
- تخلف أجهزة التسويق
- قلة أجهزة التخزين خاصة الحديثة منها
- الاجراءات الضريبية المشددة أو القيود المتعلقة بالسيطرة النوعية أو الصحية، قد تنطوي تحت إطار غير منظم، والذي يعمل بعيدا عن القوانين، والواقع أن هذه الحالة هي نتيجة طبيعية لعدم

[1]: عروب رتيبة "أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية" الملتقى الوطني تحت عنوان "الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطعية" جامعة الوادي يومي 02-03 نوفمبر2016 ،ص ص 5-6.

[2]: غردي مُحَّد "تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها" مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02 ، العدد 10 ، 2010 ، ص ص 107-108 .

الانسجام أو التناغم بين المتطلبات العصرية لعملية التصنيع وبين الامكانات المالية أو مشكلة التمويل التي تعيشها مختلف القطاعات

- نشأت الصناعات لسد احتياجات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية ذات النوعية المتناسبة مع مستويات المعيشة في الجزائر، ولم تكن تلبية للعلاقات الأمامية والخلفية التي تخلقها الصناعات الكبيرة.[1]
- قطاع السياحة لم يدرج ضمن خطط التمويل الاقتصادي والاجتماعي خلال العقود الثلاثة الماضية وتم تخصيص مبالغ مالية محددة للقطاع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة وبالتالي فإن مشروعات البنية الأساسية للمشروعات السياحية لم تنفذ طيلة المرحلة الماضية مما أثر سلبا على القطاع
- الوضع القائم في مرافق الإواء السياحي والمقاهي والمطاعم والعمالة.[2]
- غياب مخططات توجيهية وطنية تتعلق بتسيير الخدمات للبلد
- الصعوبات الموجهة في تموين دراسة الخدمات وفي تموين عمليات التزويد بالبنى التحتية وأيضا في تموين المشاريع السياحية والفندقية
- عدم تلائم القوانين التي تخص الخدمات مع متطلبات السوق الحالية
- عدم التكامل بين موانئ الوصول وشبكات الطرق والمواصلات داخل البلد مما يعرقل تدفق حركة السلع والخدمات .[3]

**ثانيا- معوقات الخارجية:**

هناك عدة مشاكل خارجية تعيق عملية تطور القطاع الإنتاجي للبلدان النامية ومنها الجزائر سنحاول التطرق إلى أهمها:[4]

- ضعف المنتوجات الوطنية الأمر الذي جعلها تحصل على مراتب غير مشرفة للسوق الدولية

[1]: محمد بويهي "استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعة المستدامة" المجلة الخلد ونية في العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت ،العدد 01 /2012 ،ص 78.

[2]: زيد منير سليمان "الاقتصاد السياحي" دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن 2008 ،ص 226.

[3]: فؤاد غضبان "السياحة البيئية المستدامة" دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2015 ، ص 274 .

[4]: جاسم محمد "التجارة الدولية " دار الزهران للنشر والتوزيع ،الأردن 2005 ،ص ص 48-382 .

- قلة المنتجات الوطنية المعروضة للتصدير من الناحية الكمية والنوعية مع عدم تحكم المنتجين في تكاليف الإنتاج
- قلة الدراسات حول تقنيات السوق الدولية
- قلة المعلومات حول الميول والأذواق بالنسبة للزبائن الأجانب
- غياب المنافسة بين الموزعين
- عدم إكتساب سمعة للمؤسسة الجزائرية في الخارج
- أخطار عدم التسديد وخاصة بالنسبة لمستوردي الدول الغير مستقرة اقتصاديا وسياسيا
- تدهور قيمة الدينار الجزائري مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد المصدرة ولكن يزيد من قيمة المواد المستوردة
- خدمت اتفاقيات التبادل الحر المصدرين الأجنبي على حساب المصدر الجزائري الذي يفتقر للخبرة والدراية بتسويق المنتجات خارج التراب الوطني، كما أن مسار المفاوضات الجزائر مع منظمة التجارة العالمية يعرف عدة صعبات بسبب تعارض مصالح وطنية مع مصالح خارجية وهذا ما انعكس سلبا على المصدر الجزائري في إطار عملية التصدير التي تتم مع الدول الأعضاء في المنظمة، حيث يتكبد المصدر الوطني أعباء إضافية خاصة في إطار الحقوق الجمركية فضلا عن استغلال حقوق الملكية الصناعية
- وجود تمييز وتفضيل في الإتفاقيات بين الدول المختارة للتعاقد معها فالأفضلية دائما للدول المتفقة معها مهما كان موقفها المالي بحيث يجب تحمل مصاعبها المالية وقت الازمات الاقتصادية
- تتعامل دول الاتفاق مع بعضها بسعر صرف مختلف عن سعر الصرف الذي تتعامل به مع الدول الأخرى الغير الداخلة في هذه الاتفاقيات مما يعني الخروج عن السعر الرسمي للعملة واستخدام أسعار صرف متعددة حسب الظروف، مما يفقد الثقة الدولية بسعر الصرف الرسمي لهذه الدولة
- الاعتماد على الحصيلة الجمركية في تغذية الخزينة العامة في الدول العربية ومنها الجزائر
- تتعرض أسعار المواد الأولية إلى تقلبات بدرجة كبيرة في الأسواق العالمية، مما ينعكس بصورة مباشرة على حصيلة الصادرات لهذه الدول وبالتالي إعاقة عمليات التنمية الاقتصادية فيها

- إرتفاع أسعار السلع الصناعية التي تستوردها الجزائر من البلدان المتقدمة بدرجة أكبر من الزيادة البطيئة في أسعار المواد الأولية التي تصدرها

خلاصة الفصل:

بالرغم من المجهودات المقدمة من طرف الدولة والهيئات التابعة لها، من خلال البرامج التنموية وما تضمنته من إجراءات تصحيحية ودعم مختلف القطاعات بهدف تدارك التأخر المسجل فيها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتهيئته لاستقبال الاستثمار الأجنبي وتنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية تنافسيتها، بغية تنويع منتجاتها الموجهة لسوق الداخلية والخارجية والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، إلا أن النتائج المحققة بقيت دون المستوى المطلوب ويظهر ذلك من خلال تدني نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الإيرادات ومستوى التشغيل في مختلف القطاعات ونسبة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الضرورية، وبالتالي وجب على الدولة انتهاج استراتيجية تنموية واضحة المعالم ومحددة الأهداف ومؤشراتها القياسية الدورية وتفاصيلها القطاعية للتحكم في مدخلات ومخرجات المشاريع المبرمجة وتلبية الطلب المتعلق باحتياجاتها في اطار تنمية فروع القطاعات الانتاجية وتصحيح الاختلالات الداخلية، ودفع الاستراتيجية الوطنية لإحلال الواردات خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة.

ونظرا للوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الجزائر خلال السنوات الأخيرة يتوجب علينا تحليل نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام من خلال الدراسة القياسية لأثر هذه القطاعات على الاقتصاد خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016 وهذا ما سندرجه في الفصل الثالث.

# الفصل الثالث

## تمهيد

بعد الدراسة النظرية التي تضمنتها الفصول السابقة حول كل من الناتج الداخلي الخام وقطاع الزراعة والصناعة والخدمات، سنحاول إعطاء الشكل عام لدالة القطاعات خارج المحروقات في شكل نموذج إحصائي يشرح ويفسر العلاقة الاقتصادية بين القطاعات ونمو الناتج الداخلي الخام، بتطبيق تقنية نموذج الانحدار الخطي المتعدد على معطيات الاقتصاد الجزائري باعتباره النموذج الأكثر ملائمة في أبحاث الاقتصاد القياسي الحديث، بحيث يتم الحصول على النتائج باستعمال برنامج Eviews الذي يسهل الحصول على المعطيات القياسية حول الظاهرة المدروسة ولذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث تتمثل في النقاط التالية:

- تأثير القطاعات خارج المحروقات على الناتج الداخلي الخام في الجزائر من (1990- 2016).
- الإنحدار الخطي المتعدد وأدوات تحليل السلاسل الزمنية.
- بناء نموذج قياسي لقياس أثر القطاعات خارج المحروقات على نمو الناتج الداخلي الخام.

# المبحث الأول: تأثير القطاعات خارج المحروقات على الناتج الداخلي الخام في الجزائر من (1990-2016)

تظهر أهمية القطاعات خارج المحروقات في الاقتصاد من خلال معدلات نمو الناتج الداخلي الخام للبلد، بحيث هناك تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد الجزائري لزيادة الإرادات خارج قطاع المحروقات وخفض الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي، ومعرفة مدى فعالية هاته القطاعات في تأثيرها الإيجابي على معدل النمو الاقتصادي للبلد.

## المطلب الأول: مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام

تعتبر الجزائر من بين الدول التي حاولت تكثيف سياستها الاقتصادية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي على الرغم من بعض المشاكل التي تواجهها، من خلال تشجيع القطاعات خارج المحروقات محاولتا رفع نسب مساهمتها في الناتج الداخلي الخام.

### أولا- وضعية القطاعات خارج لمحروقات خلال الفترة(1990-2005):

**الجدول رقم(3-1): تطور نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة(1990-2005)**

**الوحدة:** النسبة المئوية(%)

| | نمو الناتج الداخلي (PIB) | نمو قطاع الصناعة | مساهمة الصناعة في PIB | نمو قطاع الزراعة | مساهمة الزراعة في PIB | نمو قطاع الخدمات | مساهمة الخدمات في PIB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 38.0 | 37.9 | 13.5 | 21.4 | 12.7 | 21.7 | 4.3 |
| 1991 | 52.7 | 48.7 | 13.2 | 39.1 | 11.6 | 26.3 | 3.6 |
| 1992 | 22.0 | 27.7 | 13.8 | 47.0 | 13.9 | 31.9 | 3.9 |
| 1993 | 9.4 | 2.9 | 13.0 | 2.0 | 13.0 | 19.9 | 4.2 |
| 1994 | 26.8 | 23.5 | 12.6 | 11.0 | 11.4 | 26.7 | 4.2 |
| 1995 | 36.7 | 19.9 | 11.1 | 34.9 | 11.2 | 39.3 | 4.3 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4.0 | 19.0 | 12.3 | 41.9 | 9.4 | 10.0 | 29.4 | 1996 |
| 4.2 | 13.7 | 9.9 | -13.4 | 9.1 | 4.0 | 7.3 | 1997 |
| 4.4 | 6.3 | 13.2 | 35.1 | 10.5 | 15.6 | 0.8 | 1998 |
| 4.2 | 8.2 | 12.7 | 10.7 | 9.5 | 5.2 | 15.5 | 1999 |
| 3.5 | 9.7 | 9.3 | -3.7 | 7.8 | 7.5 | 30.9 | 2000 |
| 3.7 | 8.7 | 10.9 | 19.0 | 8.3 | 8.4 | 1.5 | 2001 |
| 3.8 | 8.4 | 10.3 | 1.2 | 8.3 | 7.0 | 7.1 | 2002 |
| 3.6 | 10.1 | 10.9 | 23.5 | 7.5 | 5.2 | 16.8 | 2003 |
| 3.3 | 8.3 | 10.4 | 12.6 | 6.8 | 7.5 | 17.9 | 2004 |
| 2.9 | 12.1 | 8.3 | 0.9 | 6.0 | 9.4 | 24.9 | 2005 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على http://www.ons.dz

http://www.bank-of-algeria.dz

**الشكل رقم(3-1):نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة(1990-2005)**

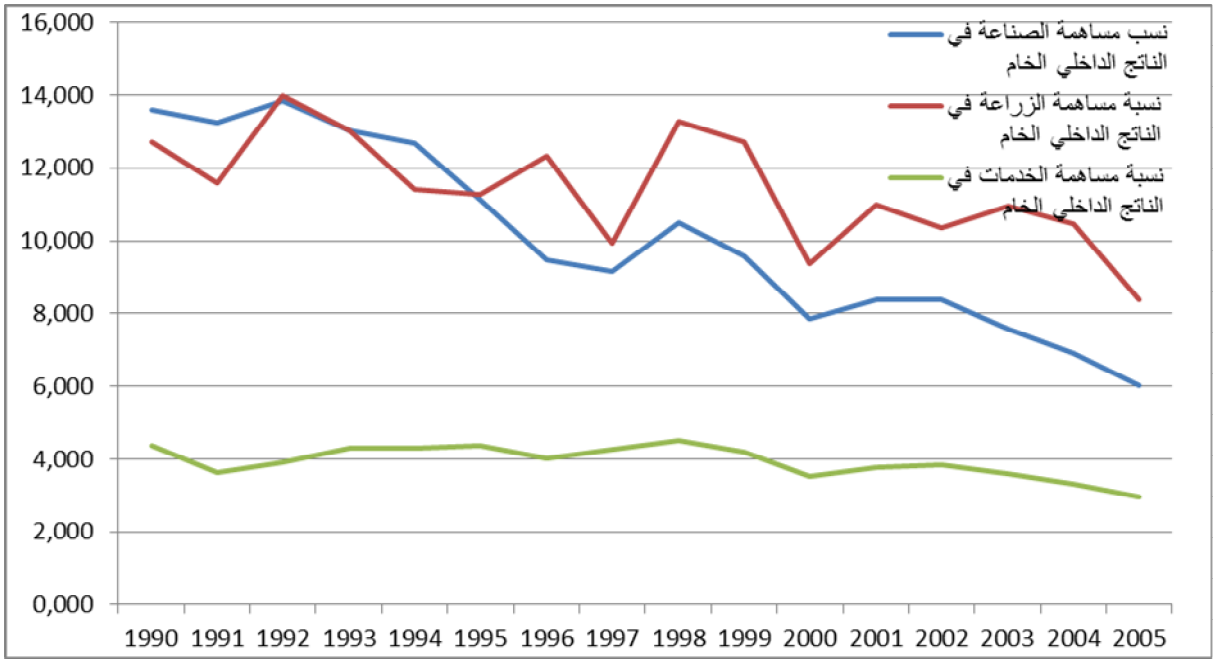


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-1)

**الشكل رقم(3-2):تطور نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة(1990-2005)**

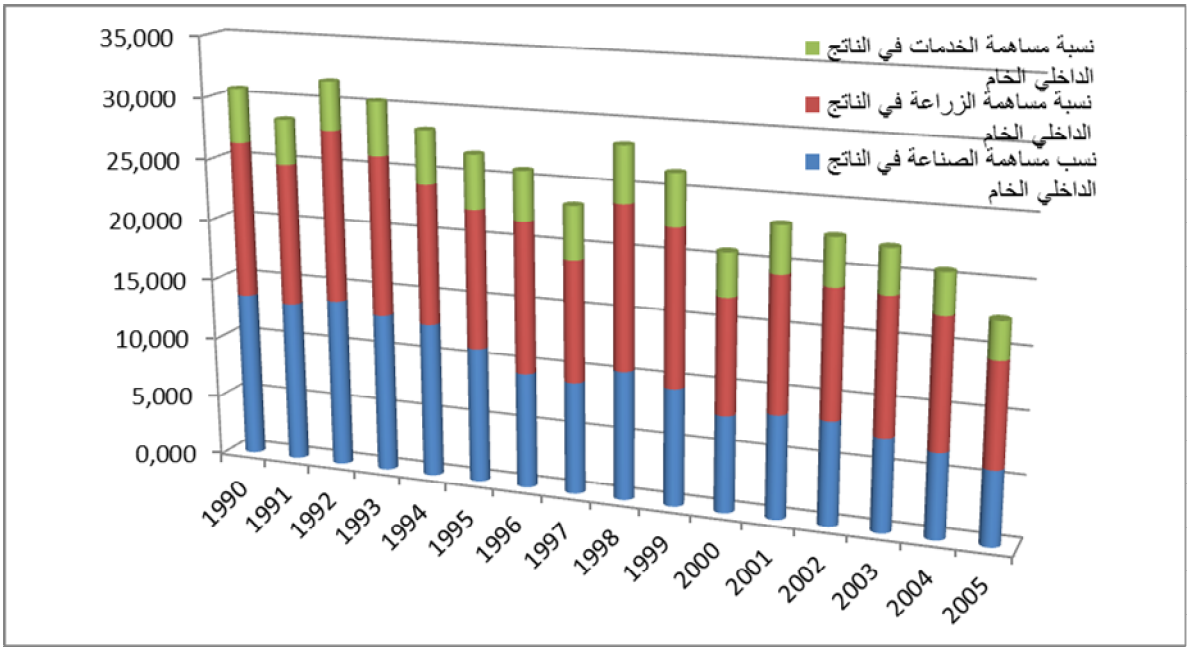


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-1)

من خلال الجدول رقم (3-1) والأشكال المرافقة له يتضح لنا أن الناتج الداخلي الخام سجل أعلى نسبة نمو له سنة 1991 بحوالي 52.7% مقارنة بالسنة التي سبقتها والتي شهدت عدة أحداث سياسية واقتصادية أثرت على اقتصاد البلد كالأزمة النفطية سنة1986 وتأزم الوضع الاجتماعي لسنة1988 ،ففي بداية التسعينات كانت الدولة في وضعية اقتصادية سيئة مما أدى بها إلى التخلي عن الاقتصاد الموجه وتوجه نحوا اقتصاد السوق وعلى هذا الأساس تم اللجوء إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية أهمها صندوق النقد الدولي من أجل تمويل برامج الاصلاح الاقتصادي والنهوض بمختلف القطاعات حيث سجل قطاع الصناعة نسبة نمو تقدر بـــ48.7% لسنة1991أي بنسبة مساهمة قدرت بـــ 13.2%من الناتج الداخلي الخام وسجل قطاع الزراعة أعلى نسبة نموا له سنة 1992 بحوالي47%، حيث ساهمت في الناتج الداخلي بنسبة13.9%، أما فيما يخص قطاع الخدمات فسجل أعلى نسبة نمو له سنة 1992 بحوالي 31%، وبعد هذه السنة بدأت تظهر اختلالات في الاقتصاد الجزائري انعكست سلبا على نسبة نمو القطاعات ومن ثم نسبة منو الناتج الداخلي الخام التي تراجعت باستمرار لتسجل أدنى له سنة 1998 بحوالي 0.8% وذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول مما عمق عجز ميزان المدفوعات وزيادة أعباء الديون الخارجية وإغلاق العديد من المؤسسات العمومية وإعلان إفلاسها ما نجم عنه ارتفاع في معدلات البطالة.

ومع مطلع الألفية الجديدة بدأت نسبة نمو الناتج في تحسن مستمر لتقدر بحوالي 30% سنة 2000،

كما سجل قطاع الصناعة آنذاك ارتفاعا طفيفا قدر بـــ 7.5%على عكس قطاع الزراعة الذي لا يزال يخضع لتقلبات المناخ، حيث سجل انخفاضا كبيرا بنسبة 3.7-%لنفس السنة الذي يعكس طبيعة التحديات التي يتعين أن يرفعها هذا القطاع أمام الفاتورة الغذائية المرتفعة اذ أن مادتي الحليب والحبوب لوحدها تفوق قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات، أما بالنسبة لقطاع الخدمات سجل تحسن قدر بـــ 9.7%سنة 2000،كما سجلت نسبة مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام انخفاضا خلال الفترة الممتدة من (2000-2005)، حيث قدرت نسبة مساهمة الصناعة بـــ 7.8% سنة2000 و6%سنة2005 ،أما قطاع الزراعة فسجل نسبة مساهمة في الناتج الداخلي قدرت بـــ 9.3 سنة2000 و8.3% سنة2005 ،وقطاع الخدمات الذي يساهم بأقل نسبة مقارنة بالقطاعات الأخرى فقد سجل 3.5% سنة2000 و2.9% سنة2005 وذلك راجع إلى اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات خاصة مع بداية تحسن أسعار النفط خلال تلك الفترة.

**ثانيا- وضعية القطاعات خلال الفترة(2006-2016):**

**الجدول رقم(3-2): تطور نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة(2006-2016)**

**الوحدة:** النسبة المئوية(%)

| | نمو الناتج الداخلي (PIB) | نمو قطاع الصناعة | مساهمة الصناعة في PIB | نمو قطاع الزراعة | مساهمة الزراعة في IPB | نمو قطاع الخدمات | مساهمة الخدمات في PIB |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2006 | 13.0 | 7.4 | 5.7 | 10.2 | 8.1 | 9.9 | 2.8 |
| 2007 | 9.1 | 0.06 | 5.2 | 10.4 | 8.2 | 9.6 | 2.8 |
| 2008 | 16.5 | 15.5 | 5.2 | 2.7 | 7.2 | 12.9 | 2.8 |
| 2009 | -12.0 | 9.8 | 6.5 | 28.0 | 10.6 | 15.5 | 3.6 |
| 2010 | 18.6 | 8.1 | 5.9 | 9.0 | 9.7 | 14.1 | 3.5 |
| 2011 | 17.3 | 7.5 | 5.4 | 16.5 | 9.6 | 11.7 | 3.3 |
| 2012 | 11.0 | 9.7 | 5.3 | 20.1 | 10.4 | 11.5 | 3.3 |
| 2013 | 3.9 | 5.0 | 5.4 | 15.3 | 11.6 | 12.1 | 3.6 |
| 2014 | 2.8 | 9.3 | 5.7 | 8.0 | 12.2 | 9.4 | 3.8 |
| 2015 | 14.5 | 7.6 | 5.4 | 9.3 | 11.6 | 32.0 | 4.4 |
| 2016 | 4.9 | 8.3 | 5.6 | 10.5 | 12.2 | 5.3 | 4.5 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على http://www.ons.dz

http://www.bank-of-algeria.dz

**الشكل رقم(3-3): نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة(2006-2016)**

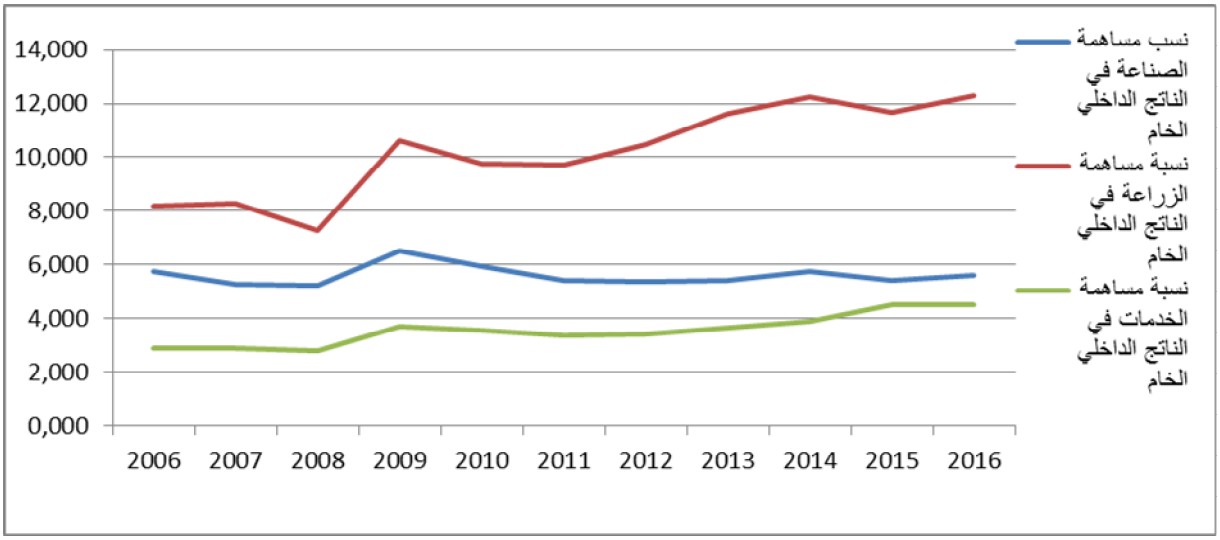


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-2)

**الشكل رقم(3-4):تطور نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة(2006-2016)**

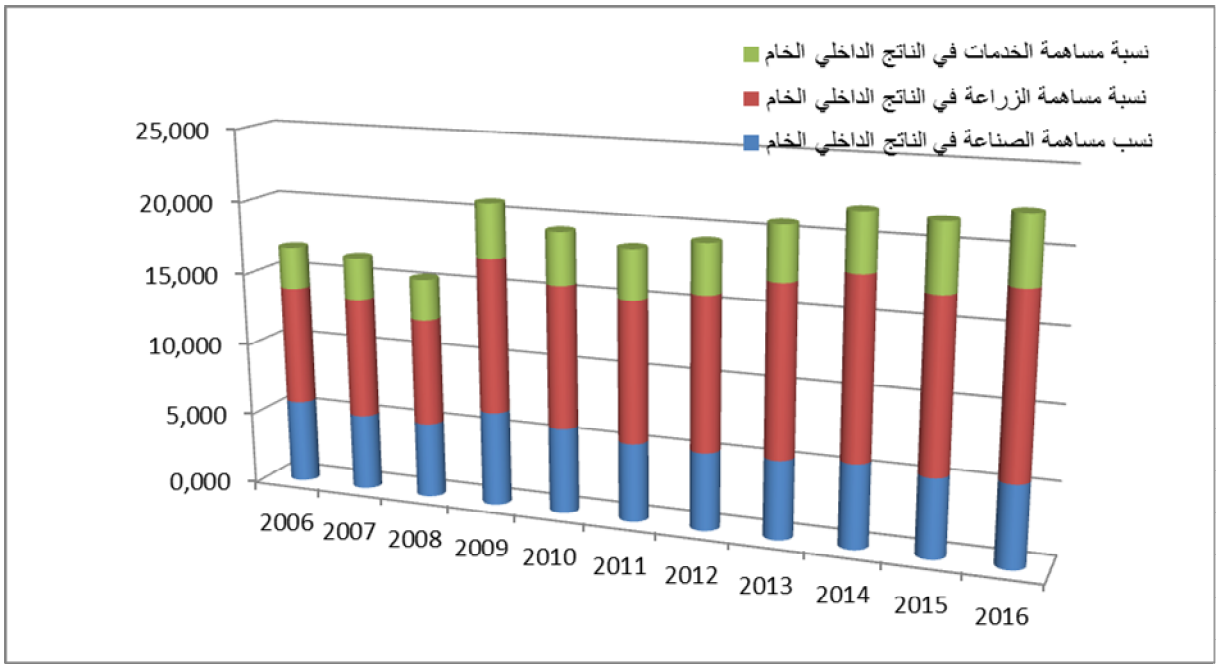


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-2)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-2) والأشكال المرافقة له، أنه وبعد تسجيل ارتفاع في قيمة الناتج الداخلي الخام خلال السنوات السابقة إلى أن نسبة نموه تراجعت لتسجل سنة 2006 نسبة 13% ،أما

في ما يخص قطاع الصناعة فقد سجل نسبة نموا تقدر بـــ 7.4% سنة 2016 لتكاد تكون منعدمة في السنة التي تليها وبنسبة مساهمة تقدر بحوالي 5%من الناتج الداخلي الخام، وبالنسبة لقطاع الزراعة فقد سجل تحسن في معدل نموه بنسبة10.2% سنة2006 ،حيث ساهمت في الناتج الداخلي الخام بنسبة 8%لنفس السنة، أما قطاع الخدمات فقد سجل تراجع طفيف في نسبة نموه لتقدر سنة 2006 بحوالي 9% ليساهم في الناتج الداخلي الخام بـــ 2.8%خلال نفس السنة وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى، ومع بداية تطبيق المخطط الخماسي سنة2010 فقد سجل الناتج الداخلي الخام ارتفاعا ملحوظا بنسبة نمو قدرت بـــ 18.6% مقارنة بنسبة سنة2009 التي سجلت فيها أدنى قيمة لها قدرت بـــ 12- %جراء تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 وخلال هذه السنة سجلت القطاعات خارج المحروقات أقل نسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام طيلة فترة الدراسة بحوالي15.3%، أما في ما يخص قطاع الصناعة فلم بشهد تطورات كبيرة خلال الفترة(2010-2014) حيث تراجعت معدلات نموه ولم تتعد عتبة 9%، بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في إطار دعم الاستثمار في المشاريع الصناعية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدرت نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام بـــ 5% خلال نفس الفترة، وحتى قطاع الخدمات لم يطرأ عليه أي تغير ملحوظ حيث استقرت نسب مساهمته في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2010-2014) عند3%وتراجعت نسبة نموا القطاع من14% إلى9%خلال سنة2010و2014 على التوالي.

وفي أواخر جوان2014 سجلت أسعار البترول تراجعا كبيرا مما أدى إلى انخفاض نسبة نمو الناتج الداخلي الخام لتقدر بـــ2.8% بسبب تراجع عائدات المحروقات خلال تلك السنة، ولم يختلف الوضع بالنسبة للقطاعات حيث سجل قطاع الخدمات تراجع قدر بـــ 27%خلال سنة2016 ،وقطاع الصناعة سجل انخفاض في نسبة نموه تقدر بـــ 10% لعجز الدولة على تمويل المشاريع الاستثمارية المسطرة خلال تلك الفترة، أما قطاع الزراعة سجل نسبة نموا تقدر بـــ 10% سنة2016 ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام قدرت بـــ 12%وهي أحسن نسبة مقارنة بقطاع الصناعة والخدمات اللذان سجلا نسبة مساهمة قدرت بـــ 10% من الناتج الداخلي الخام وذلك نتيجة لالتفات المستثمرين الخواص لقطاع الزراعة رغم درجة المخاطرة المحيطة بها.

## المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يعد الإنحدار أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم لقياس العلاقة الاقتصادية بين متغير أو عدة متغيرات مستقلة، وعليه يمكن تقسيم نماذج الانحدار بصفة عامة إلى قسمين، نموذج الانحدار البسيط ونموذج الانحدار المتعدد، إن الانحدار الخطي البسيط يعتمد على دراسة العلاقة بين متغيرين ولكنه كثيرا ما تصادف الباحث ظاهرة أو متغير لا يرتبط بمتغير واحد فقط ولكنه يتأثر بعدة عوامل، لذلك لابد من توسيع الانحدار البسيط ليشل على انحدار للمتغير التابع مع عدد من المتغيرات المستقلة ويسمى بنموذج الانحدار الخطي المتعدد أو العام.

### أولا - صيغة النموذج:

يستخدم النموذج الخطي العام لوجود علاقة خطية ما بين متغير تابع $Y_i$ وعدد من المتغيرات المستقلة $(K \geq 2)$.[1]

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \cdots\cdots\cdots + \beta_k X_{ik} + \varepsilon_i \quad i = 1 \cdots n$$

حيث تمثل كل من:

$Y_i$: المتغير التابع

$X_{i1} \cdots X_{ij} \cdots X_{ik}$: المتغيرات المفسرة أو المستقلة

$\beta_0, \beta_1 \cdots\cdots\cdots \beta_k$: معالم النموذج

$\varepsilon_i$ : الخطأ العشوائي

ويمكن كتابة هذا النموذج على الشكل المصفوفي التالي:

$$Y = \begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix}, X = \begin{pmatrix} 1X_{11} & X_{12} & \cdots & X_{1k} \\ 1X_{12} & X_{22} & \cdots & X_{2k} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ 1X_{n2} & X_{n2} & \cdots & X_{nk} \end{pmatrix}, \beta = \begin{pmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ \vdots \\ \beta_k \end{pmatrix}, \varepsilon = \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

حيث تمثل:

$Y(n,1)$: المتغير التابع

$X(n,(k+1))$: مصفوفة المتغيرات المفسرة

[1] :REGIS BOURBONNAIS "ECONOMETRIE" 7eedition , Dunod , France, 2009,Page 47

$\beta((k+1),1)$ : شعاع المعالم

$\varepsilon(n,1)$ : شعاع الخطأ

**ثانيا- تقدير المعالم ومعامل التحديد:**

**1. طريقة المربعات الصغرى:**

الهدف من طريقة المربعات الصغرى هو الحصول على مقدرات المعالم الغير معروفة $\beta_1, \beta_2 \cdots\cdots \beta_n$ ،حيث عرفت طريقة المريعات الصغرى كالآتي: [1]

يعرف J.Mstigler 1981 طريقة المربعات الصغرى بأنها محرك التحليل الإحصائي الحديث وذلك بالرغم من محدوديتها وحوادثها الطارئة وتغيراتها المتعددة، فإنه مازال يعتمد على امتداداتها وتوسيعاتها في التحليل الإحصائي وتبقى معروفة ومقومة. كما عرفها J.J.Johnstion على أنها قانون أو طريقة تقدير بعض المعالم الغير معروفة حيث أن المقدر هو القيمة العددية لها والناتجة من تطبيق ذلك القانون أو تلك الطريقة على مجموعة بيانات العينة المعنية بالدراسة.

وبالرجوع إلى العلاقة الخطية

$$Y_i = \widehat{\beta_0} + \widehat{\beta_1} X_{i1} + \widehat{\beta_2} X_{i2} + e_i$$

يمكن إحتساب قيم كل من $\widehat{\beta_0}, \widehat{\beta_1}, \widehat{\beta_2}$ التي تجعل مجموع مربعات الإنحراف أقل ما يمكن، أي تصغير القيمة $\sum e_i^2$ إلى أقل قيمة ممكنة أي: [2]

$$MIN \rightarrow \sum_{i=12}^{n} e_i^2$$

$$e_i = Y_i - \widehat{Y_i} \quad \Longrightarrow \sum e_i^2 = \sum (Y_i - \widehat{Y_i})^2$$

[1]: تومي صالح "مدخل لنظرية الإقتصاد القياسي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011 ، ص 33

[2]: حسين علي بخيت- سحر فتح الله،"الإقتصاد القياسي" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009 ، ص ص 140-142

**2. معامل التحديد:**

يعد مؤشر اساس في تقييم مدى معنوية العلاقة بين المتغير التابع (y) والتغيرات المستقلة ($x_k$) ، إذا ($K=1,2.....k$) بعبارة أخرى هو مقياس يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع ويمكن توضيحه كالآتي:[1]

$$\sum_{i=1}^{n} Y^2 = \sum_{i=1}^{n} \hat{Y}^2 + \sum_{i=2}^{n} e_i^2$$

$$SST = SSR + SSE$$

إذن:

الانحرافات الكليةSST

الانحرافات الموضحةSSR

الانحرافات الغير موضحةSSE

وبما أن معامل التحديد ($R^2$) يعد مؤشرا على جودة توفيق خط الإنحدار فهو يحسب بقسمة الانحرافات الموضحة على الإنحرافات الكلية.

$$R^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n} \hat{Y}^2}{\sum_{i=1}^{n} Y^2} = \frac{SSR}{SST}$$

$$R^2 = \frac{\hat{\beta}_1 \sum_{i=1}^{n} x_{i1} y + \hat{\beta}_2 \sum_{i=1}^{n} x_{i2} y + ..... + \hat{\beta}_k \sum_{i=1}^{n} x_{ik} y}{\sum_{i=1}^{n} y_i^2}$$

غير أن الإستمرار بإضافة المتغيرات المستقلة سيؤدي إلى إنخفاض درجات الحرية ($n-k$) مما يتطلب إستخراج معاول التحديد المعدل أو المصحح على النحو الآتي:

$$\bar{R}^2 = 1 - \left[ (1-R^2) \frac{n-1}{n-k} \right]$$

[1]: دومنيك سالقاتور "الإحصاء والإقتصاد القياسي" ترجمة سعدية حافظ منتصر، دار ماكجوروهيل للنشر، نيويورك، 1982، ص 176.

ومما تجدر الاشارة إليه أن قيمة معامل التحديد تتراوح بين الصفر والواحد

$$0 \leq R^2 \leq 1$$

في حين يمكن أن يكون معامل التحدبد المصحح ($\bar{R}^2$)سالبا، اذا كان عدد المتغيرات كبيرا وحجم العينة (n) صغيرة.

## المبحث الثاني: الإنحدار الخطي المتعدد وأدوات تحليل السلاسل الزمنية

تقوم كل دراسة تطبيقية على متغيرين أو أكثر تدخل في بناء نموذج اقتصادي، وذلك من أجل تحديد أهم المؤشرات المؤثرة على المتغير التابع، باستخدام بيانات السلسلة الزمنية التي قد تكون مستقرة أو ساكنة، وهذه الصفات تتحدد بعض الخصائص الإحصائية.

### المطلب الأول: إختبار فرضيات النموذج

يمكن إختبار الفرضيات الموضوعة حول معالم النموذج $\beta_0, \beta_1, ...\beta_k$ ، بحيث يعد الإختبار الشائع هو فرضية العدم، وتقترح على العموم بأنه لا يوجد أثر على النموذج من قبل المتغيرات المستقلة، بإجاد القيمة التقديرية والتي تكون تختلف عن الصفر حتى نقبل النموذج.

#### أولا - إختبار معنوية المعالم t.student :

نستعين بهذا الإختبار لمعرفة جودة النموذج من خلال معنوية المعالم الإحصائية وهذا باختيار كل معلمة على حدى حسب الفرضيات التالية:[1]

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases} \quad ، \ i = 1.....k$$

ثم نطبق قانون student الذي يعطى وفق العلاقة التالية:

$$T_C = \frac{b_i - \beta_i}{\sigma b_i} \quad ، i = 1.....k$$

حيث تمثل مكل من:

$b_i$ :هي القيمة المقدرة

$\sigma b_i$ :الإنحراف المعياري لـ i

$\beta_i$ :القيمة الحقيقية

ثم نقارن قيمة $T_C$ مع $T_{tab}$ المجدولة بدرجة حرية $(n-k)$ حيث n عدد المشاهدات و k عدد المعالم المقدرة ومستوى المعنوية $\alpha\%$ أي $T_{tab}(n-k),-\alpha)$

[1]: فروخي جمال "نظرية الاقتصاد القياسي" بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 55.

- إذا كان $|T_C| \prec T_{tab}$ نقبل الفرضية $H_0$ أي أن المتغير المفسر ليس له معنوية.
- إذا كان $|T_C| \succ T_{tab}$ نقبل الفرضية البديلة $H_1$ أي أن المتغير المفسر له معنوية.

**ثانيا- إختبار المعنوية الإجمالية T.Ficher:**

يستخدم إختبار(F) لاختبار معنوية النموذج المقدر ككل إضافة إلى إختبار معنوية معامل التحديد($R^2$) وتوضح الفرضيات التي يتم إخبارها بالشكل التالي:[1]

1. **فرضية العدم**: التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرات.

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \cdots = \beta_n = 0$$

2. **الفرضية البديلة**: وتنص هذه الفرضية على وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \cdots \neq \beta_n \neq 0$$

وتحسب إحصائية (F)من الصيغة الرياضية التالية: $$F = \frac{R^2/k-1}{(1-R^2)/n-k}$$

إذ أن: n: عدد المشاهدات

K: عدد المعلمات

لغرض تكوين قاعدة القرار نتبع الخطوات التالية:

1) تحديد مستوى المعنوية إما 1% أو5% أو 10%
2) تحديد درجة الحرية ( d$F$) وهي $(k-1)$ للبسط و$(n-k)$ للمقام
3) إحتساب ( $F$ ) من علاقة الرياضية أعلاه
4) مقارنة القيمة المحسوبة لـ ( $F_c$ ) مع القيمة الجدولية ( $F_{tab}$ ) وعلى النحو الآتي:

- إذا كانت ( $F_{tab} < F_c$ ) عند مستوى معنوية معين ودرجات حرية $(k-1)$ للبسط $(n-k)$ للمقام، فإن ذلك يدل على معنوية النموذج المقدر وعلى معنوية ( $R^2$ ) أي نقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) ونرفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

[1]: كامل علاوي وكاظم الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي "القياس الاقتصادي" الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص 91- 92.

- إذا كانت ($F_c < F_{tab}$) فإن ذلك يدل على عدم معنوية النموذج المقدر أي نقبل فرضية العدم ($H_0$) ونرفض الفرضية البديلة ($H_1$).

ولغرض الوقوف على تأثير كل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع لابد من عمل جدول تحليل التباين ANOVA لبيان أثر المتغيرات في النموذج.[1]

| Source of variation | Sum of square | d.f | Mean error sum | F. |
|---|---|---|---|---|
| Explaimed .variation | $\hat{\beta} x'y' = \sum \hat{y}^2 = y'yR^2$ | $k-1$ | $\sum \hat{Y} / K-1$ | $F = \frac{\sum \hat{Y}^2}{K-1}$ |
| Unexplaimed .variation | $\sum e^2 = y'y' - \hat{\beta}x'y'$ | $n-k$ | $\sum e^2 / n-k$ | $R^2/k-1$ |
| Total variation | $y'y = \sum y^2$ | $n-1$ | | $(1-R^2)/n-k$ |

### ثالثا- إختبار فرضية الإرتباط الذاتي بين الأخطاء Durbin-watson Test:

يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات الإحصائية التي تستخدم في الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء وذلك باستعمال إحصائية الاختبار ($DW$) التالية:[2]

$$d = \frac{\sum_{t=2}^{n} (\hat{e}t - \hat{e}t-1)^2}{\sum_{t=1}^{n} \hat{e}t^2}$$

كما نفترض أن عملية الإنحدار تتم من نقطة مختلفة عن نقطة الأصل وعندما يكون حجم العينة كبيرا إلى حد كافي فإن ($\sum \hat{e}t^2 \approx \sum \hat{e}_{t-1}^2$) وبالتالي فإن:

$$d = \frac{\sum_{t=2}^{n} \hat{e}t^2 + \sum_{t=2}^{n} \hat{e}t-1^2 - 2\sum_{t=2}^{n} \hat{e}t.\hat{e}t-1}{\sum_{t=2}^{n} \hat{e}t^2} = 2\left(1 \frac{\sum_{t=2}^{n} \hat{e}t.\hat{e}t-1}{\sum_{t=2}^{n} \hat{e}t^2}\right) \approx 2(1-\hat{p})$$

[1]: كامل علاوي وآخرون "القياس الاقتصادي" مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2]: عبد الرزاق بن هاني " الاقتصاد القياسي" الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2014، ص ص 160-161.

حيث يرمز ($\hat{p}$) لمعامل الارتباط الذاتي الذي يتم تقديره من الصيغة بين القوسين أعلاه، والنتيجة النهائية $d \approx 2(1-\hat{p})$ هي الصيغة المعقدة لحساب إحصائية دوربين-واتسون في الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، وبناءا على القيمة المقدرة لـ($\hat{p}$) يمكننا مواجهة إحدى الإحتمالات التالية:

- إذا كان ($\hat{p}$=0) فإن ($d$=2) ، مما يعني عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي وفي هذه الحالة يتم إعتماد النتائج التي نحصل عليها من تقديرات (م ص ع).
- إذا كان ($\hat{p}$=1) فإن ($d$=0)، وهذه النتيجة تعني وجود ارتباط ذاتي موجب تام ولابد من معالجة المشكلة.
- إذا كان ($\hat{p}$=-1) فإن ($d$=4)، وهذه النتيجة تعني وجود ارتباط ذاتي سالب تام، ولابد من معالجة المشكلة.

وفي التطبيق العملي تأخذ إحصائية دوربين-واتسون ($DW$) قيمة دنيا (dlower) هي ($d_L$)أو قيمة عليا (dupper) هي($d_U$)، ويتم الاختبار عند مستوى أهمية محدد مسبقا، (.....، 10%، 5%،1%=$\alpha$) وفق لمعايير محددة وذلك بالاعتماد على قيمة ($\hat{p}$) المقدرة وإشارتها(- ، +).

**الشكل رقم( 3- 5): نقاط تحديد الإرتباط**

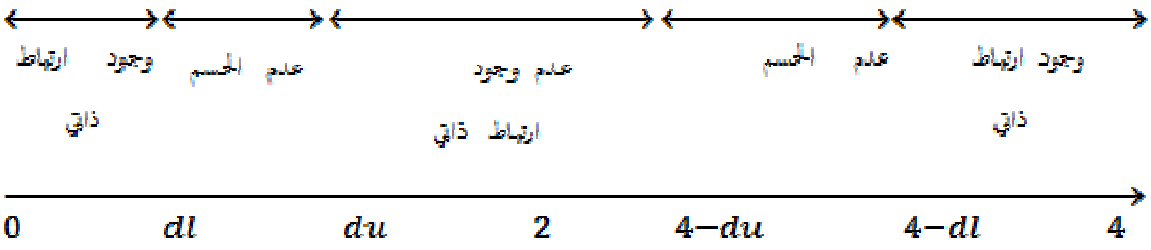

**الجدول رقم (3-3): إختبار الفرضيات حول معالم الارتباط الذاتي**

| فرضية العدم | قيمة $(d)$ | القرار |
|---|---|---|
| غياب الارتباط الموجب | $0<d<d_L$ | رفض الفرضية |
| غياب الارتباط الموجب | $d_L<d<d_U$ | غير محدد |
| غياب الارتباط السالب | $4-d_L<d<4$ | رفض الفرضية |
| غياب الارتباط السالب | $4-d_U<d<4-d_L$ | غير محدد |
| غياب الارتباط(سالب أو موجب) | $d_U<d<4-d_U$ | عدم رفض الفرضية |

## المطلب الثاني: دراسة السلاسل الزمنية

تعبر السلسلة الزمنية عن مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية، وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن.

### أولا - إستقرارية السلاسل الزمنية:

السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها إتجاه لانحو الزيادة أو النقصان، وتتميز بعدة خصائص إحصائية تتمثل في:[1]

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t)=\mu$
- ثبات التباين عبر الزمن $VAR(Y_t)=E(Y_t-\mu)^2=\sigma^2$
- أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين

$$Y_t=E\left[(Y_t-\mu)(Y_{t+k}-\mu)\right]$$

[1]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، مصر،1998، ص ص 614-615 .

كما تعبر السلسلة الزمنية الغير مستقرة عن كل سلسلة التي يتغير فيها المتوسط بإستمرار، سواءا نحو الزيادة أو النقصان ولتحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة لابد من التفرقة بين نوعين من النماذج الغير مستقرة تتمثل في:[1]

**1. السلسلة من نوع (Trend stationnary (TS:** هي حالة من حالات عدم الإستقرارية تبرز عدم الإستقرارية التحديدية وتأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = \mu + \beta_t + \varepsilon_t$$

$\varepsilon_t$ : يمثل التشويش الأبيض

$Y_t$ : يمثل السلسلة الغير مستقرة لأن متوسطه $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن، اكننا نجعلة مستقرا بتقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO).

**2. السلسلة من نوع (Diffeency stationnary (DS:** هذا النموذج أيضا غير مستقر ويبرز عدم الإستقرارية العشوائية، ويمكن جعلها مستقرة بإستعمال طريقة الفروقات $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ وتكتب بالضيغة التالية:

$$Y_t = \mu + Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

**ثانيا- إختبار الإستقرارية:**

يتم استعمال اختبار الجذر الوحدوي للبحث في استقرارية السلسلة الزمنية أو عدمها، وذلك بتحديد مركبة الإتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية، حيث يستلزم إجراء إنحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة.

## 1. إختبار ديكي- فولر (DF):

يعتمد هذا الاختبار على ثلاث صيغ متمثلةفي:[2]

- صيغة السير العشوائي البسيطة، والتي تكون صيغتها كالتالي:

$$\begin{cases} y_t = py_{t-1} + \mu_t \\ \Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \mu_t \end{cases}$$

- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت، والمتمثلة في:

[1]: شيخي محمد "طرق الاقتصاد القياسي" مرجع سبق ذكره، ص 206.

[2]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية "الحديث في الاقتصاد القياسي" الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 656-657.

$$\begin{cases} y_t = \alpha + py_{t-1} + \mu_t \\ \Delta y_t = \alpha + \lambda y_{t-1} + \mu_t \end{cases}$$

- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت وإتجاه زمني، وذلك على النحوا التالي:

$$\begin{cases} y_t = \alpha + \alpha_1 T + py_{t-1} + \mu_t \\ \Delta y_t = \alpha + \alpha_1 T + \lambda y_{t-1} + \mu_t \end{cases}$$

ولإجراء اختبار (DF) باستعمال الصيغة الأولى نتبع الخطوات التالية:

- يتم حساب القيمة (tau) $\tau$ المحسوبة بإستعمال الصيغة آتية:

$$\tau = \frac{\hat{p}-1}{s\hat{p}}$$

حيث تمثل: $s\hat{p}$ الإنحراف المعياري للمعلمات المقدرة.

- لا يمكن مقارنة ($\tau$)المحسوبة بقيم ($\tau$)الجدولية حتى في حالة العينات الكبيرة، حيث أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي المعتدل، لذا يتم البحث عن ($\tau$)الجدولية في جداول معدة خصيصا لذلك من قبل Dickey-Fuller، ويوجد لها ما يسمى القيم الحرجة عند حجم عينة معينة (n)، ومستوى معنوية معين (10% ،1%، 5%).
- إذا كانت ($\tau$) المحسوبة أكبر من ($\tau$) الجدولية نرفض فروض العدم ($\lambda = 0$) أو($p = 1$) ونقبل الفروض البديلة ($\lambda \prec 0$) أو($p = 1$) ، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.
- إذا كانت ($\tau$) المحسوبة أصغر من ($\tau$) الجدولية، تقبل فروض العدم، وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة، ويجب مراعاة أنه تم المقارنة بين القيم المطلقة.

في حين أنه إذا وجدت مشكلة إرتباط ذاتي في الحد العاشر لا يصبح إختبار (DF) ملائما رغم كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة، عندها يتم اللجوء إلى اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF).

## 2. إختبار ديكي- فولر الموسع (ADF):

يعتمد هذا الاختبار على ثلاث صيغ وتكون كتالي:[1]

$$\begin{cases} \Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \sum p_j \Delta y_{t-j} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1) \\ \Delta y_t = \alpha + \lambda y_{t-1} + \sum p_j \Delta y_{t-j} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2) \\ \Delta y_t = \alpha + \beta_t + \lambda y_{t-1} + \sum p_j \Delta y_{t-j} + \mu_t \ldots\ldots\ldots(3) \end{cases}$$

وتتمثل خطوات اختبار ديكي- فولر الموسع في ما يلي:

- **الخطوة الأولى:**

- تقدير النموذج (3)، ثم إجراء إختبار الفروض:

فرضية العدم $\lambda = 0$ أو $p = 1$

الفرضية البديلة $\lambda \prec 0$ أو $p \prec 1$

✓ إذا كانت ($\tau$) المحسوبة أكبر من ($\tau$) الجدولية، نرفض فرضية العدم القائمة على وجود جذر وحدوي، ونقبل الفرضية البديلة بأن بيانات السلسلة مستقرة ونتوقف عن إجراء أي إختبار آخر.

✓ إذا كانت ($\tau$) المحسوبة أقل من ($\tau$) الجدولية، نقبل فرضية العدم ثم نمر للمرحلة المقبلة.

- نختبر الفرضية ($\beta = 0$) وهي معلمة الإتجاه الزمني:

✓ إذا كنت ($\tau$) المحسوبة أقل من ($\tau$) الجدولية، نقبل فرضية العدم ويؤكد هذا وجود جذر وحدوي ونمر للخطوة الثانية في الإختبار مباشرة.

✓ إذا كان ($\tau$) المحسوبة أكبر من ($\tau$) الجدولية، نرفض فرضية العدم للاتجاه الزمني ونقبل الفرضية البديلة.

- **الخطوة الثانية:**

- نقوم بتقدير النموذج (2):

نفس المراحل للخطوة الأولى عند العنصر(p)

- نختبر الفرضية ($\alpha = 0$): وهي معلمة الحد الثابت في النموذج (2)

[1]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية " الحديث في الاقتصاد القياسي" مرجع سبق ذكره، ص ص 662-664.

- ✓ إذا كانت ($\tau$) المحسوبة أقل من ($\tau$) الجدولية، نقبل فرضية العدم ونستمر مباشرة إلى الخطوة الثالثة.
- ✓ إذا كانت ($\tau$) المحسوبة أكبر من ($\tau$) لجدولية، نرفض فرضية العدم القائمة على وجود جذر وحدوي، ونقبل الفرضية البديلة ($\alpha \neq 0$)، ثم نختبر الفرض ($\lambda = 0$) باستخدام إحصائية ($T$) التابعة للتوزيع المعتدل الطبيعي:
- ✓ إذا كانت ($\tau$) المحسوبة أكبر من ($\tau$) الجدولية، نرفض فرضية العدم ($p = 1$) ونقبل الفرضية البديلة ($p \prec 1$) وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة ونتوقف.
- ✓ إذا كانت ($\tau$) المحسوبة أقل من ($\tau$) الجدولية، نقبل فرضية العدم ($p = 1$)، وهذا يعني وجود جذر وحدوي بالسلسلة ونستمر للخطوة الثالثة.

- **الخطوة الثالثة:**

نقوم بتقدير النموذج (1)، ثم نختبر الفرضية:

- فرضية العدم: $p = 1$ أو $\lambda = 0$
- الفرضية البديلة: $p \prec 1$ أو $\lambda \prec 0$

- ✓ إذا كانت ($\tau$) المحسوبة أكبر من ($\tau$) الجدولية، نرفض فرض العدم القائم على وجود جذر وحدوي ونقبل الفرضية البديلة، ومن ثم تكون السليلة مستقرة.
- ✓ إذا كانت ($\tau$) أقل من ($\tau$) الجدولية، نقبل فرضية العدم وتكون السلسلة غير مستقرة، ثم نقوم بعمل تصحيحي لجعلها مستقرة، وبهذا تأكدنا أنها لا تتمتع بخاصية التكامل المشترك.

**الشكل رقم (3-6): منهجية مبسطة لإختبارات الجذر الوحدوي**

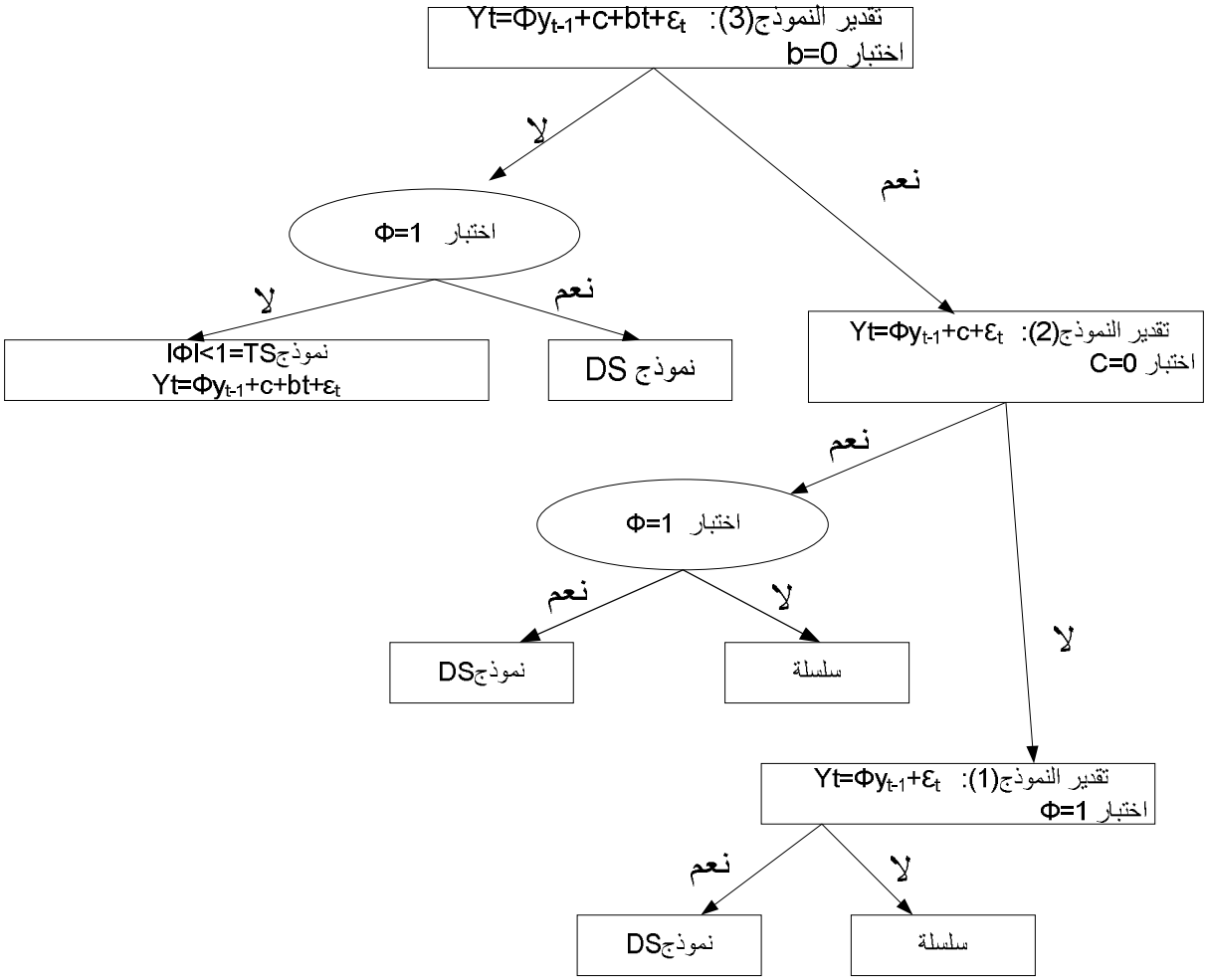


**المصدر**: شيخي مُحَمَّد "طرق الاقتصاد القياسي" مرجع سبق ذكره، ص 211.

# المبحث الثالث : بناء نموذج قياسي لقياس أثر القطاعات خارج المحروقات على الناتج الداخلي الخام للجزائري خلال الفترة 1990 - 2016

يتم هنا دراسة مدى تأثير القطاعات خارج المحروقات على الناتج الداخلي الخام بدراسة قياسية لحالة الجزائر بتغطية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 بالإستعانة ببرنامج EVIEWS 8

## المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية

### أولاً : تحديد المتغيرات

تم التعبير عن متغيرات الدراسة على النحو التالي :

الناتج الداخلي الخام وتم التعبير عنها بـ " PIB "

القطاع الصناعي وتم التعبير عنه بـ " IND "

قطاع الخدمات وتم التعبير عنه بـ " SER "

القطاع الزراعي وتم التعبير عنه بـ " AC "

يبين الجدول التالي تغيرات كل من الناتج الداخلي الخام ،القطاع الصناعي ، قطاع الخدمات و القطاع الزراعي خلال الفترة (1990 – 2016)

**جدول رقم (3– 4):** تغيرات كل من تأثير القطاعات خارج المحروفات والناتج الداخلي الخام (حالة الجزائر ) خلال الفترة (1990- 2016 ).

| الخدمات مليون دينار | الزراعة مليون دينار | الصناعة مليون دينار | الناتج الداخلي الخام مليون دينار | |
|---|---|---|---|---|
| SER | AC | IN D | PIB | السنوات |
| 21594,20 | 62725,40 | 66921,90 | 492805,70 | 1990 |
| 27275,00 | 87307,00 | 99536,90 | 752592,30 | 1991 |
| 35994,10 | 128416,30 | 127161,10 | 918623,80 | 1992 |
| 43182,70 | 131102,00 | 130880,20 | 1005031,40 | 1993 |
| 54741,40 | 145614,50 | 161647,60 | 1274944,00 | 1994 |
| 76291,80 | 196559,50 | 193904,70 | 1743631,80 | 1995 |
| 90837,90 | 277842,10 | 213419,50 | 2256712,60 | 1996 |
| 103307,40 | 240406,80 | 222114,20 | 2423613,70 | 1997 |
| 109841,20 | 324845,80 | 256821,10 | 2444370,20 | 1998 |
| 118889,00 | 359665,80 | 270395,50 | 2825227,60 | 1999 |
| 130448,60 | 346171,40 | 290749,60 | 3698683,70 | 2000 |
| 141882,60 | 412119,50 | 315230,50 | 3754870,80 | 2001 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 2002 | 4023413,80 | 337556,20 | 417225,20 | 153889,60 |
| 2003 | 4700040,40 | 355370,60 | 515281,70 | 169482,60 |
| 2004 | 5545851,50 | 382193,40 | 580505,60 | 183559,50 |
| 2005 | 6930153,40 | 418294,90 | 581615,80 | 205771,10 |
| 2006 | 7837002,10 | 449493,30 | 641285,00 | 226224,60 |
| 2007 | 8554266,00 | 449791,10 | 708072,50 | 247972,10 |
| 2008 | 9968908,80 | 519631,60 | 727413,10 | 280131,50 |
| 2009 | 8770806,40 | 570673,20 | 931349,10 | 323684,60 |
| 2010 | 10404470,80 | 617404,90 | 1015258,80 | 369400,00 |
| 2011 | 12210580,10 | 663756,50 | 1183216,10 | 412721,50 |
| 2012 | 13560557,50 | 728615,20 | 1421693,30 | 460340,00 |
| 2013 | 14092638,10 | 765440,40 | 1640006,10 | 516178,50 |
| 2014 | 14489710,30 | 836973,80 | 1771495,60 | 564876,50 |
| 2015 | 16591900,00 | 900900,00 | 1936400,00 | 745730,00 |
| 2016 | 17406800,00 | 975700,00 | 2140300,00 | 785670,00 |

**المصدر :** site internet :http://www.bank-of-algeria.dz

Site internet :http://www.ONS .dz

**ثانياً - دراسة الإستقرارية** : لدراسة الإستقرارية يتم معالجة كل سلسلة على حدا ليتم جعلها مستقرة بالإستعانة ببرنامج " Eviews8 " بدرجة ثقة 95 %بناءاً على الفرضيات التالية :

النموذج الأول : السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام H0

السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام H1

النموذج الثاني : السلسلة تحتوي على الثابت H0

السلسلة لا تحتوي على الثابت H1

النموذج الثالث : السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي H0

السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي H1

## I. دراسة إستقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام " PIB "

**الشكل رقم (3-7) : تغيرات سلسلة " PIB "**

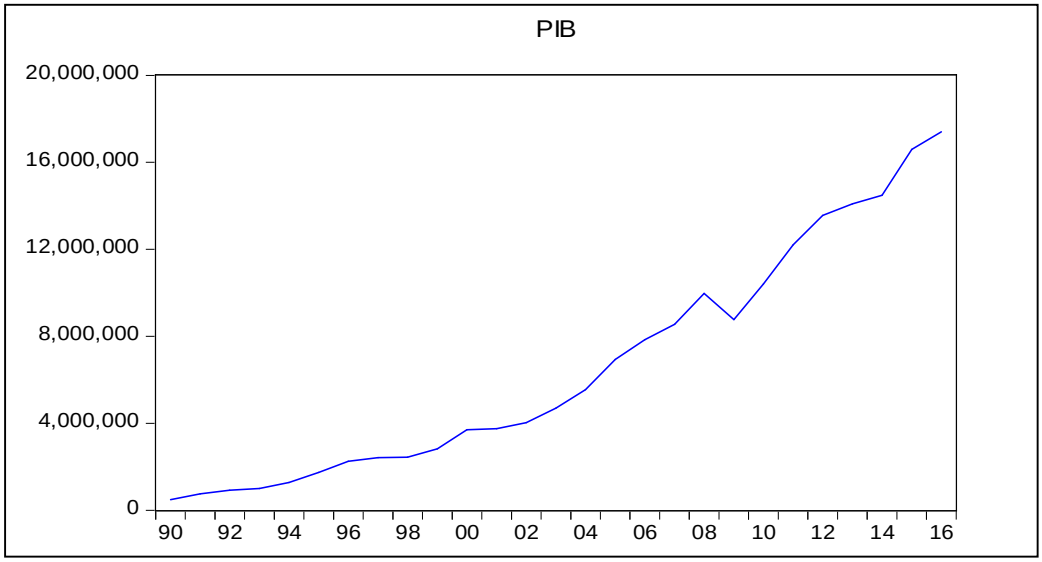


**المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews 8 "**

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة بالإعتماد على طريقة ديكي فولر المتصاعد.

**الجدول رقم (3-5): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " PIB "**

| نوع الإختبار Type de Test | نوع النموذج Type de modèle | إحصائية ADF " t " statistique | القيمة الحرجة عند ( 05 % ) | الإحتمال" P " Probabilité |
|---|---|---|---|---|
| Test ADF | النموذج الأول | -1.106510 | -3.595026 | 0.9085 |
| Test ADF | النموذج الثاني | 2.216250 | -2.981038 | 0.9999 |
| Test ADF | النموذج الثالث | 5.335975 | -1.954414 | 1.0000 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق 01**

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة $tc$ستيودنت ( قيمة ستيودنت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة **" PIB "** أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ (-1.106510 > -3.595026 ) وهذا ما يدل على وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا أيضاً prob = 0.9085 > 0,05 وبالتالي فإن السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدم وننتقل إلى النموذج الثاني.

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة" **PIB** " فإن قيمة ***tc*** ستيودنت لهذا الأخير (2.216250 > -2.981038) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون prob= 0.9999 > 0,05 وبالتالي السلسلة تحتوي على الثابت وعليه نقبل بفرضية العدم والتي تشير إلى وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة ***tc*** ستيودنت لهذا الأخير نجد (5.335 >-1.954) أكبر من القيمة الحرجة (قيم ***Mackinnon***) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال P = 1.000 > 0,05 .

ومنه السلسلة **PIB** غير مستقرة ومن نوع DS ( ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات من الدرجة الأولى).

- **دراسة إستقرارية السلسة " DPIB "**

**الشكل رقم (3-8): تغيرات السلسلة "DPIB"**

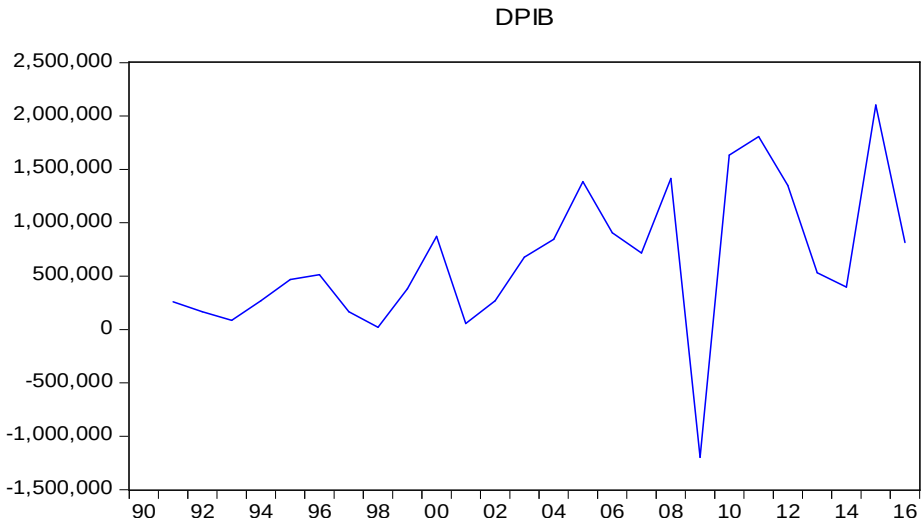


المصدر : من إعداد الطالبتان عتماداً على مخرجات " Eviews "

**الجدول رقم(3-6): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DPIB "**

| نوع الإختبار Type de Test | نوع النموذج Type de modèle | إحصائية ستيودنت المحسوبة " t " statistique | إحصائية القيمة الحرجة | الإحتمال" P " Probabilité |
|---|---|---|---|---|
| Test ADF | النموذج الأول | -6.150918 | -3.603202 | 0.0002 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق 02**

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة ستيودنت ( قيمة ستيودنت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " **DPIB** " أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ (-6.150 < -3.603 ) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا 0.05> 0.002=prob وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وكون Pro(@trend < 0.05 فهذا يعني أن السلسلة من نوع TS وإستقراريتها من نفس إستقرارية البواقي ونقوم بتكوين سلسلة البواقي على النحو التالي:

RDPIB = DPIB – C(2)*@trend

لأن بعد إختبار C(1) وجدناها غير معنوية

- **دراسة إستقرارية سلسة البواقي للناتج الداخلي الخام " RDPIB "**

**الشكل رقم (3-9) : تغيرات سلسلة " RDPIB "**

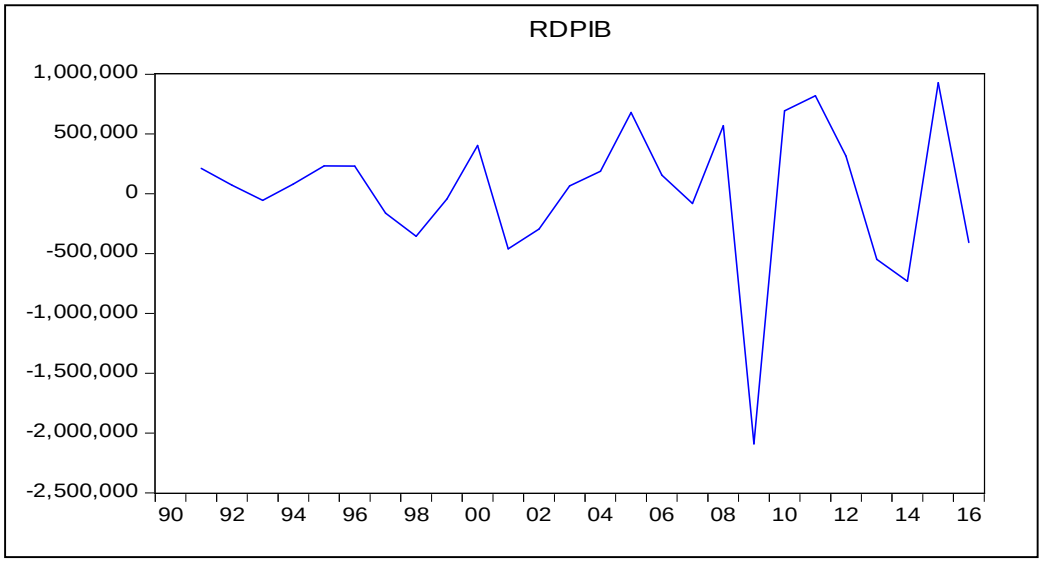


**المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews 8 "**

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة مستقر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة بالإعتماد على طريقة ديكي فولر المتصاعد.

**الجدول رقم (3-7): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " RDPIB "**

| نوع الإختبار Type de Test | نوع النموذج Type de modèle | إحصائية ADF " t " statistique | القيمة الحرجة عند ( 05 % ) | الإحتمال"P " Probabilité |
|---|---|---|---|---|
| Test ADF | النموذج الأول | -6.15 | -3.60 | 0.0002 |
| Test ADF | النموذج الثاني | -6.28 | -2.98 | 0.000 |
| Test ADF | النموذج الثالث | -6.41 | -1.955 | 0.0000 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق 03**

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة *tc* ستيودنت ( قيمة ستيودنت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة **" RDPIB "** أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ( 3.6 - > 6.15-) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الإتجاه العلم ولدينا أيضاً prob = 0.0002 < 0,05 وبالتالي فإن السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل الفرضية البديلة وننتقل إلى النموذج الثاني.

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة**" RDPIB "** فإن قيمة *tc* ستيودنت لهذا الأخير ( 2.98 - > 6.28-) أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون prob=0.000 > 0,05 وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل الفرضية البديلة والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة *tc* ستيودنت لهذا الأخير نجد ( 1.955 - > 6.41- ) أصغر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال P = 0.000 > 0.05 ،ومنه السلسلة **RDPIB** مستقرة.

## II.دراسة إستقرارية سلسلة القطاع الزراعي " AC "

**الشكل رقم (3-10):تغيرات السلسلة "AC"**

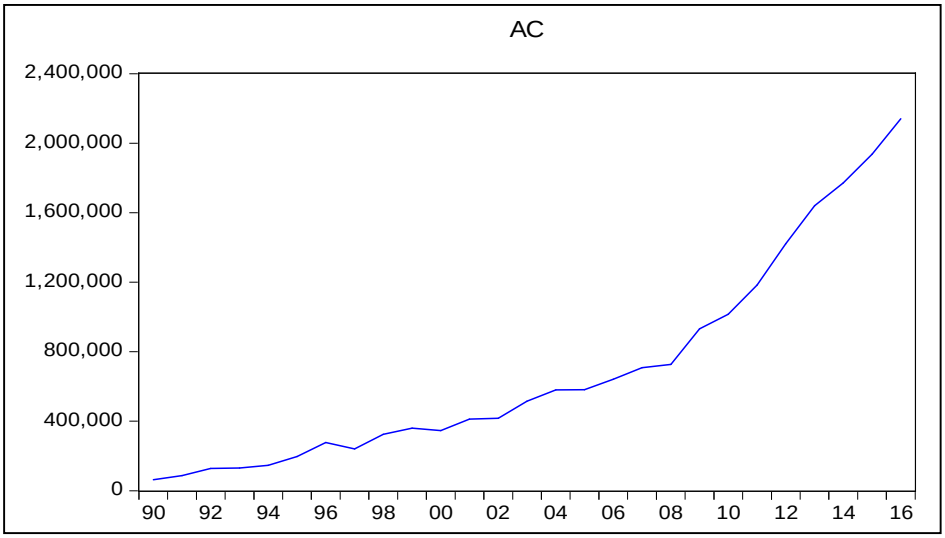


**المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews "**

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة بالإعتماد على طريقة ديكي فولر المتصاعد.

**الجدول رقم (3-8): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " AC "**

| نوع الإختبار Type de Test | نوع النموذج Type de modèle | إحصائية ADF " t " statistique | القيمة الحرجة عند ( 05 % ) | الإحتمال" P " Probabilité |
|---|---|---|---|---|
| Test ADF | النموذج الأول | 1.428683 | -3.595026 | 0.9999 |
| Test ADF | النموذج الثاني | 5.570689 | -2.981038 | 1.0000 |
| Test ADF | النموذج الثالث | 9.676198 | -1.954414 | 1.0000 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق 04**

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة $tc$ستيودنت ( قيمة ستيودنت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " **AC** " أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ (1.428 > -3.595 ) وهذا ما يدل على وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا prob= 0.999 > 0.05 وبالتالي السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدم وننتقل إلى النموذج الثاني.

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة" **AC** " فإن قيمة $tc$ ستيودنت لهذا الأخير

(-2.981<5.570) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

prob= 1.00 > 0,05 وبالتالي السلسلة تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة ***tc*** ستيودنت لهذا الأخير نجد ( 9.676 > 1.954-) أكبر من القيمة الحرجة (قيم ***Mackinnon***) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال P = 1.00 > 0,05 ، السلسلة **AC** غير مستقرة ومن نوع DS.

- **إختبار إستقرارية السلسلة " DAC "**

**الشكل رقم (3-11): تغيرات السلسلة " DAC "**

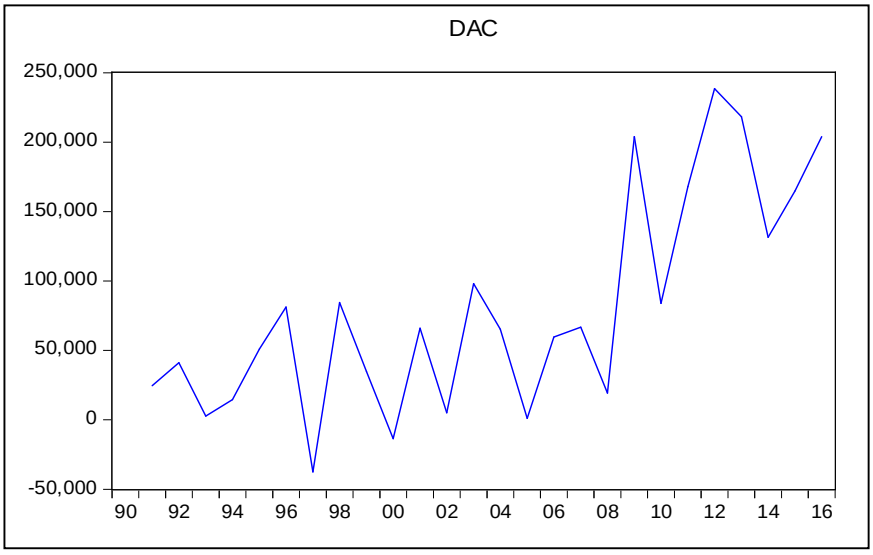


**المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews "**

**الجدول رقم(3-9): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DAC "**

| نوع الإختبار Type de Test | نوع النموذج Type de modèle | إحصائية ADF " t " statistique | القيمة الحرجة عند ( 05 % ) | الإحتمال" P " Probabilité |
|---|---|---|---|---|
| Test ADF | النموذج الأول | -4.707292 | -3.603202 | 0.0048 |

**المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج "Eviews 8" أنظر الملحق رقم 05**

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة ***tc*** ستيودنت ( قيمة ستيودنت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة **" DAC "** أصغر من القيمة

الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ( -3.603 > -4.707 ) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا 0.05> 0.0048=prob وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وكون Pro(@trend) < 0.05 فهذا يعني أن السلسلة من نوع TS وإستقراريتها من نفس إستقرارية البواقي ونقوم بتكوين سلسلة البواقي على النحو التالي:

R DAC = DAC – C(2)*@trend

لأن بعد إختبار C(1) وجدناها غير معنوية

- **دراسة إستقرارية سلسة البواقي لقطاع الزراعة " R DAC "**

**الشكل رقم (3-12) : تغيرات سلسلة " R DAC "**

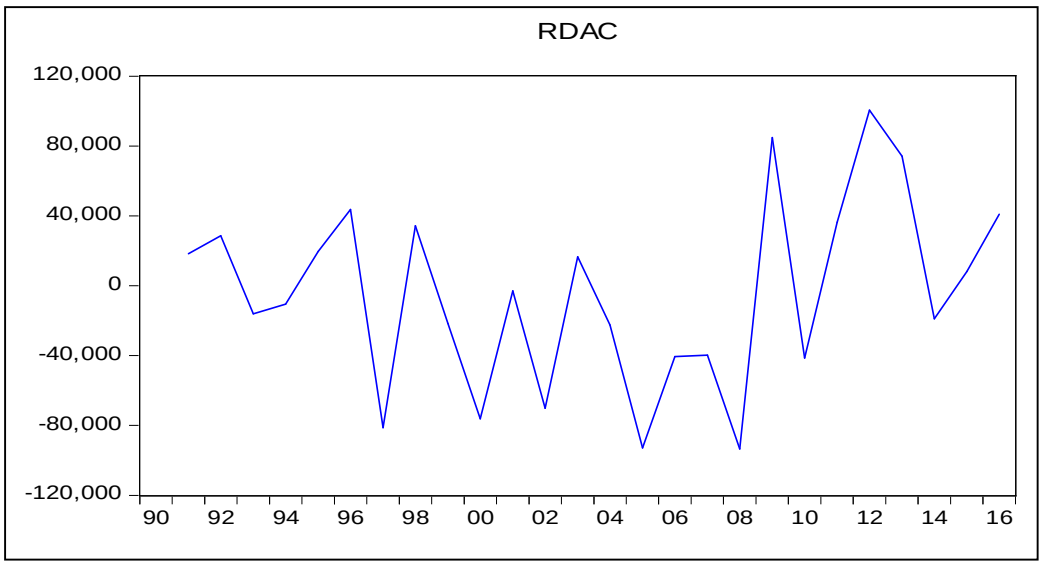


**المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews 8 "**

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة مستقر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة بالإعتماد على طريقة ديكي فولر المتصاعد.

**الجدول رقم (3-10): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " R DAC "**

| نوع الإختبار Type de Test | نوع النموذج Type de modèle | إحصائية ADF " t " statistique | القيمة الحرجة عند ( 05 % ) | الإحتمال" P " Probabilité |
|---|---|---|---|---|
| Test ADF | النموذج الأول | - 4.707 | - 3.603 | 0.0048 |
| Test ADF | النموذج الثاني | -4.63 | -2.98 | 0.0012 |
| Test ADF | النموذج الثالث | -4.68 | -1.955 | 0.0000 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق 06**

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة *tc* ستيودنت ( قيمة ستيودنت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " **R DAC** " أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ( -3.6 > -4.707) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا أيضاً prob = 0.0048 < 0,05 وبالتالي فإن السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل الفرضية البديلة وننتقل إلى النموذج الثاني.

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة" **R DAC** " فإن قيمة *tc* ستيودنت لهذا الأخير ( -2.98 > -4.63) أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون prob = 0.0012 < 0,05 وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل الفرضية البديلة والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة *tc* ستيودنت لهذا الأخير نجد ( -1.955 > -4.68 ) أصغر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال P = 0.000 < 0,05 .

ومنه السلسلة **R DAC** مستقرة

## III. دراسة إستقرارية سلسلة القطاع الصناعي " IND "

**الشكل رقم (3-13): تغيرات السلسلة " IND "**

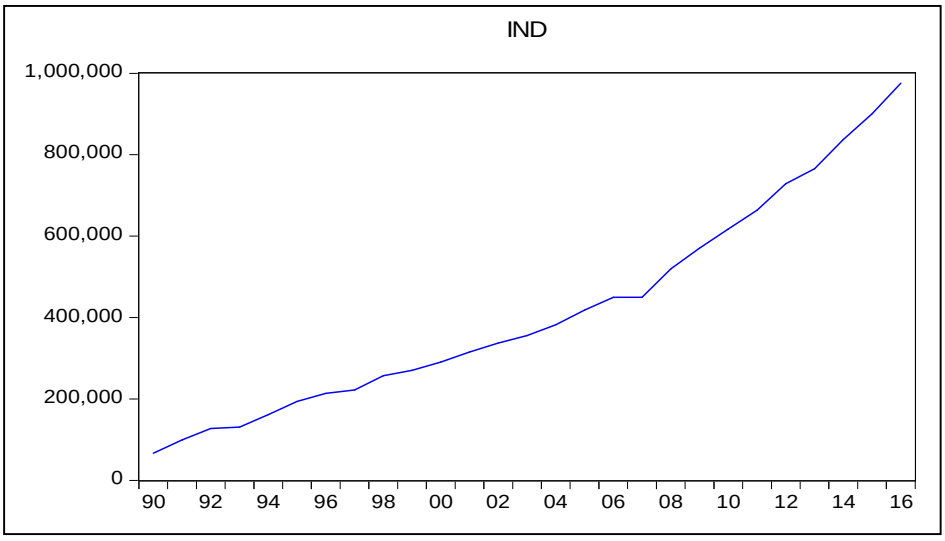


**المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews "**

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة بالإعتماد على طريقة ديكي فولر المتصاعد.

**الجدول رقم(3-11): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " IND "**

| نوع الإختبار Type de Test | نوع النموذج Type de modèle | إحصائية ADF " t "statistique | القيمة الحرجة عند ( 05 % ) | الإحتمال"P " Probabilité |
|---|---|---|---|---|
| Test ADF | النموذج الأول | 2.128532 | -3.603202 | 1.0000 |
| Test ADF | النموذج الثاني | 4.737650 | -2.986225 | 1.0000 |
| Test ADF | النموذج الثالث | 5.535355 | -1.955020 | 1.0000 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق 07**

إنطلاقًا من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة $tc$ستيودنت ( قيمة ستيودنت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة **" IND "** أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ (2.128 > -3.603) وهذا ما يدل على وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا prob= 1.0000 > 0.05 وبالتالي السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدم وننتقل إلى النموذج الثاني.

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة**" IND "** فإن قيمة $tc$ ستيودنت لهذا الأخير (4.737 > -2.986) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون prob= 1.0000 > 0,05 وبالتالي السلسلة تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية والتي تشير إلى وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة $tc$ ستيودنت لهذا الأخير نجد ( 5.535 > -1.955) أضغر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال P = 1.0000 > 0,05 ،السلسلة **IND** غير مستقرة ومن نوع DS.

- **إختبار إستقرارية السلسلة " DIND "**

**الشكل رقم (3-14): تغيرات السلسلة " DIND "**

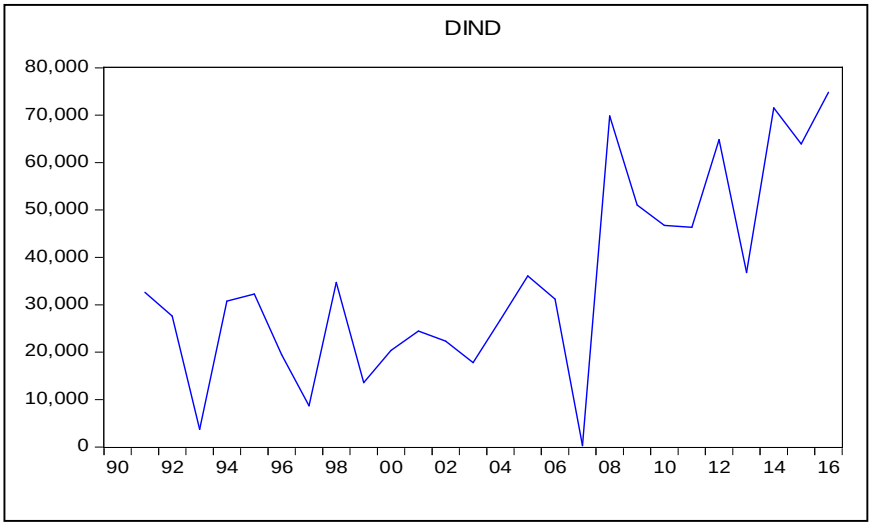


**المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews**

**الجدول رقم(3-12): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DIND "**

| نوع الإختبار Type de Test | نوع النموذج Type de modèle | إحصائية ADF " t " statistique | القيمة الحرجة عند ( 05 % ) | الإحتمال"P " Probabilité |
|---|---|---|---|---|
| Test ADF | النموذج الأول | -5.166730 | -3.603202 | 0.0017 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق 08**

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة $tc$ستيودنت ( قيمة ستيودنت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة **" DIND "** أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ (-3.603 > -5.166) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا

prob =0.0017 > 0.05 وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نرفض فرضية العدم، وكون Pro(@trend) < 0.05 فهذا يعني أن السلسلة من نوع TS وإستقراريتها من نفس إستقرارية البواقي ونقوم بتكوين سلسلة البواقي على النحو التالي:

R DIND = DIND – C(2)*@trend

لأن بعد إختبار C(1) وجدناها غير معنوية

- **دراسة إستقرارية سلسة البواقي لقطاع الصناعة " R IND "**

**الشكل رقم (3-15) : تغيرات سلسلة " R IND "**

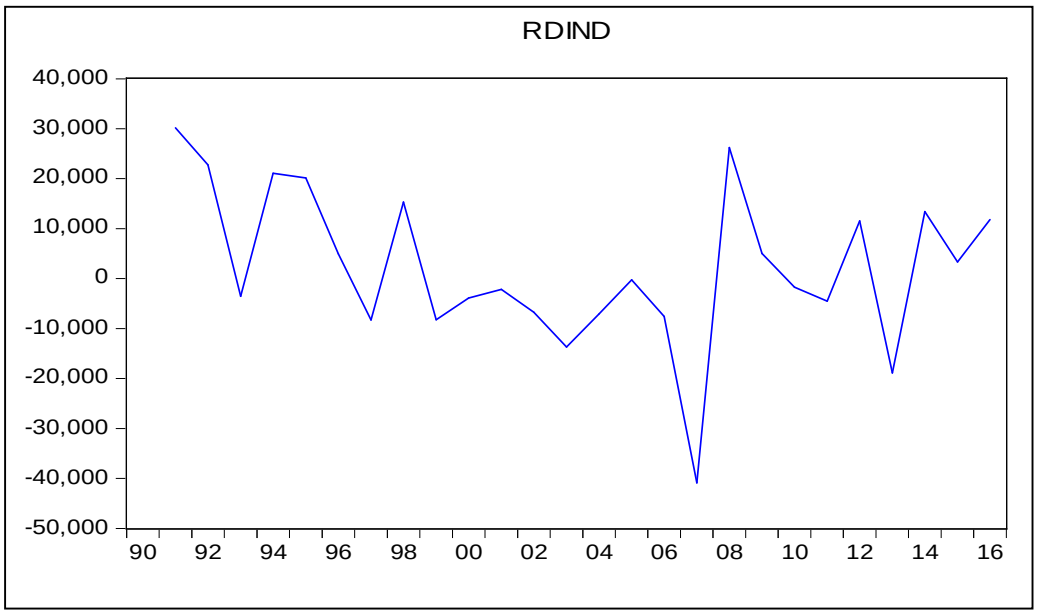


**المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews 8 "**

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة مستقر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة بالإعتماد على طريقة ديكي فولر المتصاعد.

**الجدول رقم (3-13): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " R IND "**

| نوع الإختبار Type de Test | نوع النموذج Type de modèle | إحصائية ADF " t " statistique | القيمة الحرجة عند ( 05 % ) | الإحتمال"P " Probabilité |
|---|---|---|---|---|
| Test ADF | النموذج الأول | -5.166 | - 3.603 | 0.0017 |
| Test ADF | النموذج الثاني | -5.204 | -2.986 | 0.0003 |
| Test ADF | النموذج الثالث | -5.291 | -1.955 | 0.0000 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق 09**

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة $tc$ستيودنت ( قيمة ستيودنت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة **" R IND "** أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ( 3.603 - > 5.166-) وهذا ما يدل على عدم وجود

مركبة الإتجاه العام ولدينا أيضاً prob = 0.0017 < 0,05 وبالتالي فإن السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل الفرضية البديلة وننتقل إلى النموذج الثاني.

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة" **R IND** " فإن قيمة *tc* ستيودنت لهذا الأخير (-5.204 <-2.986) أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون prob =0.0003 < 0,05 وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل الفرضية البديلة والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة *tc* ستيودنت لهذا الأخير نجد ( -1.955 > -5.291) أصغر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال P = 0.000 < 0,05 ، ومنه السلسلة **R DIND** مستقرة.

## IV. دراسة إستقرارية سلسلة قطاع الخدمات " SER"

**الشكل رقم(3-16): تغيرات السلسلة " SER"**

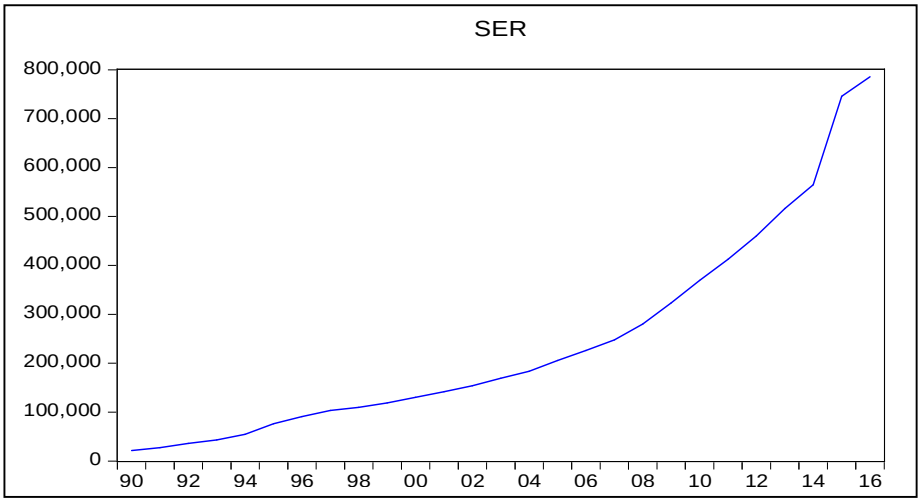


**المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews "**

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة بالإعتماد على طريقة ديكي فولر المتصاعد.

**الجدول رقم(3-14): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " SER "**

| نوع الإختبار Type de Test | نوع النموذج Type de modèle | إحصائية ADF " t "statistique | القيمة الحرجة عند ( 05 % ) | الإحتمال"P " Probabilité |
|---|---|---|---|---|
| Test ADF | النموذج الأول | 5.012320 | -3.603202 | 1.0000 |
| Test ADF | النموذج الثاني | 5.620875 | -2.986225 | 1.0000 |
| Test ADF | النموذج الثالث | 6.619531 | -1.955020 | 1.0000 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق 10**

إنطلاقًا من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة *tc* ستيودنت ( قيمة ستيودنت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة **" SER "** أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ (-3.603 < 5.012) وهذا ما يدل على وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا prob= 1.0000 > 0.05 وبالتالي السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدم وننتقل إلى النموذج الثاني.

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة**" SER "** فإن قيمة *tc* ستيودنت لهذا الأخير (-2.986< 5.620) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون prob= 1.0000 > 0,05 وبالتالي السلسلة تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية والتي تشير إلى وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة *tc* ستيودنت لهذا الأخير نجد (-1.955 < 6.619) أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال P = 1.0000> 0,05 ، السلسلة **SER** غير مستقرة ومن نوع DS.

- **إختبار إستقرارية السلسلة " DSER "**

**الشكل رقم (3-17): تغيرات السلسلة" DSER "**

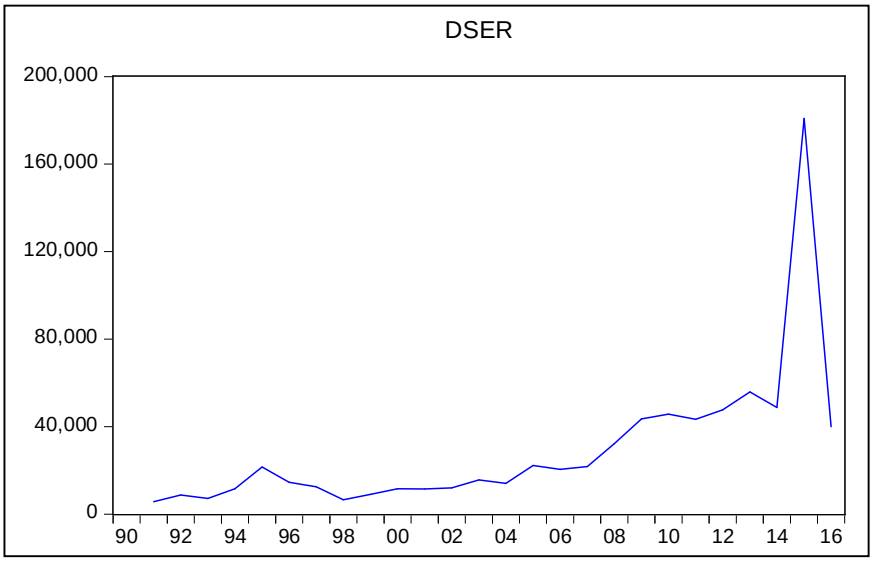


**المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات "Eviews"**

**الجدول رقم(3-15): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DSER "**

| نوع الإختبار Type de Test | نوع النموذج Type de modèle | إحصائية ADF " t " statistique | القيمة الحرجة عند ( 05 % ) | الإحتمال" P " Probabilité |
|---|---|---|---|---|
| Test ADF | النموذج الأول | 1.142334 | -3.612199 | 0.9998 |
| Test ADF | النموذج الثاني | 2.629230 | -2.991878 | 1.0000 |
| Test ADF | النموذج الثالث | 3.169870 | -1.955681 | 0.9991 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق 11**

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة $tc$ستيودنت ( قيمة ستيودنت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة **" DSER "** أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ( 3.612- < 1.142) وهذا ما يدل على وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا 0.05 < 0.9998=prob وبالتالي السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام وننتقل إلى النموذج الثاني.

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة**DSER** " فإن قيمة $tc$ ستيودنت لهذاالأخير (2.629 > -2.991) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

prob = 1.0000 > 0,05 وبالتالي السلسلة تحتوي على الثابت وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث.

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة $tc$ ستيودنت لهذا الأخير نجد (3.169 > -1.955) أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال P = 0.9991 > 0,05 ، ومنه السلسلة **"DSER"** غير مستقرة.

- **إختبار إستقرارية السلسلة " DDSER "**

**الشكل رقم (3-18): تغيرات السلسلة " DDSER "**

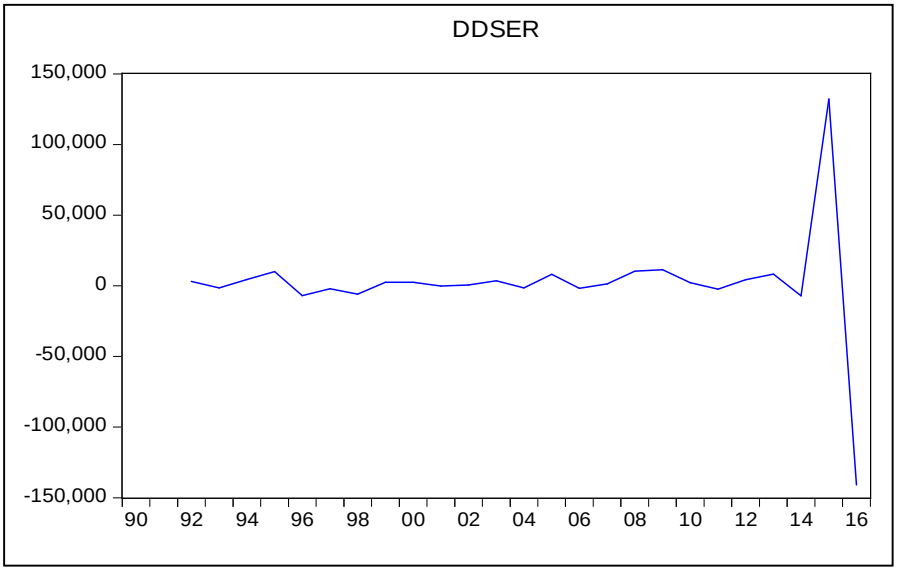


**المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews "**

**الجدول رقم(3-16): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DDSER "**

| نوع الإختبار Type de Test | نوع النموذج Type de modèle | إحصائية ADF " t " statistique | القيمة الحرجة عند ( 05 % ) | الإحتمال" P " Probabilité |
|---|---|---|---|---|
| Test ADF | النموذج الأول | -11.83948 | -3.612199 | 0.0000 |
| Test ADF | النموذج الثاني | -10.81489 | -2.991878 | 0.0000 |
| Test ADF | النموذج الثالث | -0.280330 | -1.956406 | 0.5738 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق 12**

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة $tc$ستيودنت ( قيمة ستيودنت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة **" DDSER "** أصغر من

القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ (-11.839 < -3.612 ) وهذا ما يدل على وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا prob=0.0000 < 0.05 وبالتالي السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام وننتقل إلى النموذج الثاني.

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة" **DDSER** " فإن قيمة *tc* ستيودنت لهذا الأخير (-10.814 < -2.991) أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون prob =0.0000 < 0,05 وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية البديلة والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث.

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة *tc* ستيودنت لهذا الأخير نجد (-1.956 < -0.280) أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال P= 0.573 < 0,05 ،ومنه السلسلة " **DDSER** " غير مستقرة.

- **إختبار إستقرارية السلسلة " DDDSER "**

**الشكل رقم (3-19): تغيرات السلسلة " DDDSER "**

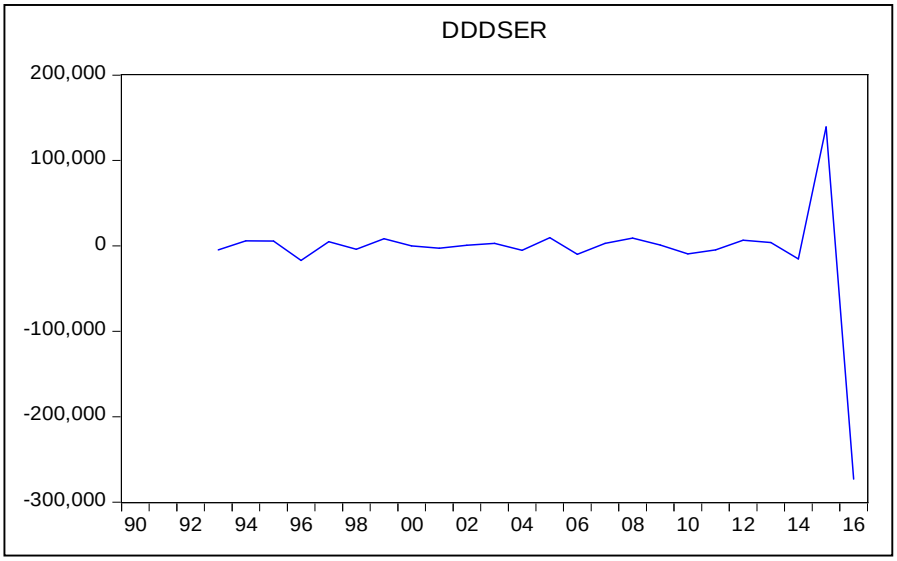


**المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews "**

**الجدول رقم(3-17): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DDDSER "**

| نوع الإختبار Type de Test | نوع النموذج Type de modèle | إحصائية ADF " t " statistique | القيمة الحرجة عند ( 05 % ) | الإحتمال"P " Probabilité |
|---|---|---|---|---|
| Test ADF | النموذج الأول | -16.06981 | -3.622033 | 0.0000 |
| Test ADF | النموذج الثاني | -16.00757 | -2.998064 | 0.0000 |
| Test ADF | النموذج الثالث | -16.17629 | -1.956406 | 0.0001 |

**المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق 13**

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة *tc* ستيودنت ( قيمة ستيودنت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة **" DDDSER "** أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ (-16.069 < -3.622 ) وهذا ما يدل على وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا prob=0.0000< 0.05 وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نرفض فرضية العدم وننتقل إلى النموذج الثاني.

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة" **DDDSER** " فإن قيمة *tc* ستيودنت لهذا الأخير (-16.007 < -2.998) أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون prob= 0.0000 < 0,05 وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل الفرضية البديلة والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث.

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة *tc* ستيودنت لهذا الأخير نجد (-16.176 < -1.956) أصغر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال P= 0.0001 < 0,05 ،ومنه السلسلة **" DDDSER "** مستقرة.

**كون السلاسل غير مستقرة من نفس الدرجة، فيمكن تطبيق شعاع الإنحدار الذاتي VAR**

**ثالثا- إختبار درجة إبطاء نموذج شعاع الإنحدار الذاتي ( VAR):**

**الجدول رقم (3-18): نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (VAR)**

Included observations: 21

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -1060.929 | NA | 1.31e+39 | 101.4218 | 101.6207 | 101.4650 |
| 1 | -1030.408 | 46.50766* | 3.41e+38 | 100.0389 | 101.0336* | 100.2548 |
| 2 | -1009.321 | 24.09901 | 2.56e+38* | 99.55442* | 101.3450 | 99.94303* |
| 3 | -999.3591 | 7.590315 | 8.29e+38 | 100.1294 | 102.7159 | 100.6908 |

* indicates lag order selected by the criterion

**المصدر: مخرجات برنامج Eviews**

ومنه درجة إبطاء نموذج الإنحدار الذاتي هي 02.

## المطلب الثاني: تقييم النموذج

من خلال تطبيق نموذج الإرتباط المتعدد وبعد إدخال البيانات في برنامج Eviews لغرض تقدير النموذج بتطبيق طريقة المربعات الصغر كانت النتائج كالتالي:

**أولا- دراسة النماذج:**

❖ **النموذج الأول:**

DDDSER = - 1.84*DDDSER(-1) - 0.88*DDDSER(-2) - 0.006*RDAC(-1) + 0.18*RDAC(-2) + 0.39*RDIND(-1) - 1.14*RDIND(-2) - 0.023*RDPIB(-1) + 0.0009*RDPIB(-2) + 6202.944

- **التحليل الإحصائي:**

**إختبار القوية الإرتباطية والتفسيرية:**

R-squared = 0.9363 أي أنا العلاقة الإرتباطية قوية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة أي أن المتغيرات المفسرة والمتمثلة في قطاع الزراعة وقطاع الصناعة والناتج الداخلي الخام يستطيعون تفسير ما قيمته 93.63%من التغيرات الحاصلة في قطاع الخدمات، أما Adj. R-squared = 0.8972 القوة التفسيرية الحقيقية لهذه المتغيرات بحيث تستطيع أن تفسر حقيقة ما قيمته 89.72% من التغير الحاصل في قطاع الخدمات.

**إختبار معنوية النموذج الأول**

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر المجدولة F-statistic = 23.91 > 2.96 (F- tableau) وعلى هذا الأساس فإن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

**إختبار معنوية المعلمات :**

بالنسبة لمعنوية المعلمات فهي كلها غير معنوية كون إحصائية ستودنت المجدولة الخاصة بالمعلمات كلها أكبر من إحصائية ستودنت المحسوبة الخاصة بهذه المعلمات ما عدى معنوية الناتج الداخلي الخام بفترة إبطاء أولي وثانوي فهما معنويان، أي أن الناتج الداخلي الخام بفترة أولى وثانية له دلالة في تفسير التغير الحاصل في قطاع الخدمات، أما المتغيرات الأخرى فليس لها دلالة (معنوية) في تفسير التغير الحاصل في قطاع الخدمات.

- **التحليل الإقتصادي:**

قطاع الخدمات يرتبط عكسياً مع قطاع الخدمات بدرجة الإبطاء الأولي والثانية ويرتبط طردياً مع كل من قطاع الزراعة والناتج الداخلي الخام بدرجة الإبطاء الثانية، أي أنه كل ما زاد قطاع الخدمات بـ 1% هذا يعني أن قطاع الزراعة والناتج الداخلي الخام قد زداد بـ 0.18% و0.0009 % على التوالي، ويرتبط أيضاً طردياً مع قطاع الصناعة بدرجة الإبطاء الأولى، أي أن قطاع الصناعة يزداد بـ0.39 %، كما توجد علاقة عكسية بين قطاع الخدمات وكل من الناتج الداخلي الخام وقطاع الزراعة بدرجة الإبطاء الأولى، بمعناه أن كل ما ينقص القطاع الزراعي والناتج الداخلي الخام بما قيمته 0.006 %و0.02 %على التوالي، فإن قطاع الخدمات يزداد بـ 1% وكذاك هو الشأن بالنسبة لقطاع الصناعة بدرجة الإبطاء ثانية فهو ينقص بنسبة 1.14 %، وبما أن إشارة الحد الثابت موجبة فإن احتمال انعدام المتغيرات المفسرة مستحيل.

❖ **النموذج الثاني:**

RDAC = - 0.021*DDDSER(-1) - 2.55*DDDSER(-2) + 0.202*RDAC(-1) + 0.117*RDAC(-2) + 2.02*RDIND(-1) - 0.658*RDIND(-2) + 0.019*RDPIB(-1) - 0.0016*RDPIB(-2) - 5161.489

- **التحليل الإحصائي:**

**إختبار القوية الإرتباطية والتفسيرية:**

R-squared = 0.4873 أي أن المتغيرات المفسرة تستطيع أن تفسر بنسبة 48.73 % التغير الحاصل في القطاع الزراعي، وبما أن Adj. R-squared = 0.1719 فهذا يعني أن كل من قطاع الخدمات وقطاع الصناعة والناتج الداخلي الخام تستطيع أن تفسر حقيقة ما قيمته 17.19 % من التغير الحاصل في القطاع الزراعي.

**إختبار معنوية النموذج الثاني:**

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة أصغر من إحصائية فيشر المجدولة F-statistic = 1.54< 2.96 (F-tableau) وعلى هذا الأساس فإن النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية.

**إختبار معنوية المعلمات :**

تؤكد معنوية المعلمات عدم معنوية النموذج ككل، كون جميع المعلمات غير معنوية لوجود إحصائية ستودنت المحسوبة أصغر من إحصائية ستودنت المجدولة، وعلى هذا الأساس فإن جميع المتغيرات في هذا النموذج ليس لها معنوية (دلالة) في تفسير التغير الحاصل في القطاع الزراعي، أي أن القطاع الزراعي تفسره متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

❖ **النموذج الثالث:**

RDIND = 0.058*DDDSER(-1) - 0.93*DDDSER(-2) + 0.01*RDAC(-1) + 0.058*RDAC(-2) - 0.021*RDIND(-1) - 0.14*RDIND(-2) - 0.006*RDPIB(-1) - 0.001*RDPIB(-2) - 544.226

- **التحليل الإحصائي:**

**إختبار القوية الإرتباطية والتفسيرية:**

R-squared = 0.3307 أي أن المتغيرات المفسرة تستطيع أن تفسر بنسبة 33.07 % التغير الحاصل في قطاع الصناعة ، وبما أن Adj. R-squared = -0.081 فهذا يعني أن كل من قطاع الخدمات وقطاع الزراعة والناتج الداخلي الخام تفسر عكسياً التغير الحاصل في القطاع الصناعة.

**إختبار معنوية النموذج الثالث:**

النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية، كون إحصائية فيشر المحسوبة أصغر من إحصائية فيشر المجدولة F- statistic= 0.80 < 2.96 (F-tableau).

**إختبار معنوية المعلمات :**

تؤكد معنوية المعلمات عدم معنوية النموذج ككل، كون جميع المعلمات غير معنوية لوجود إحصائية ستودنت المحسوبة أصغر من إحصائية ستودنت المجدولة، وعلى هذا الأساس فإن جميع المتغيرات في هذا النموذج ليس لها معنوية (دلالة) في تفسير التغير الحاصل في القطاع الصناعة ، أي أن القطاع الصناعة تفسره متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

❖ **النموذج الرابع:**

RDPIB = - 11.109*DDDSER(-1) - 27.28*DDDSER(-2) + 2.23*RDAC(-1) - 2.66*RDAC(-2) - 7.52*RDIND(-1) + 14.65*RDIND(-2) - 0.16*RDPIB(-1) - 0.58*RDPIB(-2) + 52971.589

- **التحليل الإحصائي:**

**إختبار القوية الإرتباطية والتفسيرية:**

R-squared = 0.4707 أي أن المتغيرات المفسرة تستطيع أن تفسر بنسبة 47.07 % التغير الحاصل في الناتج الداخلي الخام، وبما أن Adj. R-squared = 0.1450فهذا يعني أن كل من قطاع الخدمات وقطاع الصناعة وقطاع الزراعة تستطيع أن تفسر حقيقة ما قيمته 14.5% من التغير الحاصل في الناتج الداخلي الخام وهي علاقة إرتباطية ضعيفة.

**إختبار معنوية النموذج الرابع:**

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة أصغر من إحصائية فيشر المجدولة F-statistic = 1.44< 2.96 (F-tableau) وعلى هذا الأساس فإن النموذج غير معنوي.

**إختبار معنوية المعلمات :**

تؤكد معنوية المعلمات عدم معنوية النموذج ككل، كون جميع المعلمات غير معنوية لوجود إحصائية ستودنت المحسوبة أصغر من إحصائية ستودنت المجدولة، وعلى هذا الأساس فإن جميع المتغيرات في هذا

النموذج ليس لها معنوية (دلالة) في تفسير التغير الحاصل في الناتج الداخلي الخام ، أي أن الناتج الداخلي الخام تفسره متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

**ثانيا- إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي:**

**الجدول رقم (3-19): نتائج إختبار الإرتباط الذاتي**

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 05/22/18 Time: 09:13
Sample: 1990 2016
Included observations: 22

| Lags | LM-Stat | Prob |
|---|---|---|
| 1 | 8.381165 | 0.9367 |
| 2 | 19.49475 | 0.2438 |
| 3 | 12.28913 | 0.7238 |
| 4 | 12.70195 | 0.6944 |
| 5 | 18.19891 | 0.3124 |
| 6 | 15.66868 | 0.4763 |
| 7 | 21.47602 | 0.1609 |
| 8 | 27.98209 | 0.0318 |
| 9 | 13.36829 | 0.6457 |
| 10 | 25.76154 | 0.0575 |
| 11 | 22.03394 | 0.1421 |
| 12 | 14.31156 | 0.5755 |

Probs from chi-square with 16 df.

**المصدر: مخرجات برنامج Eviews**

كل الإحتمالات غير معنوية وعليه نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا يوجد إرتباط ذاتي بين البواقي، ومنه لا يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء.

**ثالثا- إختبار صلاحية النموذج :**

**الجدول رقم (3-20): نتائج تقدير النموذج**

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 05/22/18 Time: 09:17
Sample: 1990 2016
Included observations: 22

Joint test:

| Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|
| 164.8675 | 160 | 0.3796 |

Individual components:

| Dependent | R-squared | F(16,5) | Prob. | Chi-sq(16) | Prob. |
|---|---|---|---|---|---|
| res1*res1 | 0.782541 | 1.124550 | 0.4890 | 17.21590 | 0.3718 |
| res2*res2 | 0.711571 | 0.770954 | 0.6863 | 15.65455 | 0.4773 |
| res3*res3 | 0.906688 | 3.036494 | 0.1121 | 19.94714 | 0.2226 |
| res4*res4 | 0.794033 | 1.204735 | 0.4531 | 17.46873 | 0.3559 |
| res2*res1 | 0.609753 | 0.488275 | 0.8740 | 13.41457 | 0.6422 |
| res3*res1 | 0.634586 | 0.542695 | 0.8387 | 13.96090 | 0.6016 |
| res3*res2 | 0.976670 | 13.08216 | 0.0050 | 21.48674 | 0.1606 |
| res4*res1 | 0.840743 | 1.649741 | 0.3036 | 18.49635 | 0.2956 |
| res4*res2 | 0.737818 | 0.879419 | 0.6190 | 16.23199 | 0.4369 |
| res4*res3 | 0.778194 | 1.096388 | 0.5023 | 17.12026 | 0.3779 |

**المصدر: مخرجات برنامج Eviews**

إحتمالية Chi-sq تساوي 0.379 أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية أي أن سلسلة البواقي لها تباين متجانس

ومنه النموذج لا يعاني لا من مشكل الإرتباط الذاتي ولا من مشكل عدم التجانس.

## خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بتسليط الضوء على وضعية القطاعات خارج المحروقات في الجزائر، تبين لنا أن نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الإقتصاد الوطني ضعيفة إذا ما قورنت بقطاع المحروقات، الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات في سبيل تنميتها وتنويعها.

كما تم بناء نموذج قياسي لقياس أثر القطاعات خارج المحروقات على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، بعد عرض الإطار النظري للإنحدار الخطي المتعدد وكذلك تحليل السلاسل الزمنية ومعرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وتوصلنا في النهاية إلى وجود علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام وكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة، وإلى معنوية النموذج الأول إحصائياً وإقتصادياً، فالقطاعات خارج المحروقات تفسر حقيقة بنسبة 14% فقط التغيرات التي تحدث في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال فترة الدراسة.

# خاتمة

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (1990-2016 )، من خلال إعتمادنا على القطاعات الرئيسية كبديل لقطاع المحروقات المتمثلة في قطاع الصناعة، قطاع الزراعة، قطاع الخدمات، وذلك بدراسة قياسية لأثر هذه القطاعات على نمو الناتج الداخلي الخام، باعتبار أن الجزائر مازالت غير قادرة على تنويع هيكل بنيتها الإنتاجية بالدرجة التي تجعل القطاعات خارج المحروقات ترقى لمستوى يسمح لها بالمساهمة الفعالة في النمو الإقتصادي، على الرغم من مسيرة التنمية الإقتصادية التي مرت بها الجزائر عير مختلفة البرامج التنموية لترقية صادراتها الغير نفطية كمصدر مستقبلي للنقد الأجنبي، إلا أن الصادرات الغير نفطية لم تتجاوز نسبتها 6%خلال فترة الدراسة، لأن السياسة الوطنية لترقية الصادرات الغير نفطية لم تكن سوى حلول ظرفية وترقيعية نتيجة اختلاف مساندتها وتشجيعها من حكومة إلى أخرى الأمر الذي أدى إلى جعلها تحقق نتائج متذبذبة طيلة هذه فترة.

وبالرغم من أن الجزائر تمتلك طاقات إنتاجية لا يستهان بها في مختلف القطاعات، إلى أن واقع هاته القطاعات يعكس لنا سوء استغلال هذه الموارد، وكذلك ضعف التسيير والإدارة في تحسين نتائج هذه القطاعات، مما جعل نسبة نموها ضئيلة، إضافة إلى بقاء مشكل التبعية للخارج في ميدان استراد الكثير من السلع مما عمق من عجز الميزان التجاري نتيجة عدم القدرة على الرفع من صادراتها خارج المحروقات، وهو ما يؤكد على ضرورة بعثه من جديد لخدمة الإقتصاد الوطني، شريطة إتباع أسس سليمة منبثقة من الواقع، وعدم ترك السوق الوطنية تغرق بالمنتجات المستورة.

وفيما يتعلق بالدراسة القياسية لأثر القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر من خلال إختبارت إستقرارية السلسلة الزمنية للقطاعات في الفترة (1990-2016), أن هناك تفاوت في نسب مساهمة كل قطاع في الإقتصاد ولكن على العموم تبقى هاته المساهمة ضئيلة مقارنة بقطاع المحروقات الذي يستحوذ على حوالي 94% من الصادرات الجزائرية.

❖ **إختبار صحة الفرضيات:**

فيما يتعلق فيما يتعلق بالفرضيات المقترحة في مقدمة البحث فقد تم التوصل إلى الأتي:

- الفرضية الأول **" الناتج الداخلي الخام على أنه مجموع قيم النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال سنة، وأهم القطاعات المساهمة فيه القطاع العائلي، القطاع التجاري، القطاع الحكومي"** توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية في الفصل الأول،حيث عرف هيكس الناتج الداخلي الخام على أنه "مجموعة من السلع والخدمات ردت إلى أساس عام مقومة بالنقود، في حين تتضح القطاعات المكونة للناتج الداخلي الخام من خلال طرق قياسه بحيث تتمثل في القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي بالإضافة إلى صافي المعاملات الخارجية.
- الفرضية الثانية " **يكون هناك تأثير إيجابي على الناتج الداخلي الخام من خلال تفعيل القطاعات خارج المحروقات في الإقتصاد الوطني"** اتضحت صحة الفرضية من خلال الفصل الثالث، بحيث يكون هناك تأثير إجابي للقطاعات خارج المحروقات على نموا الناتج الداخلي الخام، ولكن إرتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي يغطي على نسبة مساهمة القطاعات خارج المحروقات.
- الفرضية الثالثة "**من أهم الآليات التي تبنتها الجزائر خلال برامجها التنموية هو دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحاولة لتنويع اقتصادها"**توصلنا من خلال الفصل الثاني إلى صحة الفرضية،حيث خصصت مبالغ مهمة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف البرامج المسطرة خلال فترة الدراسة وإقامة عدة وكالات لتوجيه هاته المؤسسات، غير أن النتائج المحققة تبقي ضعيف من حيث الكم والنوع إذا ما قورنت بدول الجوار.
- الفرضية الرابعة "**هناك علاقة تبادلية بين القطاعات خارج المحروقات ونموا الناتج الداخلي الخام"**أثبتت الدراسة القياسية صحة الفرضية، وذلك لوجود علاقة طردية بين القطاعات خارج المحروقات ونمو الناتج الداخلي الخام، مع الإشارة إلى أن معلمة القطاعات خارج المحروقات عند مستوى معنوية 5% التي تمثل في حقيقة الأمر المرونة.

❖ **نتائج الدراسة:**

مما تم تناوله في فصول الدراسة الثلاث يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- إن العلاقة بين القطاعات خارج المحروقات والناتج الداخلي الخام علاقة طردية، تتجلى في معادلة قوامها أن ازدهار كل من قطاع الصناعة والزراعة والخدمات وحصولها على عائدات جيدة من عملية تصدير منتجاتها سيؤدي بدوره إلى تحسين قيمة الناتج الداخلي الخام، والذي يؤدي بدوره إلى رفع معدل النمو الإقتصادي.
- ضعف نسب مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، ويظهر ذلك من خلال الميزان التجاري والذي يعرف عجزا خلال تفرة الدراسة، وهذا راجع لارتفاع فاتورة الواردات وانخفاض الصادرات خارج المحروقات، الذي يرجع بدوره إلى قلة الإنتاج في ظل تزايد حاجات السكان ما زاد من حدة التبعية للخارج.
- إن الهدف من برامج الإستثمارات العمومية التي تم إطلاقها في الفترة ( 2001-2014 )، هو تدارك للتأخر المسجل في جميع القطاعات من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني وتهيئته لاستقبال الإستثمار الأجنبي.
- إن القطاعات الجزائرية خارج المحروقات تعرف ضعفا كبيرا وهذا راجع لغياب إستراتيجيات بعيدة المدى، فضلا عن كون الإجراءات المتخذة من طرف الدولة ترقيعية ولم تصل إلى حد التغيير في بنية الصادرات.
- الإستراتيجية الجديدة للقطاع الصناعي المتبناة من طرف الدولة الجزائرية تضعها أمام رهانات حقيقية، فالمشكلة ليست في صياغة السياسات بقدر ما هي مشكلة في تطبيق للقرارات الناتجة عنها.
- صعوبة زيادة حجم الإنتاج الزراعي من أجل تغطية الفجوة الغذائية التي تعاني منها الجزائر.
- الوضعية السيئة لقطاع الخدمات خاصة العمومية منها أدى بالجزائر إلى اقتراح سياسات مناسبة التي تسمح لمؤسساتها بأن تكون فعالة في الإقتصاد الوطني .
- ضرورة العمل على استغلال الطاقات العاطلة في القطاع الزراعي والصناعي وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الشراكة في هاذين القطاعين.

❖ **التوصيات والاقتراحات:**

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن اقتراح بعض التوصيات:

- إيجاد تدابير ضابطة لظاهرة استراد المنتوجات الاستهلاكية والتامة الصنع خاصة منها تلك التي لها أثر سلبي على المنتج المحلي، وبالمقابل تشجيع المؤسسات الوطنية على إحلال هاته الواردات.
- العمل على الاقتداء بتجارب الدول التي استطاعت الخروج بقطاعاتها من دائرة التخلف خاصة في كل من فروع الإنتاج الصناعي والزراعي وكذا القطاع الخدماتي، أين تتوفر الجزائر على إمكانيات وطاقات معتبرة.
- إعطاء تأهيل للموارد البشرية المتخصصة أهمية أكبر ضمن سياسات التعليم والتكوين باعتباره يشكل حجر الزاوية لترقية المنتوجات الوطنية.
- الاهتمام باستراتيجيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الإمكانيات والدعم اللازم لها لما تلعبه من دور هام في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- وضع خطط إنعاش وتنمية مستمرة لصناعة إلى جانب البرامج المسطرة لتكون بمثابة احتياط في حالة وجود خلل في الخطط الرئيسية.
- مكافحة الفساد بكل أنواعه ومحاولة تحسين الترتيب العالمي والخروج من المراتب الأخيرة، وتحسين مؤشر التنافسية لما لهما من دلالات مهمة ومصيرية في الإقتصاد وغيرها من المجلات الأخرى.
- الاستثمار في الطاقات المتجددة باعتبارها أحد البدائل التنموية نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر في هذا المجال.

❖ **أفاق البحث:**

نظرا لتوسع الموضوع نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل البحث والدراسة:

- مساهمة الصناعات التحويلية والطاقات المتجددة في ترقية الصادرات الغير نفطية
- دور القطاعات الاستراتيجية البديلة في تفعيل التنمية الإقتصادية.
- دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على الموازين الإقتصادية الكلية.

# قائمة المراجع

**أولا- بالغة العربية:**

**I الكتب**

1. أحمد حسين الرفاعي وخالد واصف الوزاني "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2006.
2. أقاسم قادة "**المحاسبة الوطنية**"ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002.
3. أحمد فريد مصطفى "**تحليل الاقتصاد الكلي**"مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2008.
4. إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات "**مفاهيم ونظم اقتصادية**"دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2004.
5. تومي صالح "**مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الاول، الطبعة الثانية، الجزائر،2011.
6. جاسم مُحَمَّد "**التجارة الدولية**" دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
7. حسام علي داوود "**مبادئ الاقتصاد الكلي**" در المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، لأردن،2010 .
8. حسين بن عجوز الجودي "**تقييم واختبار المشاريع الاستثمارية**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 .
9. حسين علي بخيت وسحر فتح الله "**الاقتصاد القياسي**" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009.
10. خلاصي رضا "**النظام الجبائي الجزائري الحديث**" دار الهومه، الجزائر، 2006.
11. دومنيك سالقاتور "**الإحصاء والاقتصاد القياسي**" ترجمة سعدية حافظ، دار ماكوروهيل للنشر، نيويورك، 1982.
12. رحمن حسين الموسوي"**الاقتصاد الزراعي**" دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
13. زيد منير سليمان "**الاقتصاد السياحي**" دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

14. السيد مُحَمَّد السرايا وعلي عبد الوهاب نجا "**الاقتصاد الكلي**" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2013.

15. السيد مُحَمَّد السرايا "**المحاسبة في الوحدات الحكومية والحسابات القومية**" دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان، 1999.

16. شيخي مُحَمَّد "**طرق الاقتصاد القياسي**" دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2012.

17. عبد العزيز فهمي "**هيكل موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**" دار النهضة العربية، لبنان،1986.

18. عبد القادر مُحَمَّد رضوان "**مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

19. علي أحمد هارون "**أسس الجغرافيا الاقتصادية**" دار الفكر العربية، مصر، 2006.

20. عبد الرزاق بن هني "**الاقتصاد القياسي**" دار وائل للنشر، الطبعة الأول، عمان، الأردن، 2014.

21. عبد القادر مُحَمَّد عبد القادر عطية "**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**" الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر،1998.

22. عبد القادر مُحَمَّد عبد القادر عطية "**الحديث في الاقتصاد القياسي**" الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، مصر، 2009.

23. فرهنك جلال " **التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية**" مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1991.

24. فؤاد غضبان "**السياحة البيئية المستدامة**" دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

25. فروخي جمال "**نظرية الاقتصاد القياسي**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

26. كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسين لطيف الزبيدي "**القياس الاقتصادي**" دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

27. مُحَمَّد السمان ومجد ظافر محبك وأحمد زهير شامية "**مبادئ التحليل الاقتصادي**" دار الثقافة، عمان، الأردن،2011.

28. محمود حسين الوادي وأحمد عارف عساف ووليد صافي " **الاقتصاد الكلي**" دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.

29. محمود فوزي أبو السعود "**مقدمة في الاقتصاد الكلي**" الدار الجامعية، مصر، 2010.

30. مهدي أحمد رشيد "**الجغرافيا الاقتصادية**" الجدارة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.

31. مُحَمَّد محروسي إسماعيل "**اقتصاديات الصناعة والتصنيع**" مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1997.

32. محمود جاسم الصميدي "مداخل التسويق المتقدم" دار الزهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.

33. مداني بن شهرة "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**" دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

34. مُحَمَّد نجيب حمادي الجوعاني "**ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي**" دار الكتب العلمية، لبنان، 2005.

35. مُحَمَّد توفيق ماضي "**تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الخدمية في مجالي الصحة والتعليم**" المنظمة العربية الإدارية، مصر،2002.

36. ناصر دادي عدون وعبد الرحمن العايب "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

**II أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير:**

1. أم الخير ميلودي "**تأثير الترويج عل سلوك مستهلك الخدمات الإتصالات الهاتفية النقالة في الوسط الجامعي**" أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة الجزائر03، 2013/2012.

2. براينيس عبد القادر "**التسويق في مؤسسات الخدمات العمومية**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 6007/2006.

3. بن لاغة مُحَّد رضا "**إنعكاسات السياسة الفلاحية على تطوير قطاع الصيد البحري في الجزائر**" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2013/2012.

4. حمشة عبد الحميد "**دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات**" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2009/2008.

5. زوري مُحَّد "**تجربة القطاع الصناعي الخاص ودورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2010/2009.

6. سلكة أسماء "**أثر تحرير الخدمات المصرفية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2014/2013.

7. سعيدي بختة "**أثر دور الدولة على برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2009)**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2013/2012.

8. شناق حنان "**تأثير الاستثمارات الأجنبيةفي قطاع الأدوية في الجزائر**" رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2009/2008.

9. عمران بن عيسى "**دراسة اقتصادية لتغير المتبادل ما بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي**" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2011/2010.

10. عياش خديجة "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**" رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011/2010.

11. غربي فوزية "**الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

12. هرقون تفاحة "**سياسة دعم المؤسسات المصغرة وأثارها على التشغيل**" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012/2011.

**III المقالات العلمية:**

1. الأسود عبد الحليم "**المزيج التسويقي كمدخل لتحسين تنافسية خدمات القطاع الغير ربحي في الجزائر**" مجلة الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي، الوادي، العدد2011/04.

2. باشوش حميد "**واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية**" مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06 سبتمبر2016.

3. بومعزة حليمة "**دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2000-2015) في ظل دعم ومرافقة الدولة**" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 2017/18.

4. براجي صباح "**دور السياحة الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي**" مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي تبسي، تبسة، العدد04 مارس 2018.

5. بويهي مُحَّد "**إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية المستدامة**" المجلة الخلدونية في العلوم الاقتصادية، جامعة إبن خلدون، تيارت، العدد2012/01.

6. داودية مُحَّد "**الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر**" المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، جامعة الجزائر03، العدد07 أفريل 2017.

7. سفيان بن عبد العزيز "**دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**" مجلة البحوث الاقتصادية العربية، جامعة بشار، العدد61-62/شتاء-ربيع2013.

8. علاوي صفية "**واقع إدارة العلاقات العامة في المؤسسات الخدماتية**" المجلة الدولية العلمية المحكمة الاقتصادية، جامعة الأغواط، العدد24 جوان 2015.

9. غردي مُحَّد "**تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**" مجلة الغدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، العدد 2010/10.

10. مُحَّد لمين علون وحليمة عطية "**قراءة في مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني**" مجلة النور للدراسات الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر،بسكرة، العدد 2016/03.

11. مناجلية الهذبة "**إمكانيات ومقومات السياحة في الجزائر**" مجلة الدراسات والأبحاث، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 26 مارس 2017.

12. مهند بن الملك سلمان وأحمد بن بكر البكر "**مفهوم الناتج المحلي الإجمالي**" مؤسسة النقد العربي السعودي، جامعة الملك سعود، السعودية، العدد2016/03.

13. ناصر بوعزة "**النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد**" مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد 10الجزء 2017/02.

14. هيئة الأمم المتحدة "**دراسة في أساليب الحسابات القومية**" إدارة الشؤون الاقتصادية الشعبة الإحصائية، نيويورك، السلسلة واو، العدد 2005/85.

15. يدو مُحَّد "**الصناعة في الجزائر بين الواقع والأمل وأثارها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات**" المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، جامعة البليدة، العدد02 سبتمبر 2014.

## IV المؤتمرات والملتقيات:

1. شيخي الطاهر "**واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2014** " الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط، سياسات الإصلاح التنويع الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة، من 14-15 أكتوبر 2017.

2. عمراني زهرة "**القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالية الإكتفاء الذاتي**" الملتقى الدولي التاسع حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

3. عروب رتيبة "**أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية**" الملتقى الوطني تحت عنوان: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر إستمرارية أم قطعية، جامعة الوادي، يومي 02-03 نوفمبر 2016.

4. محسن عواطف "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**" الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18-19 أفريل 2012.

5. مفتاح صالح "**دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية**" المؤتمر الدولي حول: تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال (2001-2014)، جامعة سطيف01 ، يومي 11-12 مارس 2013.

## V مواقع الأنترنيت:

1. مؤسسة النقد العربي السعودي http://www.SAMA-GOV.SA

2. بيان إجتماعمجلس الوزراء

http://www.algeniarembassv-saui.com/pdf/quint.pdf

3. الموقع الرسمي لديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz

4. الموقع الرسمي لبنك الجزائر http://www.bankof-algeria.dz

5.الموقع الرسمي التجارة الخارجية http://www.cnis.fr

**ثانيا- باللغة الأجنبية:**

1.Regis Bourbonnais "**Econometriie**" 7$^{e}$edition , dunod , France, 2009.

# قائمة الملاحق

## الملحق رقم (01): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " PIB "

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.106510 | 0.9085 |
| Test critical values: | 1% level | -4.356068 | |
| | 5% level | -3.595026 | |
| | 10% level | -3.233456 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:30
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| PIB(-1) | -0.106340 | 0.096104 | -1.106510 | 0.2799 |
| C | -168968.9 | 328034.0 | -0.515096 | 0.6114 |
| @TREND(1990) | 109563.4 | 62206.46 | 1.761287 | 0.0915 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.268543 | Mean dependent var | 650538.2 |
| Adjusted R-squared | 0.204939 | S.D. dependent var | 687226.8 |
| S.E. of regression | 612774.2 | Akaike info criterion | 29.59755 |
| Sum squared resid | 8.64E+12 | Schwarz criterion | 29.74271 |
| Log likelihood | -381.7681 | Hannan-Quinn criter. | 29.63935 |
| F-statistic | 4.222055 | Durbin-Watson stat | 2.381854 |
| Prob(F-statistic) | 0.027426 | | |

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 2.216250 | 0.9999 |
| Test critical values: | 1% level | -3.711457 | |
| | 5% level | -2.981038 | |
| | 10% level | -2.629906 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:31
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| PIB(-1) | 0.057215 | 0.025816 | 2.216250 | 0.0364 |
| C | 295649.1 | 203343.9 | 1.453937 | 0.1589 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.169888 | Mean dependent var | 650538.2 |
| Adjusted R-squared | 0.135300 | S.D. dependent var | 687226.8 |
| S.E. of regression | 639047.0 | Akaike info criterion | 29.64715 |
| Sum squared resid | 9.80E+12 | Schwarz criterion | 29.74392 |
| Log likelihood | -383.4129 | Hannan-Quinn criter. | 29.67502 |
| F-statistic | 4.911764 | Durbin-Watson stat | 2.472660 |
| Prob(F-statistic) | 0.036406 | | |

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 5.335975 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.656915 | |
| | 5% level | -1.954414 | |
| | 10% level | -1.609329 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:31
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| PIB(-1) | 0.086773 | 0.016262 | 5.335975 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.096771 | Mean dependent var | 650538.2 |
| Adjusted R-squared | 0.096771 | S.D. dependent var | 687226.8 |
| S.E. of regression | 653129.0 | Akaike info criterion | 29.65464 |
| Sum squared resid | 1.07E+13 | Schwarz criterion | 29.70303 |
| Log likelihood | -384.5103 | Hannan-Quinn criter. | 29.66857 |
| Durbin-Watson stat | 2.343117 | | |

## الملحق رقم (02): السلسلة " DPIB "

Null Hypothesis: DPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -6.150918 | 0.0002 |
| Test critical values: | 1% level | -4.374307 | |
| | 5% level | -3.603202 | |
| | 10% level | -3.238054 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DPIB)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:33
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DPIB(-1) | -1.272311 | 0.206849 | -6.150918 | 0.0000 |
| C | 39743.35 | 270029.7 | 0.147181 | 0.8843 |
| @TREND(1990) | 57270.24 | 19689.49 | 2.908671 | 0.0081 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.632422 | Mean dependent var | 22204.54 |
| Adjusted R-squared | 0.599006 | S.D. dependent var | 976275.6 |
| S.E. of regression | 618217.8 | Akaike info criterion | 29.61924 |
| Sum squared resid | 8.41E+12 | Schwarz criterion | 29.76550 |
| Log likelihood | -367.2404 | Hannan-Quinn criter. | 29.65980 |
| F-statistic | 18.92561 | Durbin-Watson stat | 2.177514 |
| Prob(F-statistic) | 0.000017 | | |

## الملحق رقم (03): السلسلة " RDPIB "

Null Hypothesis: RDPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -6.150918 | 0.0002 |
| Test critical values: | 1% level | -4.374307 | |
| | 5% level | -3.603202 | |
| | 10% level | -3.238054 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RDPIB)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:37
Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| RDPIB(-1) | -1.272311 | 0.206849 | -6.150918 | 0.0000 |
| C | 52535.75 | 270121.7 | 0.194489 | 0.8476 |
| @TREND(1990) | -2499.316 | 17146.32 | -0.145764 | 0.8854 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.632422 | Mean dependent var | -24772.62 |
| Adjusted R-squared | 0.599006 | S.D. dependent var | 976275.6 |
| S.E. of regression | 618217.8 | Akaike info criterion | 29.61924 |
| Sum squared resid | 8.41E+12 | Schwarz criterion | 29.76550 |
| Log likelihood | -367.2404 | Hannan-Quinn criter. | 29.65980 |
| F-statistic | 18.92561 | Durbin-Watson stat | 2.177514 |
| Prob(F-statistic) | 0.000017 | | |

Null Hypothesis: RDPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -6.285806 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.724070 | |
| | 5% level | -2.986225 | |
| | 10% level | -2.632604 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RDPIB)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:38
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| RDPIB(-1) | -1.272244 | 0.202399 | -6.285806 | 0.0000 |
| C | 17543.08 | 121171.3 | 0.144779 | 0.8861 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.632067 | Mean dependent var | -24772.62 |
| Adjusted R-squared | 0.616070 | S.D. dependent var | 976275.6 |
| S.E. of regression | 604920.9 | Akaike info criterion | 29.54020 |
| Sum squared resid | 8.42E+12 | Schwarz criterion | 29.63771 |
| Log likelihood | -367.2525 | Hannan-Quinn criter. | 29.56725 |
| F-statistic | 39.51136 | Durbin-Watson stat | 2.175651 |
| Prob(F-statistic) | 0.000002 | | |

Null Hypothesis: RDPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -6.419779 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.660720 | |
| | 5% level | -1.955020 | |
| | 10% level | -1.609070 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RDPIB)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:38
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| RDPIB(-1) | -1.270616 | 0.197922 | -6.419779 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.631732 | Mean dependent var | -24772.62 |
| Adjusted R-squared | 0.631732 | S.D. dependent var | 976275.6 |
| S.E. of regression | 592454.0 | Akaike info criterion | 29.46111 |
| Sum squared resid | 8.42E+12 | Schwarz criterion | 29.50987 |
| Log likelihood | -367.2639 | Hannan-Quinn criter. | 29.47463 |
| Durbin-Watson stat | 2.175803 | | |

## الملحق رقم (04): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " AC "

Null Hypothesis: AC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 1.428683 | 0.9999 |
| Test critical values: | 1% level | -4.356068 | |
| | 5% level | -3.595026 | |
| | 10% level | -3.233456 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AC)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:50
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| AC(-1) | 0.074315 | 0.052016 | 1.428683 | 0.1665 |
| C | -1779.744 | 24809.04 | -0.071738 | 0.9434 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| @TREND(1990) | 2497.381 | 3696.008 | 0.675697 | 0.5060 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.572383 | Mean dependent var | 79906.72 |
| Adjusted R-squared | 0.535199 | S.D. dependent var | 77381.95 |
| S.E. of regression | 52756.16 | Akaike info criterion | 24.69292 |
| Sum squared resid | 6.40E+10 | Schwarz criterion | 24.83808 |
| Log likelihood | -318.0079 | Hannan-Quinn criter. | 24.73472 |
| F-statistic | 15.39323 | Durbin-Watson stat | 2.300682 |
| Prob(F-statistic) | 0.000057 | | |

Null Hypothesis: AC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 5.570689 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.711457 | |
| | 5% level | -2.981038 | |
| | 10% level | -2.629906 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AC)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:50
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| AC(-1) | 0.106922 | 0.019194 | 5.570689 | 0.0000 |
| C | 10886.18 | 16066.53 | 0.677569 | 0.5045 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.563895 | Mean dependent var | 79906.72 |
| Adjusted R-squared | 0.545724 | S.D. dependent var | 77381.95 |
| S.E. of regression | 52155.46 | Akaike info criterion | 24.63565 |
| Sum squared resid | 6.53E+10 | Schwarz criterion | 24.73243 |
| Log likelihood | -318.2634 | Hannan-Quinn criter. | 24.66352 |
| F-statistic | 31.03258 | Durbin-Watson stat | 2.330132 |
| Prob(F-statistic) | 0.000010 | | |

Null Hypothesis: AC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 9.676198 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.656915 | |
| | 5% level | -1.954414 | |
| | 10% level | -1.609329 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AC)

Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:51
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| AC(-1) | 0.116951 | 0.012086 | 9.676198 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.555552 | Mean dependent var | 79906.72 |
| Adjusted R-squared | 0.555552 | S.D. dependent var | 77381.95 |
| S.E. of regression | 51588.15 | Akaike info criterion | 24.57767 |
| Sum squared resid | 6.65E+10 | Schwarz criterion | 24.62606 |
| Log likelihood | -318.5098 | Hannan-Quinn criter. | 24.59161 |
| Durbin-Watson stat | 2.310356 | | |

## الملحق رقم (**05**): السلسلة " **DAC** "

Null Hypothesis: DAC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.707292 | 0.0048 |
| Test critical values: | 1% level | -4.374307 | |
| | 5% level | -3.603202 | |
| | 10% level | -3.238054 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DAC)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:52
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DAC(-1) | -1.000306 | 0.212501 | -4.707292 | 0.0001 |
| C | -26632.38 | 24834.90 | -1.072377 | 0.2952 |
| @TREND(1990) | 7769.646 | 2155.122 | 3.605201 | 0.0016 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.504021 | Mean dependent var | 7172.736 |
| Adjusted R-squared | 0.458932 | S.D. dependent var | 75627.32 |
| S.E. of regression | 55629.46 | Akaike info criterion | 24.80298 |
| Sum squared resid | 6.81E+10 | Schwarz criterion | 24.94925 |
| Log likelihood | -307.0372 | Hannan-Quinn criter. | 24.84355 |
| F-statistic | 11.17834 | Durbin-Watson stat | 2.014519 |
| Prob(F-statistic) | 0.000447 | | |

## الملحق رقم (06): السلسلة " R DAC "

Null Hypothesis: RDAC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.707292 | 0.0048 |
| Test critical values: | 1% level | -4.374307 | |
| | 5% level | -3.603202 | |
| | 10% level | -3.238054 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RDAC)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:56
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| RDAC(-1) | -1.000306 | 0.212501 | -4.707292 | 0.0001 |
| C | -26630.47 | 24593.84 | -1.082810 | 0.2906 |
| @TREND(1990) | 1500.319 | 1552.535 | 0.966367 | 0.3444 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.504021 | Mean dependent var | 905.3270 |
| Adjusted R-squared | 0.458932 | S.D. dependent var | 75627.32 |
| S.E. of regression | 55629.46 | Akaike info criterion | 24.80298 |
| Sum squared resid | 6.81E+10 | Schwarz criterion | 24.94925 |
| Log likelihood | -307.0372 | Hannan-Quinn criter. | 24.84355 |
| F-statistic | 11.17834 | Durbin-Watson stat | 2.014519 |
| Prob(F-statistic) | 0.000447 | | |

Null Hypothesis: RDAC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.635147 | 0.0012 |
| Test critical values: | 1% level | -3.724070 | |
| | 5% level | -2.986225 | |
| | 10% level | -2.632604 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RDAC)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:56
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| RDAC(-1) | -0.977444 | 0.210876 | -4.635147 | 0.0001 |
| C | -5476.728 | 11194.88 | -0.489217 | 0.6293 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.482967 | Mean dependent var | 905.3270 |
| Adjusted R-squared | 0.460487 | S.D. dependent var | 75627.32 |
| S.E. of regression | 55549.42 | Akaike info criterion | 24.76455 |
| Sum squared resid | 7.10E+10 | Schwarz criterion | 24.86206 |
| Log likelihood | -307.5569 | Hannan-Quinn criter. | 24.79160 |
| F-statistic | 21.48459 | Durbin-Watson stat | 1.983173 |
| Prob(F-statistic) | 0.000116 | | |

Null Hypothesis: RDAC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.684817 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.660720 | |
| | 5% level | -1.955020 | |
| | 10% level | -1.609070 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RDAC)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:56
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| RDAC(-1) | -0.964755 | 0.205932 | -4.684817 | 0.0001 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.477587 | Mean dependent var | 905.3270 |
| Adjusted R-squared | 0.477587 | S.D. dependent var | 75627.32 |
| S.E. of regression | 54662.03 | Akaike info criterion | 24.69490 |
| Sum squared resid | 7.17E+10 | Schwarz criterion | 24.74366 |
| Log likelihood | -307.6863 | Hannan-Quinn criter. | 24.70843 |
| Durbin-Watson stat | 1.991576 | | |

## الملحق رقم (07): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " IND "

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 2.128532 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.374307 | |
| | 5% level | -3.603202 | |
| | 10% level | -3.238054 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IND)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:40
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| IND(-1) | 0.145336 | 0.068280 | 2.128532 | 0.0453 |
| D(IND(-1)) | -0.341814 | 0.230132 | -1.485294 | 0.1523 |
| C | 12215.45 | 7016.586 | 1.740939 | 0.0963 |
| @TREND(1990) | -1822.610 | 1971.151 | -0.924643 | 0.3657 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.610485 | Mean dependent var | 35046.52 |
| Adjusted R-squared | 0.554840 | S.D. dependent var | 21316.18 |
| S.E. of regression | 14222.23 | Akaike info criterion | 22.10865 |
| Sum squared resid | 4.25E+09 | Schwarz criterion | 22.30367 |
| Log likelihood | -272.3581 | Hannan-Quinn criter. | 22.16274 |
| F-statistic | 10.97105 | Durbin-Watson stat | 2.246178 |
| Prob(F-statistic) | 0.000152 | | |

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 4.737650 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.724070 | |
| | 5% level | -2.986225 | |
| | 10% level | -2.632604 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IND)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:40
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| IND(-1) | 0.084403 | 0.017815 | 4.737650 | 0.0001 |
| D(IND(-1)) | -0.260605 | 0.212012 | -1.229202 | 0.2320 |
| C | 9040.429 | 6098.754 | 1.482340 | 0.1524 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.594626 | Mean dependent var | 35046.52 |
| Adjusted R-squared | 0.557774 | S.D. dependent var | 21316.18 |
| S.E. of regression | 14175.27 | Akaike info criterion | 22.06855 |
| Sum squared resid | 4.42E+09 | Schwarz criterion | 22.21482 |
| Log likelihood | -272.8569 | Hannan-Quinn criter. | 22.10912 |
| F-statistic | 16.13547 | Durbin-Watson stat | 2.178331 |
| Prob(F-statistic) | 0.000049 | | |

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 5.535355 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.660720 | |
| | 5% level | -1.955020 | |
| | 10% level | -1.609070 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IND)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:41
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| IND(-1) | 0.094093 | 0.016999 | 5.535355 | 0.0000 |
| D(IND(-1)) | -0.167586 | 0.207717 | -0.806801 | 0.4280 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.554138 | Mean dependent var | 35046.52 |
| Adjusted R-squared | 0.534753 | S.D. dependent var | 21316.18 |
| S.E. of regression | 14539.56 | Akaike info criterion | 22.08375 |
| Sum squared resid | 4.86E+09 | Schwarz criterion | 22.18126 |
| Log likelihood | -274.0469 | Hannan-Quinn criter. | 22.11080 |
| Durbin-Watson stat | 2.175140 | | |

## الملحق رقم (08): السلسلة " DIND "

Null Hypothesis: DIND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.166730 | 0.0017 |
| Test critical values: | 1% level | -4.374307 | |
| | 5% level | -3.603202 | |
| | 10% level | -3.238054 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIND)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:42
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DIND(-1) | -1.076148 | 0.208284 | -5.166730 | 0.0000 |
| C | 6412.505 | 6964.782 | 0.920704 | 0.3672 |
| @TREND(1990) | 2226.733 | 555.8767 | 4.005804 | 0.0006 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.555325 | Mean dependent var | 1687.400 |
| Adjusted R-squared | 0.514899 | S.D. dependent var | 21997.40 |
| S.E. of regression | 15321.00 | Akaike info criterion | 22.22400 |
| Sum squared resid | 5.16E+09 | Schwarz criterion | 22.37027 |
| Log likelihood | -274.8000 | Hannan-Quinn criter. | 22.26457 |
| F-statistic | 13.73714 | Durbin-Watson stat | 2.062812 |
| Prob(F-statistic) | 0.000134 | | |

## الملحق رقم (09): السلسلة " R IND "

Null Hypothesis: RDIND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.166730 | 0.0017 |
| Test critical values: | 1% level | -4.374307 | |
| | 5% level | -3.603202 | |
| | 10% level | -3.238054 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RDIND)
Method: Least Squares

Date: 05/21/18 Time: 10:47
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| RDIND(-1) | -1.076148 | 0.208284 | -5.166730 | 0.0000 |
| C | 6596.992 | 7121.203 | 0.926387 | 0.3643 |
| @TREND(1990) | -380.4796 | 449.3878 | -0.846662 | 0.4063 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.555325 | Mean dependent var | -735.3260 |
| Adjusted R-squared | 0.514899 | S.D. dependent var | 21997.40 |
| S.E. of regression | 15321.00 | Akaike info criterion | 22.22400 |
| Sum squared resid | 5.16E+09 | Schwarz criterion | 22.37027 |
| Log likelihood | -274.8000 | Hannan-Quinn criter. | 22.26457 |
| F-statistic | 13.73714 | Durbin-Watson stat | 2.062812 |
| Prob(F-statistic) | 0.000134 | | |

Null Hypothesis: RDIND has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.204899 | 0.0003 |
| Test critical values: | 1% level | -3.724070 | |
| | 5% level | -2.986225 | |
| | 10% level | -2.632604 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RDIND)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:47
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| RDIND(-1) | -1.018763 | 0.195731 | -5.204899 | 0.0000 |
| C | 1163.328 | 3067.050 | 0.379299 | 0.7079 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.540835 | Mean dependent var | -735.3260 |
| Adjusted R-squared | 0.520872 | S.D. dependent var | 21997.40 |
| S.E. of regression | 15226.40 | Akaike info criterion | 22.17607 |
| Sum squared resid | 5.33E+09 | Schwarz criterion | 22.27358 |
| Log likelihood | -275.2008 | Hannan-Quinn criter. | 22.20311 |
| F-statistic | 27.09097 | Durbin-Watson stat | 2.125587 |
| Prob(F-statistic) | 0.000028 | | |

Null Hypothesis: RDIND has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|

| | | | |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.291917 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.660720 | |
| | 5% level | -1.955020 | |
| | 10% level | -1.609070 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RDIND)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:48
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| RDIND(-1) | -1.009933 | 0.190844 | -5.291917 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.537963 | Mean dependent var | -735.3260 |
| Adjusted R-squared | 0.537963 | S.D. dependent var | 21997.40 |
| S.E. of regression | 14952.35 | Akaike info criterion | 22.10230 |
| Sum squared resid | 5.37E+09 | Schwarz criterion | 22.15106 |
| Log likelihood | -275.2788 | Hannan-Quinn criter. | 22.11583 |
| Durbin-Watson stat | 2.133002 | | |

## الملحق رقم (10): إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " SER "

Null Hypothesis: SER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 5.012320 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.374307 | |
| | 5% level | -3.603202 | |
| | 10% level | -3.238054 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SER)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:58
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| SER(-1) | 0.533328 | 0.106403 | 5.012320 | 0.0001 |
| D(SER(-1)) | -1.337403 | 0.283395 | -4.719227 | 0.0001 |
| C | 18327.92 | 10895.72 | 1.682121 | 0.1074 |
| @TREND(1990) | -5202.076 | 1873.027 | -2.777362 | 0.0113 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.738539 | Mean dependent var | 30335.80 |
| Adjusted R-squared | 0.701188 | S.D. dependent var | 35001.91 |
| S.E. of regression | 19133.34 | Akaike info criterion | 22.70190 |
| Sum squared resid | 7.69E+09 | Schwarz criterion | 22.89692 |
| Log likelihood | -279.7737 | Hannan-Quinn criter. | 22.75599 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 19.77268 | Durbin-Watson stat | 2.007344 |
| Prob(F-statistic) | 0.000003 | | |

Null Hypothesis: SER has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 5.620875 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.724070 | |
| | 5% level | -2.986225 | |
| | 10% level | -2.632604 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SER)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:58
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| SER(-1) | 0.260047 | 0.046265 | 5.620875 | 0.0000 |
| D(SER(-1)) | -0.822772 | 0.244968 | -3.358690 | 0.0028 |
| C | -6086.774 | 7354.514 | -0.827624 | 0.4168 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.642499 | Mean dependent var | 30335.80 |
| Adjusted R-squared | 0.609999 | S.D. dependent var | 35001.91 |
| S.E. of regression | 21858.70 | Akaike info criterion | 22.93475 |
| Sum squared resid | 1.05E+10 | Schwarz criterion | 23.08102 |
| Log likelihood | -283.6844 | Hannan-Quinn criter. | 22.97532 |
| F-statistic | 19.76918 | Durbin-Watson stat | 1.928882 |
| Prob(F-statistic) | 0.000012 | | |

Null Hypothesis: SER has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 6.619531 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.660720 | |
| | 5% level | -1.955020 | |
| | 10% level | -1.609070 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SER)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 10:59
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| SER(-1) | 0.235875 | 0.035633 | 6.619531 | 0.0000 |
| D(SER(-1)) | -0.765294 | 0.233303 | -3.280258 | 0.0033 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.631369 | Mean dependent var | 30335.80 |
| Adjusted R-squared | 0.615341 | S.D. dependent var | 35001.91 |
| S.E. of regression | 21708.49 | Akaike info criterion | 22.88541 |
| Sum squared resid | 1.08E+10 | Schwarz criterion | 22.98292 |
| Log likelihood | -284.0677 | Hannan-Quinn criter. | 22.91246 |
| Durbin-Watson stat | 1.943749 | | |

## الملحق رقم (11): السلسلة " DSER

Null Hypothesis: DSER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 1.142334 | 0.9998 |
| Test critical values: | 1% level | -4.394309 | |
| | 5% level | -3.612199 | |
| | 10% level | -3.243079 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DSER)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 11:01
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DSER(-1) | 0.725630 | 0.635217 | 1.142334 | 0.2668 |
| D(DSER(-1)) | -2.064777 | 0.669868 | -3.082365 | 0.0059 |
| C | -9901.774 | 12071.31 | -0.820274 | 0.4217 |
| @TREND(1990) | 313.8608 | 1450.774 | 0.216340 | 0.8309 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.704854 | Mean dependent var | 1300.871 |
| Adjusted R-squared | 0.660583 | S.D. dependent var | 40633.93 |
| S.E. of regression | 23673.14 | Akaike info criterion | 23.13308 |
| Sum squared resid | 1.12E+10 | Schwarz criterion | 23.32942 |
| Log likelihood | -273.5970 | Hannan-Quinn criter. | 23.18517 |
| F-statistic | 15.92106 | Durbin-Watson stat | 2.019057 |
| Prob(F-statistic) | 0.000016 | | |

Null Hypothesis: DSER has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 2.629230 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.737853 | |
| | 5% level | -2.991878 | |
| | 10% level | -2.635542 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DSER)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 11:01
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DSER(-1) | 0.843280 | 0.320733 | 2.629230 | 0.0157 |
| D(DSER(-1)) | -2.175459 | 0.422484 | -5.149205 | 0.0000 |
| C | -8064.875 | 8383.387 | -0.962007 | 0.3470 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.704164 | Mean dependent var | 1300.871 |
| Adjusted R-squared | 0.675989 | S.D. dependent var | 40633.93 |
| S.E. of regression | 23129.64 | Akaike info criterion | 23.05209 |
| Sum squared resid | 1.12E+10 | Schwarz criterion | 23.19934 |
| Log likelihood | -273.6250 | Hannan-Quinn criter. | 23.09115 |
| F-statistic | 24.99261 | Durbin-Watson stat | 2.023335 |
| Prob(F-statistic) | 0.000003 | | |

Null Hypothesis: DSER has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 3.169870 | 0.9991 |
| Test critical values: | 1% level | -2.664853 | |
| | 5% level | -1.955681 | |
| | 10% level | -1.608793 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DSER)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 11:01
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DSER(-1) | 0.592839 | 0.187023 | 3.169870 | 0.0044 |
| D(DSER(-1)) | -1.902792 | 0.312770 | -6.083684 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.691126 | Mean dependent var | 1300.871 |
| Adjusted R-squared | 0.677087 | S.D. dependent var | 40633.93 |
| S.E. of regression | 23090.42 | Akaike info criterion | 23.01188 |
| Sum squared resid | 1.17E+10 | Schwarz criterion | 23.11005 |
| Log likelihood | -274.1425 | Hannan-Quinn criter. | 23.03792 |
| Durbin-Watson stat | 1.998570 | | |

## الملحق رقم (12): السلسلة " DDSER "

Null Hypothesis: DDSER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -11.83948 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.394309 | |
| | 5% level | -3.612199 | |
| | 10% level | -3.243079 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDSER)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 11:03
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DDSER(-1) | -2.332924 | 0.197046 | -11.83948 | 0.0000 |
| C | -14094.09 | 11583.10 | -1.216781 | 0.2372 |
| @TREND(1990) | 1732.675 | 755.1588 | 2.294451 | 0.0322 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.873417 | Mean dependent var | -5997.992 |
| Adjusted R-squared | 0.861361 | S.D. dependent var | 64038.85 |
| S.E. of regression | 23844.39 | Akaike info criterion | 23.11295 |
| Sum squared resid | 1.19E+10 | Schwarz criterion | 23.26021 |
| Log likelihood | -274.3555 | Hannan-Quinn criter. | 23.15202 |
| F-statistic | 72.44924 | Durbin-Watson stat | 1.972995 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

Null Hypothesis: DDSER has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -10.81489 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.737853 | |
| | 5% level | -2.991878 | |
| | 10% level | -2.635542 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDSER)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 11:06
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| DDSER(-1) | -2.168016 | 0.200466 | -10.81489 | 0.0000 |
| C | 9826.061 | 5515.680 | 1.781478 | 0.0886 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.841683 | Mean dependent var | -5997.992 |
| Adjusted R-squared | 0.834487 | S.D. dependent var | 64038.85 |
| S.E. of regression | 26053.11 | Akaike info criterion | 23.25332 |
| Sum squared resid | 1.49E+10 | Schwarz criterion | 23.35149 |
| Log likelihood | -277.0398 | Hannan-Quinn criter. | 23.27936 |
| F-statistic | 116.9619 | Durbin-Watson stat | 1.907439 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

Null Hypothesis: DDSER has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.280330 | 0.5738 |
| Test critical values: | 1% level | -2.669359 | |
| | 5% level | -1.956406 | |
| | 10% level | -1.608495 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDSER)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 11:06
Sample (adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DDSER(-1) | -0.312671 | 1.115369 | -0.280330 | 0.7820 |
| D(DDSER(-1)) | -1.679702 | 1.046736 | -1.604705 | 0.1235 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.838657 | Mean dependent var | -6060.130 |
| Adjusted R-squared | 0.830974 | S.D. dependent var | 65477.37 |
| S.E. of regression | 26919.57 | Akaike info criterion | 23.32204 |
| Sum squared resid | 1.52E+10 | Schwarz criterion | 23.42077 |
| Log likelihood | -266.2034 | Hannan-Quinn criter. | 23.34687 |
| Durbin-Watson stat | 2.092100 | | |

## الملحق رقم (13): السلسلة " DDDSER "

Null Hypothesis: DDDSER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -16.06981 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDDSER)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 11:07
Sample (adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DDDSER(-1) | -3.093424 | 0.192499 | -16.06981 | 0.0000 |
| C | -13413.17 | 13596.53 | -0.986514 | 0.3357 |
| @TREND(1990) | 1273.672 | 853.4994 | 1.492294 | 0.1512 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.931843 | Mean dependent var | -11673.92 |
| Adjusted R-squared | 0.925027 | S.D. dependent var | 93862.26 |
| S.E. of regression | 25700.55 | Akaike info criterion | 23.26752 |
| Sum squared resid | 1.32E+10 | Schwarz criterion | 23.41563 |
| Log likelihood | -264.5765 | Hannan-Quinn criter. | 23.30477 |
| F-statistic | 136.7201 | Durbin-Watson stat | 2.220558 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

Null Hypothesis: DDDSER has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -16.00757 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.752946 | |
| | 5% level | -2.998064 | |
| | 10% level | -2.638752 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDDSER)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 11:07
Sample (adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DDDSER(-1) | -3.000775 | 0.187460 | -16.00757 | 0.0000 |
| C | 5171.803 | 5612.802 | 0.921430 | 0.3673 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.924254 | Mean dependent var | -11673.92 |
| Adjusted R-squared | 0.920647 | S.D. dependent var | 93862.26 |
| S.E. of regression | 26440.69 | Akaike info criterion | 23.28614 |
| Sum squared resid | 1.47E+10 | Schwarz criterion | 23.38488 |
| Log likelihood | -265.7906 | Hannan-Quinn criter. | 23.31097 |
| F-statistic | 256.2422 | Durbin-Watson stat | 2.164608 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

Null Hypothesis: DDDSER has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -16.17629 | 0.0001 |
| Test critical values: | 1% level | -2.669359 | |
| | 5% level | -1.956406 | |
| | 10% level | -1.608495 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DDDSER)

Method: Least Squares

Date: 05/21/18 Time: 11:08

Sample (adjusted): 1994 2016

Included observations: 23 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DDDSER(-1) | -2.968389 | 0.183503 | -16.17629 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.921192 | Mean dependent var | -11673.92 |
| Adjusted R-squared | 0.921192 | S.D. dependent var | 93862.26 |
| S.E. of regression | 26349.81 | Akaike info criterion | 23.23881 |
| Sum squared resid | 1.53E+10 | Schwarz criterion | 23.28818 |
| Log likelihood | -266.2464 | Hannan-Quinn criter. | 23.25123 |
| Durbin-Watson stat | 2.143099 | | |

## الملحق رقم (14): نموذج الدراسة

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/21/18 Time: 11:11
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

| | DDDSER | RDAC | RDIND | RDPIB |
|---|---|---|---|---|
| DDDSER(-1) | -1.843981 | -0.021971 | 0.058116 | -11.10987 |
| | (0.20719) | (0.50587) | (0.14498) | (5.86251) |
| | [-8.89977] | [-0.04343] | [ 0.40085] | [-1.89507] |
| DDDSER(-2) | -0.888340 | -2.555862 | -0.939436 | -27.28609 |
| | (0.82861) | (2.02309) | (0.57981) | (23.4454) |
| | [-1.07208] | [-1.26334] | [-1.62024] | [-1.16382] |
| RDAC(-1) | -0.006294 | 0.202929 | 0.015358 | 2.231098 |
| | (0.11157) | (0.27240) | (0.07807) | (3.15680) |
| | [-0.05641] | [ 0.74497] | [ 0.19672] | [ 0.70676] |
| RDAC(-2) | 0.187766 | 0.117849 | 0.058080 | -2.668954 |
| | (0.09831) | (0.24002) | (0.06879) | (2.78155) |
| | [ 1.91001] | [ 0.49100] | [ 0.84432] | [-0.95952] |
| RDIND(-1) | 0.395773 | 2.020973 | -0.021824 | -7.526475 |
| | (0.34410) | (0.84014) | (0.24078) | (9.73632) |
| | [ 1.15016] | [ 2.40551] | [-0.09064] | [-0.77303] |
| RDIND(-2) | -1.141948 | -0.658624 | -0.146470 | 14.65870 |
| | (0.39287) | (0.95922) | (0.27491) | (11.1162) |
| | [-2.90666] | [-0.68663] | [-0.53279] | [ 1.31868] |
| RDPIB(-1) | -0.023487 | 0.019575 | -0.006128 | -0.160704 |
| | (0.00874) | (0.02134) | (0.00612) | (0.24728) |
| | [-2.68750] | [ 0.91742] | [-1.00214] | [-0.64990] |
| RDPIB(-2) | 0.000997 | -0.001606 | -0.001052 | -0.584859 |
| | (0.00957) | (0.02336) | (0.00670) | (0.27076) |
| | [ 0.10419] | [-0.06874] | [-0.15712] | [-2.16004] |
| C | 6202.945 | -5161.490 | -544.2270 | 52971.59 |
| | (4810.92) | (11746.1) | (3366.40) | (136124.) |
| | [ 1.28935] | [-0.43942] | [-0.16166] | [ 0.38914] |
| R-squared | 0.936364 | 0.487379 | 0.330700 | 0.470733 |
| Adj. R-squared | 0.897203 | 0.171920 | -0.081177 | 0.145031 |
| Sum sq. resids | 5.99E+09 | 3.57E+10 | 2.93E+09 | 4.80E+12 |
| S.E. equation | 21470.30 | 52420.74 | 15023.63 | 607496.4 |
| F-statistic | 23.91082 | 1.544985 | 0.802910 | 1.445286 |
| Log likelihood | -244.8670 | -264.5049 | -237.0120 | -318.4059 |
| Akaike AIC | 23.07882 | 24.86408 | 22.36472 | 29.76417 |
| Schwarz SC | 23.52515 | 25.31042 | 22.81106 | 30.21050 |
| Mean dependent | -6603.800 | -6477.317 | -549.8712 | 5120.202 |
| S.D. dependent | 66965.07 | 57605.92 | 14448.62 | 657004.7 |

| | |
|---|---|
| Determinant resid covariance (dof adj.) | 5.57E+37 |
| Determinant resid covariance | 6.79E+36 |
| Log likelihood | -1057.761 |
| Akaike information criterion | 99.43280 |

| | |
|---|---|
| Schwarz criterion | 101.2181 |

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/21/18 Time: 11:12
Sample: 1990 2016
Included observations: 22

Dependent variable: DDDSER

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| RDAC | 3.767861 | 2 | 0.1520 |
| RDIND | 12.02106 | 2 | 0.0025 |
| RDPIB | 7.258593 | 2 | 0.0265 |
| All | 17.85202 | 6 | 0.0066 |

Dependent variable: RDAC

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| DDDSER | 2.140862 | 2 | 0.3429 |
| RDIND | 7.453774 | 2 | 0.0241 |
| RDPIB | 0.851245 | 2 | 0.6534 |
| All | 11.73447 | 6 | 0.0682 |

Dependent variable: RDIND

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| DDDSER | 4.830353 | 2 | 0.0894 |
| RDAC | 0.856894 | 2 | 0.6515 |
| RDPIB | 1.020003 | 2 | 0.6005 |
| All | 6.077709 | 6 | 0.4145 |

Dependent variable: RDPIB

| Excluded | Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|---|
| DDDSER | 3.626743 | 2 | 0.1631 |
| RDAC | 1.190653 | 2 | 0.5514 |
| RDIND | 2.984416 | 2 | 0.2249 |
| All | 7.128096 | 6 | 0.3092 |